

جامعة دمشق  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية وآدابها

# القرائن في علم المعاني

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية

بإشراف الدكتور

**أحمد محمد نتوف**

إعداد الطالب

**ضياء الدين القاش**

العام الدراسي

2010-2011

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أعزَّ العربيةَ بالقرآنِ، وحفظها بذلك الكتابَ المنزَّلَ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ،  
والصَّلَاةِ والسَّلَامِ على أفصحِ العربِ محمدٍ وعلى آله وصحبه الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ  
بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ؛ أَمَّا بَعْدُ:

فهذا بحثٌ يَسْعَى إلى تَأْصِيلِ نظريَّةِ عربيَّةٍ في فَهْمِ النَّصِّ وتذوُّقِ بلاغته، وهي نظريَّة  
القرائنِ، وذلك باستجماعِ أجزائها المُفرَّقةِ في كُتُبِ البلاغَةِ وما يَتَّصِلُ بها من علومٍ تَضْرِبُ إليها  
بجذورها، أو تمتدُّ إليها أفنانها، أو تجري إليها روافدها؛ ثُمَّ بيانِ أثرِ تلكِ النَّظريَّةِ في علمِ المعاني،  
لتعميقِ مضمونها، والبرهانِ على أنَّها صالحةٌ للتَّطْبِيقِ على مُخْتَلِفِ صُورِ النَّظْمِ في الكلامِ البليغِ.

ولاختيارِ هذا البحثِ أسبابٌ: منها: أنَّ ما كُتِبَ عن القرائنِ لا يكادُ يَسْعَى إلى ذلكِ  
التَّأْصِيلِ الدَّقِيقِ، والنَّظَرِ الشَّامِلِ الذي يَحُلُّ ما يَعْرِضُ لجوانبِ هذه النَّظريَّةِ من مُشكلاتٍ، وأنَّ  
تلكِ البحوثِ خَلَّتْ من دراسةٍ تَعْرِضُ لعلمِ المعاني الذي يتجلَّى فيه أثرُ القرائنِ غايةَ التجلِّيِّ.

ومنها: حاجةُ دارسيِ البلاغَةِ إلى منهجٍ عربيٍّ أصيلٍ يُمْكِنُ به تحليلُ الكلامِ العربيِّ، وتطويرُ  
علمِ البلاغَةِ بِفَحْصِ أمثلةِ البلاغيينِ في فنونها، وتحليلِ تلكِ الأمثلةِ باستحضارِ سياقاتها وما  
يحتفُّ بها من مقاماتٍ وأحوالٍ، ليكونَ ذلكَ أعونَ على إدراكِ الأسرارِ البلاغِيَّةِ المُودَعَةِ فيها؛  
ويمكنُ به الاستزادةُ من أمثلةِ بعضِ الفنونِ التي شحَّتْ أمثلتها في كُتُبِ البلاغَةِ، أو افتقرتْ  
إلى أمثلةٍ من فصيحِ الكلامِ؛ ومتابعةُ الطَّرِيقِ التي رسمها أئمةُ البلاغَةِ في تتبُّعِ كلامِ البلغاءِ  
لاستخراجِ فنونِ بلاغِيَّةٍ جديدةٍ مُسْتنبَطةٍ من كلامِ العربِ وأساليبهم، جاريةٍ على منهجِ علمائنا  
في التَّتَبُّعِ والتَّهَدِّيِّ إلى الأسرارِ البلاغِيَّةِ، لإتمامِ ما بنوا وتشيدوا ما امتهدوا.

ومنها: أن نظرية القرائن تُقدّم منهجًا متكاملًا في فهم الكلام وتحليله، لا يهمل النصّ نفسه في سياقه الضيق والواسع ليتعلّق بأهداب ما يُحيطُ به، ولا يُسقطُ المتكلمَ أو المبدعَ وأثره في الدلالة على المقصود، ولا يُغفلُ السامعَ أو المتلقيَ وأثره في فهم الخطاب، ولا ينسى ما يحتفُّ بهما من الأحوال.

ومنها: بيان وجه الاستفادة من كلِّ مرحلةٍ من مراحل التأليف البلاغيّ، وحدود الانتفاع بكتب ذلك التراث البلاغيّ، ولا سيّما المرحلة المتأخّرة منه، وهي ما بات يُعرَفُ بالمدرسة السكّانية، وذلك لرفع ما نالها من الأذى والضيم ممّن لم يتبصّر بمؤلفاتها، ولم يدرِ غايات تأليفها، فتطلّب منها ما ليس فيها، وهي كُتُبٌ أخصّ ما يميّزها تفسيرُ المصطلحات البلاغيّة الواردة في كلام الأقدمين وتحليلها، تلك المصطلحات التي يكتفي المتقدّمون بالإشارة إليها بالرّمز والإيحاء دون التفصيل والبيان.

واعترضتني في هذا البحث صعوبات: أبرزها: تفلّت مصطلح القرائن من التقييد وتآببه على التّحديد؛ لأنّ دلالته عقليةٌ لا تنضبط كالدلالات الوضعيّة، والتعبيرُ عنه بمرادفات كثيرة جعلت الإمساك به صعبًا في كثيرٍ من مواضع الاستفادة منه، ولا سيّما في كلام الأقدمين، فأحوَج ذلك إلى الكشف عن معنى كلِّ مُرادفٍ له؛ لبيان صلته به ووجه استعماله في موضعه والفرق بينها بالزيادة والنقص فيما يدلُّ عليه، وفيما يدخل تحت مفهومه من جوانب القرائن.

ومنها: اتّساع المجالات التي ظهرت فيها آثارُ القرائن، كالنحو والبلاغة والنقد والأدب والتفسير والفقه وأصوله، فكان لا بُدَّ من النّظر في تلك المجالات، للوقوف على المفهوم الصحيح لهذه النظريّة، ومعرفة وجوه عملها في هذه الميادين، لبيان مدى الاستفادة البلاغة منها، ويقوى ذلك إذا عُرِفَ أنّ مصطلح القرينة يغلبُ أنّه دخل إلى البلاغة من تلك الميادين.

ومن تلك الصّعوبات: مصادرُ تحرير تلك المصطلحات، أعني بذلك كُتُبَ متأخري البلاغيين لما فيها من علومٍ غير علم البلاغة، وهي ضروريةٌ للضبط والتّحديد، لكنّها حُوجَةٌ

إلى ثقافةٍ متنوعةٍ وعلومٍ مختلفةٍ، وطَبَعَتْ أَكْثَرُهَا قَدِيمَةً مَحْتَاجَةً إِلَى ضَبْطٍ وَتَحْقِيقٍ وَزِيَادَةٍ تَأْمُلُ وَصَبْرٍ لِاسْتِخْرَاجِ مَا فِيهَا.

وَجَرَى الْبَحْثُ عَلَى الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ فِي اسْتِقْرَاءِ الْمَادَّةِ مِنْ مَصَادِرِهَا، وَدِرَاسَتِهَا دِرَاسَةً تَحْلِيلِيَّةً، تَقُومُ عَلَى مَنَاقَشَتِهَا وَنَقْدِهَا بَيَانًا مَا فِيهَا مِنْ وُجُوهِ الصَّحَّةِ وَالخَطْلِ، وَاعْتِمَادِ عَلَى الْمَنْهَجِ التَّارِيخِيِّ فِي تَتَبُّعِ تَعْرِيفَاتِ الْقَرِينَةِ، وَبَيَانِ اسْتِفَادَةِ اللَّاحِقِ مِنَ السَّابِقِ، وَالْبَحْثِ عَنْ جَذُورِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ، وَالْمَرَاكِلِ الَّتِي مَرَّ بِهَا، وَتَارِيخِ كُلِّ لَفْظٍ اسْتَعْمَلَ كِنَايَةً عَنْهُ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ تَفْصِيلٍ لْجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى السَّابِقِ فِي تَطْبِيقِ مِنْ تَطْبِيقَاتِهَا، وَكَذَلِكَ اسْتِفِيدَ مِنْهُ فِي تَحْقِيقِ الْآرَاءِ وَمَعْرِفَةِ أَصْلِهَا الَّذِي صَدَرَتْ عَنْهُ أَوَّلَ مَا صَدَرَتْ، وَعُودَ عَلَى مَنِهْجِ الْقَرَائِنِ فِي تَحْلِيلِ الْأَمْثَلَةِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَاسْتِخْرَاجِ أَمْثَلَةٍ مِنْ كَلَامِ الْفُصْحَاءِ عَلَى بَعْضِ مَا لَمْ يُمَثَّلْ لَهُ الْبَلَاغِيُونَ فِي كِتَابِهِمْ.

وَمِنْ مَنِهْجِ الْبَحْثِ التَّوَسُّعِ فِي الْمَصَادِرِ إِلَى غَيْرِ الْبَلَاغَةِ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ كَالنَّحْوِ وَالْأَدَبِ، وَإِلَى كِتَابِ التَّفْسِيرِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهَا جَذُورٌ وَامْتِدَادٌ لِعِلْمِ الْبَلَاغَةِ، وَلِأَنَّ ارْتِيَادَ تِلْكَ الْمَيَادِينِ يَقِفُ الْبَاحِثَ عَلَى تَطْبِيقَاتٍ لِنَظَرِيَّةِ الْقَرَائِنِ لَا يَكَادُ الْبَلَاغِيُونَ يُلْمُونُ بِهَا، فَتَكُونُ رَوَافِدَ لِهَذِهِ النَّظَرِيَّةِ، وَفَوَائِدَ لِهَذَا الْعِلْمِ، تَفْتَحُ حُدُودَهُ وَتَوَسُّعُ آفَاقَهُ؛ لِأَنَّ ابْتِنَاءَ النَّظَرِيَّةِ عَلَى تِلْكَ الْجَوَانِبِ الْوَاسِعَةِ، سَيَجْعَلُ مِنْهَا أَدَاةً تَنْقُلُ مَعْطِيَاتِ تِلْكَ الْعِلْمِ وَتَطْبِيقَاتِهَا إِلَى عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَانَتْ تِلْكَ التَّطْبِيقَاتُ قَائِمَةً عَلَى أُسْسٍ بَلَاغِيَّةٍ فِي أَوَّلِ أَمْرِهَا، ثُمَّ نَمَتْ وَأَيْنَعَتْ، فَمَنْ حَقَّ الْبَلَاغَةِ أَنْ يُعَادَ إِلَيْهَا مِنْ جَنَى مَا أَعْطَتْ.

وَمِنْ مَنِهْجِ الْبَحْثِ تَحْقِيقُ الْأَقْوَالِ وَرَدُّهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، مَا مَكَّنَتْ الْمَصَادِرَ مِنْ ذَلِكَ، وَتَحْرِيرُ النُّصُوصِ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهَا فِي الدِّرَاسَةِ، وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى الْأَقْدَمِ مِنْهَا سَعِيًّا لِلتَّأْصِيلِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عِبَارَةً الْمُتَأَخَّرِ أَجْلِي وَأَكْشَفَ عَمَّا يُسْتَشْهَدُ بِهَا عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا تُقَدَّمُ، مَعَ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ.

والدراسات السابقة في هذا الباب على ثلاثة أضرب: دراسات في ميدان العلوم الشرعية كأصول الفقه، وتلك لها تطبيقاتها المختلفة عن هذا البحث، لاختلاف الغاية، وتلقيه في بعض المادة النظرية كالتعريف والتقسيم مع شيء من خصوصيتها فيهما، وقد أفدت منها ما وجدت الإفادة ممكنة، وأشرت إلى ذلك في موضعه؛ ودراسات استعملت القرينة في غير ما نحن فيه، كمؤلفات الدكتور تمام حسان ومن تابعه، وخصص الكلام عليها بمبحث من هذه الدراسة؛ ودراسة واحدة في ميدان البلاغة العربية، وعنوانها: «العلاقات والقرائن في التعبير البياني»، أفرد الباب الثاني منها للكلام على القرائن في علم البيان، وجعل في فصلين: الأول للقرينة ووظيفتها البيانية، تعرّض فيه صاحبها لبعض تعريفات القرينة، ووظائفها في فنون علم البيان؛ والثاني لأنواعها، واختار أن تكون لفظية ومعنوية. والكلام في الفصلين مقتضب جدًّا، يستعرض فيه ما جاء عن ذلك في علم البيان، مع بعض المناقشات الحسنة، مقتصرًا على أمثلة مصادره، لا يكاد يخرج عما كتبت عن القرينة في ذلك العلم، لذا فاتته تعريفات القرينة المذكورة في غير علم البيان، ولم يتعرّض لتاريخ هذا المصطلح ولا لما يرادفه من ألفاظ، ولم يتعرّض لقرينة السياق وأثرها في مباحث علم البيان، وقلّمَا شارك في تحليل مثال أو الزيادة على كلام القدماء في تحليله أو استدراك بعض قرائنه عليهم.

وأما هذا البحث فجاء في باين، سبقًا بمقدمة، وألحقًا بخاتمة: جعل الباب الأول لنظرية القرائن وتأصيلها في تراثنا، وجاء في ثلاثة فصول: أفرد فصله الأول لتعريف مصطلح القرينة، بتتبع تعريفاته من أول تعريف ظهر في كتب العربية إلى عصرنا، ومناقشتها للانتهاج إلى تعريف جامع مانع لهذا المصطلح؛ وخصص فصله الثاني بأنواع القرائن، وقسمت إلى مقالية دالة بلفظها أو بمعناها، وقرينة السياق الدالة بالعرض المفهوم من جملة الكلام، وحالية قُسمت على أركان الخطاب، وأخلص الثالث للكلام على عمل القرائن: وجوهه وسأته.

وَفُتِحَ البَابُ الثَّانِي لِإِجْرَاءِ تَطْبِيقَاتِ تِلْكَ النَّظَرِيَّةِ عَلَى عِلْمِ المَعَانِي الِذِي يَنْهَضُ بِالنَّصِيبِ  
الْأَوْفَى مِنْ نَظَرِيَّةِ النِّظْمِ، بِيَانِ أَثَرِ القَرَائِنِ فِيهِ، وَذَلِكَ بِالْوَقُوفِ عَلَى أَبْرَزِ مَسَائِلِ هَذَا العِلْمِ، مِمَّا  
لَا يَكَادُ يَسْعُهُ الحِصْرُ؛ لِتَكُونِ دَالَّةً عَلَى دِرَاسَةِ غَيْرِهَا، وَمُغْنِيَةً عَنِ ذِكْرِهَا.

وَانْتَهَجَ فِي قِسْمَةِ هَذَا البَابِ أَقْرَبُ صُورَةٍ إِلَى البُعْدِ عَنِ تَكَرُّرِ مَبَاحِثِ هَذَا العِلْمِ، وَتَكُونُ  
أَقْرَبَ إِلَى تَقْسِيمِ عَبْدِ القَاهِرِ، وَأَعَوَّنَ عَلَى ضَمِّ مَا يَتَّصِلُ بِكُلِّ فِصْلٍ مِنْ مَادَّةٍ بِلَاغِيَّةٍ تُذَكِّرُ فِي  
كُتُبِ البَلَاغَةِ عَلَى اخْتِلَافِ مَنَاجِهَا، وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الكُتُبِ المُشْتَمِلَةِ عَلَى مَا يَدْخُلُ فِي عِلْمِ  
المَعَانِي؛ فَجَاءَ فِي سِتَّةِ فُصُولٍ: جُعِلَ فَصْلُهُ الْأَوَّلُ لِأَحْوَالِ الإِسْنَادِ الخَبْرِيِّ وَالإِنْشَائِيِّ وَأَثَرِ  
القَرَائِنِ فِيهَا؛ وَأُفْرِدَ فَصْلُهُ الثَّانِي لِأَثَرِ القَرَائِنِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَضُمَّ إِلَى التَّعْرِيفِ بَعْضُ  
ظَوَاهِرِ خُرُوجِ هَذَا الأسْلُوبِ عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى الحَالِ كَاللْتَفَاتِ الِذِي جُعِلَ مَعَ التَّعْرِيفِ  
بِالإِضْمَارِ؛ وَأُخْلِصَ فَصْلُهُ الرَّابِعُ لِأَثَرِ القَرَائِنِ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَقُسِمَ قَسْمَيْنِ: نَحْوِيٍّ  
يَعْتَمِدُ عَلَى الرُّتْبَةِ، وَمَعْنَوِيٍّ يَعْوَلُ عَلَى مَقَائِسِ أُخْرَى؛ وَجَاءَ فَصْلُهُ الخَامِسُ بَيَانًا لِأَثَرِ القَرَائِنِ  
فِي أسْلُوبِ القَصْرِ أَقْسَامِهِ وَطَرَقِهِ، وَضُمَّ فَصْلُهُ السَّادِسُ الكَلَامَ عَلَى الإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ، وَأَثَرِ  
القَرَائِنِ فِي مَسَائِلِهِمَا، جَاعِلًا فِيهِ الكَلَامَ عَلَى الذِّكْرِ وَالْحَذْفِ؛ لِأَنَّهَا قَسِيمَاهُمَا.

وَاخْتِيرَ مِنْ أَمْثَلَةِ البَلَاغِيِّينَ أَحْسَنُهَا وَأَوْضَحُهَا فِي الإِبَانَةِ عَنِ أَغْرَاضِهِ البَلَاغِيَّةِ، وَمَا كَثُرَ فِيهِ  
كَلَامُهُمْ عَلَى القَرَائِنِ الهَادِيَةِ إِلَى أَغْرَاضِهِ، وَلا سِيَّما الأَمْثَلَةَ الَّتِي تَعَدَّدَتْ أَغْرَاضُهَا، أَوْ اخْتَلَفُوا  
وَتَنَازَعُوا فِي النُّكْتَةِ البَلَاغِيَّةِ المُشْتَمِلَةِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مَجَالٌ خِصْبٌ لِكَلَامِ عَلَى القَرَائِنِ.

وَمَا كَانَ مِنْ أَهْدَافِ هَذَا البَابِ الاسْتِدْرَاكُ عَلَى عِلْمَاءِ المَعَانِي، وَالإِسْهَامُ فِي الإِضَافَةِ إِلَى هَذَا  
العِلْمِ، لَمْ يَقْتَصِرِ البَحْثُ عَلَى رَاصِدِ كَلَامِهِمْ وَتَحْلِيلِهِ، وَالكَشْفِ عَمَّا غَمَضَ مِنْهُ، وَبَيَانِ مَا خَفِيَ  
مِنْ مَنَهْجِهِمْ فِيهِ، بَلْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ إِلَى التَّوَسُّعِ فِي تَطْبِيقِ مَنَهْجِ القَرَائِنِ فِي المَوَاطِنِ الَّتِي طَبَقُوهُ  
فِيهَا، وَلا سِيَّما مَوَاضِعِ الخِلَافِ وَالنِّزَاعِ، وَتَعَدَّدِ الأَغْرَاضِ فِي المِثَالِ الوَاحِدِ: وَذَلِكَ بِتَوْسِيعِ  
الاسْتِعَانَةِ بِالسِّيَاقِ السَّابِقِ وَاللاحِقِ، بِاسْتِحْضَارِ جُمْلَةٍ مِنَ الآيَاتِ أَوْ الآيَاتِ المَحْتَفَّةِ بِالآيَةِ  
وَالبَيْتِ مَوْضِعِ التَّمْثِيلِ، وَالبَحْثِ عَنِ قَرَائِنِ حَالِيَّةٍ تُسَعِّفُ فِي الاسْتِدْلَالِ عَلَى الأَغْرَاضِ، مِنْ

أحوال المتكلمين وأسباب النزول ومناسبات الآيات وغيرها، وذلك باستقصاء الكلام على المثال البلاغي في كتب البلاغة والنقد، وغيرها من كتب التفسير والأدب واللغة، من أجل هذا توخى البحث من الأمثلة ما كان الوقوف على سياقه الوارد فيه ممكناً، فقل أن يعرض لبيت لا يُعرف قائله، أو روي فرداً مُنبتاً.

ولم يقتصر البحث على ما حلله البلاغيون من الأمثلة على منهج القرائن، بل حلل كثيراً من الأمثلة التي اكتفى البلاغيون بذكر غرضها البلاغي، من غير بيان لطريقة التهدي إليه، والاستدلال عليه.

واستدرك عليهم أمثلة في بعض الأغراض التي قلت أمثلتهم عليها، ووقعت في غير كتب البلاغة موقوفاً على أغراضها بالقرائن؛ وزاد عليهم أمثلة من فصيح الكلام، لقضايا بلاغية لم يُمثلوا لها، تكميلاً لجهدهم، محلاً ذلك كله على منهج القرائن لبيان صلاحه في كل موضع أُتيح فيه ما يُعين على تطبيقه.

وافتح كل فصل من فصول البابين بتمهيد، فيه بيان للغاية التي يسعى إليها، وتبينة على منهج تقسيمه، وتعريف ما ورد في عنوانه من مصطلحات؛ وجعلت في آخر كل فصل خاتمة تلخص نتائجه. وختم البحث بأبرز النتائج التي انتهى إليها، وأعقب ذلك الفهارس.

وأخيراً أتوجه بالشكر أعظمه وأجزله إلى أستاذي المشرف الدكتور أحمد نتوف الذي رعى هذا البحث من أول يوم عرضت فكرته عليه، فلاقى في نفسه رضى، حتى كأنهما كانا على ميعاد، وبقي يُحثني على إنجازها على أحسن وجه ممكن، وأبهى صورة مُستطاعة، ويرسم أمامي طريقه، ويخط لي حدوده، ويدفني إلى مضايقه، ويُشير لي إلى آفاقه، ثم راح يدفع الخطل ويُقيل العثار، ويستنهض الهمة كلما فترت أو كادت، ويستدعي الصبر كلما عذب، فالله يتولى عني جزاءه، إنه أكرم مسؤول.

وإلى أعضاء لجنة الحكم على هذا البحث خالص الشكر؛ لما سيبدلونه من الجهد في قراءته وتقويمه وإرشاد صاحبه بملاحظاتٍ ترتقي به.

والشكر لأساتذتي الدكتور محمد أحمد الدَّالي الذي ما فتىٰ ينفحني بطارف علمه، ونفائس مكتبته، والدكتور محمد شفيق البيطار على ما بذل من نُصحٍ وتعليمٍ وإرشادٍ، والدكتور علي أبو زيد لِمَا له عليَّ من أيادٍ لا أُعدُّها.

ولا أنسى شُكر أخي الدكتور زكريا قصاب الذي فتح لي مكتبته أختيَّر من دُررها ما أشاء. وأما الأخ الصَّديق الدكتور خليل أيوب فقد جعلَ مكتبات القاهرة مني مدَّ اليد ومطمح النَّظر؛ ما احتجتُ منها كتابًا، مُدَّة إقامته فيها، إلَّا أبردَ به نَحوي، وما وقعتُ عينه هناك على مؤلَّفٍ يرى أنَّ فيه فائدة لبحثي هذا إلَّا اقتنى لي منه نُسخةً، حتَّى آثرني على نفسه في بعض ما وقَف عليه من نوادِر الكُتب، فبارك الله فيه وأعظمُ مُثوبته.

والشكر لكُلِّ أساتذتي وإخواني الذين أفدتُ منهم نصيحة، أو وقفوني على كتابٍ، أو شاركوني الرأي ومناقشة بعض المسائل، فالله يجزي الجميع عني خير الجزاء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]

السبت ٢٩ ذو القعدة ١٤٣١ هـ

الموافق ٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ م



# البابُ الأوَّلُ

## نظريَّةُ القرائنِ

الفصلُ الأوَّلُ: مصطلحُ القرينةِ

الفصلُ الثاني: أنواعُ القرائنِ

الفصلُ الثالثُ: عمَلُ القرائنِ

# الفصلُ الأوَّلُ

## مصطلحُ القرينةِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ: تعريفُ القرينةِ

المَبْحَثُ الثَّانِي: مراحلُ ظهورِ مصطلحِ القرينةِ

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مصطلحُ القرينةِ عند المعاصرين

## تمهيد:

يسعى هذا الفصل إلى الكشف عن معنى مصطلح القرينة عند علماء العربية، باستخراج تعريفاته المذكورة في كتبهم ومناقشتها بالاعتماد على الأسس النظرية والإجرائية التي عولوا عليها في صنْع تلك التعريفات؛ وذلك لانتهاء إلى تعريف شامل لجوانب معناه، يهدي إلى حقيقته عندهم.

وسيتناول ذلك بشيء من التفصيل لما يقتضيه الحال؛ إذ وقع خلط غير قليل في فهم هذا المصطلح عند عدد من المعاصرين، فيكون هذا التفصيل أساساً يبنى عليه تصحيح فهمه عند أولئك.

ويحاول تتبع استعمال هذا المصطلح لفظاً ومفهوماً بالبحث عن جذوره الضاربة في التراث عمقاً وامتداداً في جملة من ميادين المعرفة؛ بغية تأصيله والوقوف على أول من صرح به، لذا لم يقتصر على كتب البلاغة العربية، بل تعداه إلى غيرها من علوم العربية والدراسات القرآنية، لما فيها من كشف لبعض مواطن الغموض، ولعظيم صلة هذه العلوم بعلم البلاغة.

ومن غاية هذا الفصل تحرير هذا المصطلح مما علق به من اضطراب الفهم والاستعمال عند بعض المعاصرين، إذ خلطوا في معناه، ولم يقفوا على مفهومه الصحيح، وشرّدوا به إلى بوادي لا يهتدى بمنارها، ومجهلة لا يرى فيها طريق هداية.

# المَبْحَثُ الأوَّلُ

## تعريف القرينة

يعرِّضُ هذا المبحثُ لمعنى القرينة في اللغة مُستقراً ذلك من مُعجمات العربية، وبعضِ كُتبِ اللغة والأدب؛ لبيانِ الصِّلةِ بين المعنى اللغويِّ والمعنى الاصطلاحيِّ. ثم يقفُ عند التَّعريفاتِ الاصطلاحيةِ وَفْقَ الترتيبِ التاريخيِّ لظهورها؛ لمناقشتها وبيانِ الأُسُسِ التي اعتمدَ عليها في صوغها.

### المعنى اللُّغويُّ:

قال ابنُ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ): «القاف والراء والنون أصلان صحيحان: أحدهما يدلُّ على جَمْعِ شيءٍ إلى شيءٍ، والآخرُ شيءٌ يتتأبَّقُوةً وشِدَّةً»<sup>(١)</sup>. وتدُلُّ الاستعمالات اللُّغويَّةُ للفظ «القرائن»، ومفردها «القرينة»، ومذكَّرها «القرين» على أنَّها ترجعُ إلى الأصلِ الأوَّلِ منهما: «القرائن»: جبالٌ معروفةٌ مُقترنةٌ<sup>(٢)</sup>. ودورُ قرائن، إذا كانت يستقبلُ بعضها بعضاً<sup>(٣)</sup>. «والقرائن: دورٌ كانت لبني سعيد بن العاص متلاصقةً؛ سُمِّيَتْ بذلك لاقترانها»<sup>(٤)</sup>.

وقرينةُ الإنسانِ: نفسه؛ لكونها مُقترنةٌ بالجسمِ<sup>(٥)</sup>. وقرينةُ الرَّجُلِ: امرأته؛ لمقارنته إياها<sup>(٦)</sup>. وفلانٌ إذا جاذبته القرينةُ قهرها، أي: إذا قُرِنَتْ به الشديدةُ أطاقتها وغلبها، أو إذا ضُمَّ إليه أمرٌ أطاقه<sup>(٧)</sup>. والقرينةُ:

(١) مقاييس اللغة ٥/٧٦.

(٢) انظر المُحكَّم ٦/٢٢٤، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٣) انظر تهذيب اللغة ٩/٩١، والصحاح (ق ر ن)، وأساس البلاغة (ق ر ن)، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٤) الأغاني ١/١٢.

(٥) انظر جمهرة اللغة ٢/٧٩٤، وتهذيب اللغة ٩/٩١، والصحاح (ق ر ن)، ومجمل اللغة ٢/٧٥٠، ومقاييس اللغة

٥/٧٧، والمُحكَّم ٦/٢٢٤، ومفردات ألفاظ القرآن (ق ر ن)، وأساس البلاغة (ق ر ن)، وأمالي ابن الشَّجْري

٢/٤٤٩، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٦) انظر تهذيب اللغة ٩/٩٣، والصحاح (ق ر ن)، ومجمل اللغة ٢/٧٥٠، ومقاييس اللغة ٥/٧٧، والمُحكَّم ٦/٢٢٤،

وأساس البلاغة (ق ر ن)، وأمالي ابن الشَّجْري ٢/٤٤٩، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٧) انظر الصحاح (ق ر ن)، ومجمل اللغة ٢/٧٥٠، ومقاييس اللغة ٥/٧٧، والصاحبي ٢٤، والمُحكَّم ٦/٢٢٤، ولسان

العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

الناقطة تُشَدُّ إلى أُخرى<sup>(١)</sup>.

وفلان قرينُ فلانٍ إذا كان لا يفارقه<sup>(٢)</sup>. والقرين: البعير المقرون بآخر<sup>(٣)</sup>، وإبلُ قراني، أي: قران<sup>(٤)</sup>.  
فمعنى مُصاحبةِ شيءٍ لشيءٍ ظاهرٌ في هذه الاستعمالات كُلِّها، ويظهرُ ذلكَ أيضًا في معاني الأفعال المُشتقة من هذا الأصل اللغويّ: فقرنَ الشيءَ بالشيءِ وقرنه إليه: شدّه إليه، وقارنَ الشيءَ الشيءَ: اقترن به وصاحبه<sup>(٥)</sup>، والاقتران كالازدواج في كونه اجتماعَ شيئينِ أو أشياء في معنًى من المعاني<sup>(٦)</sup>.

### اشتقاق لفظ «القرينة»:

القرينةُ: «فعليلةٌ بمعنى: فاعلةٌ أو مفعولة، أي: مُقارِنَةٌ أو مقرونةٌ»<sup>(٧)</sup>، وقال المعري (ت ٤٤٩ هـ): «وفعليل يكون في معنى مُفاعِلٍ كثيرًا، فيقال: فلانٌ جليسُ فلانٍ: أي: مُجالسه، وقرينه: أي: مُقارِنُهُ، ورقيبه: أي: مراقبه»<sup>(٨)</sup>؛ فهي صفةٌ لما يُقرَنُ إلى شيءٍ أو يُقارَنُهُ، ثم نُقلت إلى الاسمِيَّة، فصارت تُطلقُ على ما يُقرَنُ؛ قال المرزوقي (ت ٤٢١ هـ): «فالقرينةُ: ألحقتُ الهاءُ به لأنّه جعلَ اسمًا، فهو كالبنيةِ والذبيحةِ»<sup>(٩)</sup>، وقال في موضعٍ آخر: «وهم يُخرِجونَ الأسماءَ إلى بابِ الصِّفاتِ كثيرًا... كما يُخرِجونَ الصِّفاتِ إلى بابِ الأسماءِ كثيرًا»<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر المُحكّم ٢٢٣/٦، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٢) انظر جهرة اللغة ٧٩٤/٢، وتهذيب اللغة ٩٣/٩، والصحاح (ق ر ن)، والمُحكّم ٢٢٣/٦، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٣) انظر المُحكّم ٢٢٣/٦، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٤) انظر تهذيب اللغة ٩٤/٩.

(٥) انظر لسان العرب (ق ر ن).

(٦) انظر مفردات ألفاظ القرآن (ق ر ن).

(٧) حاشية عُليش على الرسالة البيانية ٦٧، وانظر التعريفات ٢٢٣، والتوقيف على مُهّمات التعاريف ٥٨١.

(٨) اللامع العزيزي ٦/١.

(٩) شرح الحماسة للمرزوقي ٧٢٣/٢.

(١٠) شرح الحماسة للمرزوقي ٢١/١، وانظر التنبيه على شرح مُشكلات الحماسة ٦٢-٦٣.

ووردَ لفظ «القرائن» في الشُّعر بمعنى «فاعلة» أي: «قارئة»، كقول قبيصة بن النُّصراني الجرمي<sup>(١)</sup>:

عَشِيَّةً قَطَعْنَا قَرَائِنَ بَيْنَنَا      بِأَسْيَافِنَا وَالشَّاهِدُونَ بَنُو بَدْرٍ

فقال المرزوقي في تفسيرها: «ويعني بالقرائن: الأرحام والأوصار»<sup>(٢)</sup>، وفسرها الشنتمري بقوله: «القرائن: الحبال، واحدها قرينة، ومثلها القرن: وهو جبل يُقرن به بعيران صعبان»<sup>(٣)</sup>.

فليست «القرينة» هاهنا الشيء يُشدُّ إلى غيره ويصاحبه، على نحو ما مضى من الاستعمالات التي أوردتها دواوين اللُّغة، بل ما يُشدُّ به شيء إلى شيء، وهو معنى لم يرد في المعجمات التي وقفَ عليها، وندر أن يقع في كتبِ البلاغة، ومن هذا النادر قول ابن الرَّمْلَكاني (ت ٦٥١هـ): «الدَّعامةُ الثَّانيةُ لِلوَصْلِ: القرائنُ الْمُؤذِنَةُ بِالرَّبْطِ، لا بتوسُّطِ عاطفٍ»<sup>(٤)</sup>.

### المعنى الاصطلاحي:

للقرينة في الاصطلاح جملة من المعاني: ففي علم البديع تُطلقُ القرينة على الفقرة من السَّجع، وقد تُطلقُ على أخير كلمات السَّجع<sup>(٥)</sup>. والقرينة في العروض الفقرة الأخيرة<sup>(٦)</sup>. وأما القرينة المقصودة في هذا البحث فلمعناها الاصطلاحي تفصيل يُعرض فيما سيأتي.

وظهر بالبحث أن التعريف الاصطلاحي للقرينة لم يظهر على نحو جلي في المراحل المبكرة للتأليف اللغوي والبلاغي، على كثرة ورودها في تلك المؤلفات مفهوماً ومصطلحاً وتطبيقاً، إذ

(١) له في شرح الحماسة: للمرزوقي ٦١٢/١، والفارسي ٣٠٤/١، والشنتمري ٢٤١/١، والتبريزي ٨٢/٢.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٦١٢/٢.

(٣) شرح الحماسة للشنتمري ٢٤١/١.

(٤) البرهان الكاشف ٢٦٦.

(٥) انظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٣١٥/٢، وانظر استعمالها في هذين الإطالقيين في: سر الفصاحة ٢٢٨، وأسرار البلاغة ١٠، والكشاف ٤٠٥/٣، والمآخذ على شراح ديوان المتنبي ٨٤/٣، وتحرير التحرير ٢٤٠، وشرح نهج البلاغة ٤٤/١، ١٢٨، ونضرة الإغريض ١١٨، والإيضاح ٥٤٧-٥٤٨، والتبيان في البيان ٤١٩، والبرهان في علوم القرآن ٧١/١، ٩٦، ٩٩، وخزانة الأدب لابن حجة ٤/٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، وأنوار الربيع ٦/٢٥٠-٢٥١، والصنيع البديع ١٩٨.

(٦) انظر التوقيف على مهمات التعاريف ٥٨١، وتاج العروس (ق ر ن)، ولما أقيف على المراد من هذا الاصطلاح.

لم يُوقَف على تعريفٍ للقرينة قبل منتصف القرن الثامن الهجري، ثمَّ تتابعت التعريفات بعد ذلك.

وُبَيِّنَتْ تلك التعريفات على ضوابط للقرينة وردت مفرقةً في المؤلفات التي عولت عليها، وأكثرت من الاستدلال بها، فكان لا بُدَّ من التعرُّض لها قبل ذكر التعريفات.

### ضوابطُ تعريف القرينة:

يردُّ في المؤلفات التي تتعرَّض للاستدلال بالقرائن عبارات وإشارات، تُشبه أن تكون ضوابطاً لمفهوم القرينة، وتقع مفرقةً في أثنائها، لا يكاد يخلو منها واحدٌ من تلك المؤلفات. ولعلَّ ذكرها كان السبب في إهمال التعرُّض لتعريف القرينة في كثيرٍ منها، فكأنهم رأوا في هذه الضوابط ما يُعني عن التعريف؛ لأنَّها مُشتملةٌ على ما يُؤديه، وزائدةٌ عليه في الوضوح في بعض المواضع، ولا سيَّما إذا وردت عقيب الأمثلة، فيكون ذلك أكشفَ عن المراد منها. وسيعرِّض لها البحث هاهنا مُجمعةً لتكون أساساً يُعتمدُ عليه في مناقشة التعريفات.

### أولاً: دلالة القرينة عقلية: غيرُ وضعية<sup>(١)</sup>:

ويظهر هذا الضابط واضحاً في تعريف الوضع؛ قال السكاكي: «الوضع عبارةٌ عن تعيين اللفظة بإزاء معنى بنفسها. وقولي: (بنفسها) احترازٌ عن المجاز؛ إذ عيَّنته بإزاء ما أردته بقرينة، فإنَّ ذلك التَّعيين لا يُسمَّى وضعاً»<sup>(١)</sup>.

ويُفهم من تعريف السكاكي أن الوضع مقصورٌ على المفردات، والحقُّ أنَّه يضمُّ المركبات أيضاً؛ قال السَّعد: «وتحقيق ذلك أنَّ الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص،

(١) انظر الطراز ١/ ٧٤، والأطول ١/ ٢٨٥، وحاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٨٥.

(٢) مفتاح العلوم ٤٦٧، وانظر المطول ٣٤٩، ٣٨٨، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٦٧٨، وعقد الدرر البهية ١٥٤.

كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع<sup>(١)</sup>، فيحتاج إلى القرائن للدلالة على ما ليس بوضعي، سواء كان في المفردات أم في المركبات.

ويُفهم هذا الأمر من عبارات كثيرة ترد في مطاوي كلام العلماء: كقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «فمن ذلك قولهم: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، ولو جالسهما جميعاً لكان مُصيّباً مُطيّعاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئيين. وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)»<sup>(٢)</sup>.

وقول عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ): «فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة، بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من أوصاف»<sup>(٣)</sup>.

وقول الرازي (ت ٦٠٦ هـ): «(كاد) موضوع للمقاربة فقط من غير بيان النفي والإثبات، فقله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] معناه قَرَبَ الأمر فيه من الإخفاء، وأما أنه هل حصل ذلك الإخفاء أو ما حصل، فذلك غير مُستفاد من اللفظ بل من قرينة قوله: ﴿لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسَعَى﴾ [طه: ١٥]؛ فإن ذلك إنما يليق بالإخفاء لا بالإظهار»<sup>(٤)</sup>.

وقول الرضي (ت ٦٨٨ هـ): «(ما زال) وأخواتها، موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن تمنع قرينة»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيان فصاعداً، فالمفسر هو

(١) المطول ٣٨٠، وتفصيل هذه القضية وبسط الخلاف فيها وترجيح ما نُقلَ مذكوراً في: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥،

والمزهر ١/ ٤٠-٤١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٦٩٢، ٢/ ١٧٩٥-١٧٩٨، والرسالة البيانية ٤٤٤-

٤٤٥، وحاشية الإنبائي عليها ٤٤٤-٤٤٥، ونظرية اللغة في النقد العربي ٩١-٩٦ وضوابط التقديم وحفظ المراتب

في النحو العربي ٢٣-٣١.

(٢) الخصائص ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) أسرار البلاغة ٣٢٠.

(٤) تفسير الرازي ٨/ ٢١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٤٤.



الأقرب لا غير، نحو: (جاءني زيدٌ وبكرٌ فضرَبْتُهُ)، أي: (ضربتُ بكرًا)، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد، نحو: (جاءني عالمٌ وجاهلٌ فأكرمْتُهُ)»<sup>(١)</sup>، فالقرينة هنا دلَّت على ما هو بخلاف هذا القانون.

وقول السَّجلماسيِّ (ت بعد ٧٠٤هـ): «النَّصُّ ضربان: نصُّ بالوضع، ونصُّ بالقرينة»<sup>(٢)</sup>.

وقول ابن هشامٍ (ت ٧٦١هـ): «(ليس): كلمة دالَّة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «فإذا ادَّعيَ أن القاعدةَ فيهنَّ إنما هي مُستمرَّةٌ مع عدم القرينة، فأما إن وُجِدَت قرينةٌ فالتَّعويل عليها = سهَّل الأمر»<sup>(٤)</sup>.

وقول السَّعديِّ (ت ٧٩٢هـ): «وإنما لم يجعَلْ هاهنا (من) للتَّبَعِيض؛ لأنَّ الابتداء والتَّبيين أصلٌ لا يُعدَّل عنه إلا بقرينة»<sup>(٥)</sup>.

وقول الجاميِّ (ت ٨٩٨هـ): «إذ لا يُعهدُ أن يُطلقَ على ما وُضِعَ بإزاء شيءٍ أنَّه قرينةٌ عليه»<sup>(٦)</sup>.

وقول المغربيِّ (ت ١١١٠هـ): «أمَّا دلالةُ الاسمِ على مُطلق الثُّبوت فهي على أصلٍ وضع الاسم... وأمَّا دلالتهُ على الدَّوامِ فبالقرينةِ والسِّياقِ، لا في أصلِ الوَضْع»<sup>(٧)</sup>.

وقول الدُّسوقيِّ (ت ١٢٣٠هـ): «العمومُ في (ما) إنما هو بحسب أصلِ الوَضْع، واختصاصه... بواسطةِ القرينة»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «المرادُ بالدلائل ما يشمَلُ القرائنَ ونحوها، وليس المرادُ بها خصوص الأدلَّة الاصطلاحيةِ، فإنَّها تختصُّ بغير القرائن»<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) شرح الرُّضي على الكافية ٢/ ٤٠٤.
  - (٢) المنزِع البديع ٤٣٠.
  - (٣) مغني اللبيب ٣/ ٥٥٣.
  - (٤) مغني اللبيب ٦/ ٥٦٨.
  - (٥) حواشي الكشاف اللوح ٥٨/ أ-ب، والضمير في: «لم يجعل» عائد على الرَّخْشِري. انظر الكشاف ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وحاشية الشريف الجرجاني عليه ١/ ٢٦٠.
  - (٦) الفوائد الضيائية ٥٩، وانظر حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٨٥.
  - (٧) مواهب الفَتَّاح ٢/ ٢٩-٣٠.
  - (٨) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٣٢٢.
  - (٩) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٢١٥.

وقول البَنَّانِي (ت بعد ١٢٣٧هـ) في شرح عبارة: «قوله: (مبنيُّ على الوَضْع) أي: باعتبار الوَضْع، وقَطْع النَّظَرِ عن القرائن»<sup>(١)</sup>، وقال الإنبائيُّ (ت ١٣٠٦هـ) في الموضع نفسه: «قوله: (مبنيُّ على الوَضْع) أي: على عدم القرائن»<sup>(٢)</sup>.

وسياتي في الباب الثاني من هذا البحث نصوصٌ غير قليلةٍ تؤكد ما مضى وتقطعُ به<sup>(٣)</sup>، وإنَّما أُطيل الاستشهادُ على هذا الضَّابطِ من ضوابطِ تعريفِ القرينة؛ لما سبَّبَتْ من أنَّ من اضطربَ في فهمِ القرينة من المعاصرين كان أكثرَ مأتاه من هذا الجانب.

ثانياً: القرينةُ شيءٌ آخرٌ خارجٌ عما يُستدلُّ عليه:

ويظهرُ هذا الضَّابطُ في نصوصٍ كثيرةٍ للعلماء: فمن ذلك قولُ الرُّمَّانِي (ت ٣٨٦هـ): «الحذفُ إسقاطُ كلمةٍ للاجتزاءِ عنها بدلالةٍ غيرها من الحالِ أو فحوى الكلام»<sup>(٤)</sup>، وقولُ ابنِ جنِي (ت ٣٩٢هـ) عن العرب: «ولم يعبؤوا بالالتباس؛ لأنَّهم قد يصلُّون إلى إبانة أغراضهم بما يُصبحونه الكلامَ ممَّا يتقدَّم قبله أو يتأخَّر، وبما تدلُّ عليه الحال؛ فإنَّ لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيراً، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها»<sup>(٥)</sup>، وقريبٌ منه قولُ عبد القاهر (ت ٤٧١هـ): «وإنَّما يَفْصِلُ لك أحدَ العَرَضِينَ من الآخر شاهدُ الحالِ، وما يَتَّصِلُ به من الكلام من قبلُ وبعْدُ»<sup>(٦)</sup>، وكلامُهما، وإن لم يُصرِّحاً فيه بلفظِ القرينة، دالٌّ على أنَّها المرادةُ فيما ذكراه، ويقطَعُ بذلك تصريح من بعدهما بها في مثل كلامهما، كقول الملوِّي (ت ١١٨١هـ): «والقرينة ما تقدَّم وما تأخَّر والحال»<sup>(٧)</sup>. ويشبهُ مثل هذه العبارات أن يكون تعريفاً للقرينة بذكر

(١) تجريد البَنَّانِي ٢/ ٢٦٠.

(٢) تقرير الإنبائي ٢/ ٢٦٠.

(٣) انظر ما سبَّأت ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣١، وغيرها.

(٤) النكت في إعجاز القرآن ٧٠.

(٥) المُصنَّف ١/ ٢٥٥.

(٦) أسرار البلاغة ٢٤١.

(٧) عقد الدرر البهية ١٥٠.

أقسامها، وإن لم يكن أصحابها قد قصدوا إلى ذلك، غير أنّها عباراتٌ غير مانعةٍ، إذ لم تُقيّد ذلك بأنّه غير وضعيٍّ، لئلا يدخل في القرينة ما ليس منها.

ومن النصوص الدالة على هذا الضابط بالفاظٍ أكشفَ مما مضى قولُ الرّازيِّ (ت ٦٠٦هـ):  
«وذلك السببُ المنفصلُ: إما قرينةٌ حاليةٌ... أو مقاليةٌ وهي ما تقدّم بيانه»<sup>(١)</sup>.

ثم توالّت بعد ذلك النصوص الدالة صراحةً على أنّ القرينة أمرٌ خارجٌ عن الموضع المُستدلّ عليه بها: كقولِ ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ): «وسببُ ذلك أنّ الفهمَ يكادُ يأباه، ولا يقبله إلا بقرينةٍ خارجةٍ عن دلالة لفظه ومعناه»<sup>(٢)</sup>، وقولِ ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «لا في تعيين أحد مدلوليّه بقرينةٍ من خارج»<sup>(٣)</sup>، وقولِ الخَلخاليِّ (ت ٧٤٥هـ): «بل لا يدلُّ عليه إلا بالقرينة الخارجة عنه، وهي ما بعده»<sup>(٤)</sup>، وقولِ العلويِّ (ت ٧٤٩هـ): «لأنّ التّعريض حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «وإنما تُعرّف هذه اللّوازم بأدلةٍ مُنفصلةٍ من وراء الصّيغة»<sup>(٦)</sup>، وقولِ السعد (ت ٧٩٢هـ): «لا يقال: (كفورٌ) دليلٌ على ذلك؛ لأنّا نقول: هو حُكْمٌ، والقرينةُ يجب أن تكونَ شيئاً آخرَ، ليخصَّ الحُكْمَ بما تدلُّ عليه القرينة»<sup>(٧)</sup>، وقولِ العمريِّ المرشديِّ (ت ١٠٣٧هـ): «يدلُّ على ذلك بقرينةٍ خارجةٍ»<sup>(٨)</sup>، وقولِ الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «وعلمنا أنّ ذلك غرضه من خارجٍ، وهو قرينةُ المدح»<sup>(٩)</sup>، وقولِ الإنبائي (ت ١٣٠٦هـ): «والقصدُ إلى الفردِ إنّما يُفهمُ من القرائن الخارجيّة»<sup>(١٠)</sup>.

(١) تفسير الرازي ١/٥٥١.

(٢) المثل السائر ٢/٢٠٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠.

(٤) مفتاح تلخيص المفتاح ٣٨٦.

(٥) الطراز ١/٣٨٣، وانظره ١/٣٨٤، ٣٩٧.

(٦) الطراز ٣/٢٨٤.

(٧) حواشي الكشّاف اللوح ٣٠٩/أ.

(٨) شرح عقود الجمان للعمري ١/١٢١.

(٩) حاشية الدسوقي على المختصر ٢/٢٠٠.

(١٠) تقرير الإنبائي ٢/٤٠. والكلام في دلالة لام التّعريف.

حتَّى إنَّ بعضَ العلماءِ يحدِّفون لفظ «القرينة» في بعض مواضع ذكر هذا الضَّابطِ، لشِدَّةِ اختصاصه به، ودلالته عليه، كقول السَّعد: «لا من حيثُ إنَّه مدلولُ اللَّفظِ، بل بحسبِ أمرٍ خارجٍ»<sup>(١)</sup>، وقول السُّيوطيِّ (ت ٩١١هـ)، «وإنَّما استُفيدَ تَأْيِيدُ النَّفيِّ في هاتين الآيتين ونحوهما من خارجٍ»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: القرينةُ قد تكون كلاماً، وقد تكون غير كلام:

وهذا ظاهرٌ من تقسيمهم القرائنَ إلى لفظيَّةٍ وحاليَّةٍ، أو لفظيَّةٍ ومعنويَّةٍ، وهو أمرٌ لا إشكال فيه؛ فلا يحتاجُ إلى نصوصٍ للاستدلالِ عليه، وسيفصَّلُ الكلامُ عليه في أنواعِ القرائنِ<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: القرينةُ تدلُّ على المراد:

وهذا المرادُ قد يكونُ معنًى مُلتبساً لغياب ما يدلُّ عليه في أصلِ الوضعِ، أو عدولاً عن الأَصْلِ في التركيبِ، أو معنًى يُطلَبُ ترجيحُه على غيره، أو مجازاً يُدلُّ عليه، أو محذوفاً يُرادُ تعيينُه، أو غرضاً بلاغيّاً يقتضيه السِّياقُ والمقامُ، أو غير ذلك مما سيفصَّلُ في الكلامِ على عملِ القرائنِ<sup>(٤)</sup>.

خامساً: القرينةُ تقترنُ بما تدلُّ عليه:

والمرادُ هاهنا الاقترانُ الزَّمانِيُّ بأن يكونَ الكلامُ المُستدلُّ عليه والقرينةُ الدَّالَّةُ على المراد منه واقعين في زمانٍ واحدٍ، لا يتأخَّرُ أحدهما عن الآخر.

وهذا الشَّرْطُ موضعُ خلافٍ بينِ البلاغيينِ والأصوليينِ، وذلك ما نقله الإنبائيُّ في قوله: «لم يشترطِ الأصوليونُ مقارنةَ القرينةِ؛ لجواز تأخير البيانِ لوقتِ الحاجةِ، ورآها البيانيونُ مُقارنةً كاسمها»<sup>(٥)</sup>.

(١) المطوَّل ١٠٣.

(٢) شرح عقود الجمان للسُّيوطي ٣٧.

(٣) انظر ما سيأتي ٦٩-٨٠، ١٠٣-١٣٥.

(٤) انظر ما سيأتي ١٣٩-١٦٤.

(٥) حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٧٤، وانظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٧٢-١٧٧. وتأخير البيان لا يصحُّ عند المعتزلة ويجوزُ عند الأشاعرة. انظر الفصول في الأصول ٢/٤٥ والمُعتمد ١/٣٣٩، ٣٤٢-٣٤٣، والكشاف ١/٣٣٩.

ولهذا لن يُرى له أثرٌ في أكثر تعريفات القرينة، فكأنَّ الذين صنعوا تعريفاتها أرادوا لها أن تكونَ شاملةً لمفهوم القرينة عند الجميع، ولاسيَّما أن الضوابط الأربعة الأولى موضعُ اتفاقٍ بينهم، على اختلافِ العلوم التي عولوا فيها على الاستدلال بالقرائن، ويظهرُ ذلك من النصوص التي استشهد بها، إذ وُقِفَ عليها في كتب اللغة والبلاغة والتفسير.

### تعريفات القرينة عند البلاغيين:

١ - أوَّل تعريفٍ للقرينة وُقِفَ عليه عند البلاغيين قول السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «ولا نعني بالقرينة سوى ما يدلُّ على المراد»<sup>(١)</sup>، وظاهرٌ أنَّ هذا التعريف غير مانع؛ إذ يدخل فيه ما لا صلة له بالقرينة؛ لأنَّه لم يُقَيَّد بما يدلُّ دلالةً غير وضعيَّة، فهو يشير إلى واحدٍ من ضوابط القرينة التي مضى ذكرها قبل إيراد التعريفات، وفي هذا إخلالٌ بأحد شروط التعريف<sup>(٢)</sup>.

ولا يؤخذ من هذا التَّعريف أنَّ للسَّعْد مذهباً في القرينة يخالفُ جمهور العلماء، بآية ورود تلك الضوابط في مواضع أخرى من كتبه<sup>(٣)</sup>، وإنَّما أراد به التَّنبيه على أنَّ القرينة تعمُّ كلَّ ما يدلُّ على المراد؛ لأنَّه محلُّ النزاع في الموضع الذي أورده فيه، ولأنَّه الأصل في التحويل عليها؛ قال العصام (ت ٩٤٥هـ): «والقرينة إنَّما احتيج إليها لمعرفة المراد، هذا هو التحقيق المشهور»<sup>(٤)</sup>، وأهمَل الضوابط الأخرى تعويلاً على معرفة السَّامع بها، لورودها في مواضع أخرى من كتبه وكتب غيره من العلماء، فكأنَّه لم يقصد إلى تعريف القرينة تعريفاً جامعاً مانعاً في هذا الموضع.

ويغلبُ على الظنِّ أنَّ الشَّريفَ الجرجانيَّ (ت ٨١٦هـ) كان ينظرُ إلى هذا التَّعريف حين عرَّف القرينة في الاصطلاح بأنَّها: «أمرٌ يُشير إلى المطلوب»<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ مؤدَّى التعريفين واحدٌ، وما

(١) المطوَّل ٦٩.

(٢) انظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ٦٧.

(٣) انظر المطوَّل ٣٤٩، ٣٨٨، وحواشي الكشاف اللوح ٥٧/أ، ٢٥٦/أ.

(٤) الأطول ٢/٢٢٨.

(٥) التَّعريفات ٢٢٣، والذي حمل على هذا الظنِّ أنَّ الجرجاني استفاد من السَّعْد في مواضع كثيرة من كتابه هذا. انظر التعريفات ٤٣، ٦٧، ٢٠٧، وقارن بالمطوَّل ٤٣، ٢٥، ١٨.

قيل في الأوّل يُقال فيه، ولهذا تعرّض لنقده كثيرٌ من الدارسين<sup>(١)</sup>، فإن كان للسَّعد بعضُ العُدْر لما مضى ذكره، فإنَّ الشَّريف الجرجاني لا يُعذر فيه، ولا سيَّما أنَّه أوردَه في كتابٍ خاصٍّ بالتعريفات، فكان حريًّا به أن يختار له أحسنها، وأدَّها على حقيقة المُعرِّف، ويعضدُ هذا أن ما جاء بعده من كتب الاصطلاحات أعرضت عن ذكر هذا التَّعريف<sup>(٢)</sup>، ويشبه ما ذكره أن يكون تعريفًا للدَّليل لا للقرينة<sup>(٣)</sup>.

٢ - وعرّف البهائم السُّبكي (ت ٧٧٣هـ) القرينة بقوله: «المرادُ بالقرينة ما يمتنعُ معه صرْفُ الكلام إلى حقيقته»<sup>(٤)</sup>، وهذا التَّعريف غيرُ جامعٍ لكُلِّ ما تؤديه القرينة؛ لأنَّه يختصُّ بالقرينة المانعة من إرادة الحقيقة دون القرينة المُعيَّنة للمعنى المراد، «والفرقُ بين المانعة والمُعيَّنة أنَّ الأولى لا تُفصح عن المراد، وإنَّما تمنع من إرادة المعنى الأصليِّ، بخلاف الثانية؛ فإنَّها تُفصح عن المراد، ويلزم من ذلك أنَّها تمنع من إرادة المعنى الأصليِّ، فكُلُّ مُعيَّنة مانعةٌ ولا عكس»<sup>(٥)</sup>، ثم إنَّ هذا التَّعريفَ يحصر القرينة في دائرة المجاز، والأمرُ فيها أوسعُ من ذلك. وهذا التضييق عدولٌ عن أحد شروط التَّعريف<sup>(٦)</sup>.

وعوّل على هذا التَّعريف لفظًا ومفهومًا بعضُ المعاصرين<sup>(٧)</sup>، على ما فيه مما مضى ذكره، حتى حمل بعضهم على أن يقول: «ينبغي هنا التأكيدُ أنَّ البلاغيين العربَ استعملوا مصطلحي

---

(١) انظر القرائن عن الأصوليين ١/ ٤٠، والقضاء بالقرائن المعاصرة ١/ ١٠٧-١٠٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٤.

(٢) انظر الكليات ٧٣٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥.

(٣) انظر الكليات ٤٣٩، وفيه: «الدليل: المُرشد إلى المطلوب»، وهو أحد تعريفاته.

(٤) عروس الأفراح ٤/ ٧٢. ونسبَ باحثٌ معاصرٌ إلى السُّبكي غير هذا التعريف، مع إحالته على الموضوع نفسه من عروس الأفراح. انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٤، ثم ظهر أن ما نسبَه إليه تعريفٌ للدكتور بدوي طبانة. انظر معجم البلاغة العربية ٥٤٧.

(٥) حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٣٢.

(٦) انظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ٦٧.

(٧) انظر جواهر البلاغة ٣٠٢، ومعجم البلاغة العربية ٥٤٧.

القرينة اللفظية والمعنوية لأجلِ حَصْرِ العبارات المجازية لا غير<sup>(١)</sup>، وهذا إسراعٌ إلى حُكْمِ قاطعٍ على سرابٍ يُلْمَحُ، واطمئنانٌ قويٌّ إلى أرضٍ مزَلَّةٍ.

٣- وعَرَفَهَا الشَّمْسُ الكَرْمَانِيُّ (ت ٧٨٦هـ) بِأَنَّهَا: «ما تدلُّ على المرادِ وعلى امتناعِ إرادةٍ معناها الحقيقيِّ»<sup>(٢)</sup>، وظاهرٌ أنَّ هذا التَّعْرِيفَ يجمعُ بين تعريفَي السَّعْدِ والسُّبْكِيِّ، ويقالُ في شرطه الأوَّلُ ما قيل في تعريفِ السَّعْدِ، ثُمَّ إِنَّ هذا الشَّطْرَ على ما فيه مُغْنٍ عن ذِكْرِ ما بعده؛ لأنَّ امتناعَ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ داخلٌ تحتَ الدَّلالةِ على المرادِ، فصار ذكره حشواً في التَّعْرِيفِ.

٤- وأورد لها العِصَامُ (ت ٩٤٥هـ) تعريفين:

الأوَّلُ أَتَمَّهَا: «ما نصبه المتكلمُ للدلالة على قصده»<sup>(٣)</sup>، وتردُّ عليه جملةٌ من المآخذ: منها: أنَّ تعريفه للقرينة بذلك يقتضي اشتراط ملاحظتها؛ لأنَّ النَّصْبَ فِعْلٌ اختياريٌّ مسبوقٌ بالقصدِ والإرادة<sup>(٤)</sup>، وهذا أمرٌ لم يشترطه أحدٌ من البلاغيين<sup>(٥)</sup>. ولهذا قال البنانيُّ (ت بعد ١٢٣٧هـ): «ولمَّا كانتِ الملاحظةُ أمراً خفياً أدير الأمرُ على وجودها؛ فلذا يعتبر تارةً بنصب القرينة، وتارةً بوجودها»<sup>(٦)</sup>، بل إنَّ العِصَامَ نفسه لا يشترطه، وذلك أنَّه قال في موضعٍ آخر شارحاً كلام القزويني: «إن قامت قرينة... ولم يقل: (إن أقيمت قرينة) ليخرج ما قامت قرينة على عدم إرادته من غير قصد المتكلم؛ لأنَّ قصد المتكلم ممَّا لا يطلع عليه»<sup>(٧)</sup>، فهذا دالٌّ على أنَّ العِصَامَ نقلَ هذا التعريف عن غيره، وليس هو مَنْ وضعه وقصد إليه، بدليل أنَّه أورد غيره كما سيأتي.

(١) السِّيَاق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحثٌ في مجلة الإحياء) ٦٣.

(٢) تحقيق الفوائد الغيائية ٢/ ٦٨٠-٦٨١.

(٣) شرح الرسالة السمرقندية ٥٦، وانظر عقد الدرر البهية ١٦٣.

(٤) حاشية الصبَّان على شرح الرسالة السمرقندية ٣٠.

(٥) انظر حاشية حفيد العِصَامِ على شرح الرسالة السمرقندية ٣٣، وعقد الدرر البهية ١٦٤، وحاشية الصبَّان على شرح الرسالة السمرقندية ٣٠.

(٦) تجريد البناني ١/ ٤٨٦.

(٧) الأطول ٢/ ١٢٢.

ومنها: أنه تعريف غير مانع؛ إذ يدخل فيه ما دلّ على القصد بأصل الوضع. ومنها: أنه يكاد يكون مقصوراً على القرائن المقاليّة؛ فلا يدخل فيه من الحاليّة إلا ما نصبه المتكلم، وأمّا ما يعود إليه مما لم ينصبه، أو كان عائداً إلى المخاطب، أو إلى ما يحتفُّ بالكلام من الملايسات = فلا يدخل فيه.

فلا وجه بعد هذا لذهاب باحثٍ معاصرٍ إلى أن هذا التّعريف أقرب التعريفات<sup>(١)</sup>. وما احتجّ به لترجيحه أكثره داخلٌ في المآخذ عليه؛ ولعلّ ذلك إنّما عرض له لأنّه لم يقف إلاّ على الوجه الأخير من عيوب هذا التّعريف<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه آخرٌ من أن هذا التّعريف يجعل القرينة مقصورةً على المقاليّة<sup>(٣)</sup> = غير دقيق؛ لأنّ جزءاً من القرائن الحاليّة عائداً إلى ما ينصبه المتكلم، مع صرف النظر عن اشتراط ذلك.

والثاني: أنّها: «ما يُفصِّح عن المراد لا بالوضع»<sup>(٤)</sup>، وهو أوّل تعريفٍ وقّف عليه في كتب البلاغين يُشير إلى أنّ دلالة القرينة غير وضعيّة، ويغلب على الظنّ أنّ العصام أخذ هذا التّعريف من الجامي (ت ٨٩٨هـ) وتصرّف في لفظه؛ وذلك أنّ الجامي ذكر أنّ الإعراب يدلُّ على فاعليّة الفاعل ومفعوليّة المفعول بالوضع، وأنّ القرينة: «الأمر الدالُّ عليهما لا بالوضع»<sup>(٥)</sup>، فصارت هذه العبارة بمنزلة التّعريف للقرينة، غير أنّ لفظه يجعله خاصاً بموضعه الذي ورد فيه؛ فاحتاج إلى ضربٍ من التّصريف، وهذا ما فعله التهانويّ (ت ١١٥٨هـ) أيضاً حين نقل هذه العبارة، فقال في تعريف القرينة: «الأمر الدالُّ على شيءٍ لا بالوضع. كذا في

(١) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٧٠.

(٢) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٧٠-١٧١.

(٣) انظر القرائن عند الأصوليين ١/٤٥.

(٤) شرح الرسالة السمرقندية ٥٧، وانظر عقد الدرر البهيّة ١٦٤، والرسالة البيانية ٨٥، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم

٧٧٧/٢، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ١٩.

(٥) الفوائد الضيائية ٥٩.



الفوائد الضيائية في بحث الفاعل»<sup>(١)</sup>، فغير العبارة بما يجعلها عامّة في كلّ موضع تُستعمل فيه القرينة، وأشار إلى موضع ورودها في الأصل.

ولعلّ عبارة العِصام أدقّ وأوجز؛ لأنّ لفظ «يُفصِّح» يدلُّ على بيانٍ بعدَ إبهامٍ، وظهورٍ بعد خفاءٍ؛ لأنّ مدارّ الفصاحة على الخلوص، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «الفاء والصّاد والحاء أصلٌ يدلُّ على خلوصٍ في شيءٍ ونقاءٍ من الشّوب»<sup>(٢)</sup>، ففيه إيحاءٌ إلى أنّ القرينة تكون شيئاً آخر غير اللفظ المُستدلّ عليه بها؛ فكأنّ هذا اللفظ اكتنّفه إجمالٌ أو إبهامٌ أو لبسٌ أو خفاءٌ أو تجوُّزٌ، فجاءت القرينة مُفصّحةً عن المراد به، وهذا شأنها في حقيقة الأمر، فهي نقاءٌ بعد خفاءٍ.

وعوّل على هذا التّعريف بعضٌ من جاء بعده، كالعمري المرشديّ (ت ١٠٣٧هـ)<sup>(٣)</sup>، والكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، وعبارته: «القرينة: هي ما يوضّح عن المراد لا بالوضع، تُؤخذ من لاحق الكلام الدالّ على خصوص المقصود أو سابقه»<sup>(٤)</sup>، فزاد على التّعريف ما كان يغني عنه لفظ «يُفصِّح» على نحو ما مضى بيّانه<sup>(٥)</sup>، ثم إنّ هذه الزيادة مُفسدةٌ للتّعريف؛ لأنّها جعلته مقصوراً على القرائن المقاليّة دون الحاليّة، وحصرت عملها في التّخصيص دون غيره.

على أنّ هذا التّعريف الذي أوردّه العِصام لم يخلُ من نقدٍ، ولاسيّما شطره الثاني: «لا بالوضع»، وأوّل من انتقده العِصام نفسه، إذ نقلَ عنه التهانويُّ قوله: «إن أراد: (لا بالوضع

(١) كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥. وأخذ باحثٌ معاصرٌ عبارة التهانوي في تعريف القرينة، ونسبها إلى

الجامي، وأحال على الفوائد الضيائية، وهو سهوٌ. انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٠.

(٢) مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٦، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ٦٣٧، والإيضاح ٧٢، والمزهر ١/ ١٨٤، وتاج العروس (ف ص ح).

(٣) انظر شرح عقود الجمان للعمري ٢/ ٤٠، والقرائن عند الأصوليين ١/ ٤٥.

(٤) الكليات ٧٣٤، وانظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤١-٤٢، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٠، والقرائن وأثرها في التفسير ٣٢. وأورد الكفويُّ في موضع آخر ما يُشبه أن يكون تعريفاً آخر للقرينة، فقال: «القرينة: ما تدلُّ على تعيين المراد باللفظ أو على تعيين المحذوف، لا ما يدلُّ على المعنى». الكليات ١٠٥٨، وهذا الكلام بيان لبعض وظائف القرينة، فإن أراد منه التعريف فهو غير جامع؛ لأنّ عمل القرينة أوسع مما ذكر، وغير مانع؛ لأنّه يدخل في القرينة ما ليس منها.

(٥) وأخشى أن يكون لفظ «يُوضّح» في مطبوع الكليات مُحرفاً عن «يُفصِّح»، لقرب الرّسم كما هو ظاهرٌ.

له) يلزم أن يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينةً على المعنى المراد، ولم يُعهد إطلاقُ القرينة عليه. وإن أراد: (لا بالوضع له أو لما يلزمه هو) كزِمَ أن لا تكون القرينة دالةً على الشيء بالتضمّن والالتزام أصلاً، وهو ظاهرُ البطلان. فالصواب أن يقال: هي الأمرُ الدالُّ على الشيء من غير الاستعمال فيه»<sup>(١)</sup>.

وتكَلَّفَ الصَّبَّانُ (ت ١٢٠٦ هـ) دفع هذا الاعتراض، فقال: «وقوله: (لا بالوضع) أي: للمراد، أي: من غير أن يوضع هذا المَفْصُحُ لذلك المراد من اللفظ الآخر، ك(يرمي) في قولنا: (رأيتُ أسدًا يرمي) فإنه قرينةٌ دالةٌ على أن المراد من الأسدِ الرَّجُلُ الشُّجاع، من غير أن يوضع يرمي للرَّجُلِ الشُّجاع؛ وبهذا البيانِ اندفع الاعتراضُ بصدقِ التَّعْرِيفِ على المجاز، ووجهُ اندفاعه أنَّه يُفْصِحُ عن المرادِ منه نفسه لا المرادِ من غيره»<sup>(٢)</sup>.

ويكفي في عيبِ هذا التَّعْرِيفِ أنَّه يحتاج إلى مثل هذا التأويل ليدفع عنه أن يدخل فيه ما ليس منه، ولعلَّ الصَّبَّانَ نفسه قد أحسَّ بهذا التكلُّف، وبأنَّ الإشكالَ باقٍ في لفظ التَّعْرِيفِ؛ يدلُّ على ذلك أنَّه انتقدَه في موضعٍ آخر، وقَدَّمَ عليه تعريفين أُصلِحَ فيهما الشُّطْرُ الذي أدَّى إلى دخول لفظ المجاز فيه، أحدهما التَّعْرِيفُ الذي ذكره العِصَامُ في نقده السَّابِق، وذلك قوله: «والقرينة: ما يُفْصِحُ عن المرادِ من لفظٍ آخر، وإن شئتَ قلتَ: ما يُفْصِحُ عن المرادِ من غير أن يُستعملَ فيه. وعلى كُلِّ فلا اعتراضُ بالمجاز؛ بخلاف تعريفِ العِصَامِ لها في موضعٍ بما يُفْصِحُ عن المرادِ لا بالوَضْعِ، وإن أُجيبَ عنه بأنَّ المرادَ: ما يُفْصِحُ عن المرادِ من لفظٍ آخر»<sup>(٣)</sup>.

(١) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٣١٥/٢، وانظر الرسالة البيانية ٨٥، وحاشية الإنبائي عليها ٨٥، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٢-٢٣، ولعل العِصَامُ ذكر هذا الاعتراض على كلام الجامي في حاشيته على الفوائد الضيائية. انظر كشف الظنون ١٣٧٢/٢، والقرائن عند الأصوليين ٤١/١.

(٢) حاشية الصَّبَّانِ على شرح الرسالة السمرقندية ٣١، وانظر حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٨٥، وأدعى باحثٌ معاصرٌ رأياً له في كلامٍ قريب من هذا. انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٩-١٧٠، ولعلَّه لم يقف على كلام الصَّبَّانِ.

(٣) الرِّسالة البيانية ٨٥، وانظر حاشية الإنبائي عليها ٨٥، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم ٧٧٧/٢، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٠.

وظاهرٌ أنّ التعريفين الأوّلين مبنيان على هذا التعريف الأخير الذي مضى الكلام عليه، غير أنّ ما أُصلِحَ فيها جلب إليها مُشكلاتٍ جديدةً، فلم يسلم من النّقْدِ:

أما الأوّل: وهو قوله: «ما يُفصِحُ عن المراد من لفظٍ آخر»، فهو غير جامع؛ لأنّه يجعل القرينة مقصورةً على اللفظ، فتخرجُ القرائن الحاليّة؛ وغير مانع؛ لأنّه يُدخلُ في القرائن حروف المعاني<sup>(١)</sup>، وهي موضوعةٌ لتدلّ على معنى ثابتٍ في لفظٍ غيرها<sup>(٢)</sup>، والقرائن دلالتها غير وضعيّة كما مضى.

وأما الثاني: وهو قوله: «ما يُفصِحُ عن المراد من غير أن يُستعمل فيه»، فهو غير جامع أيضًا؛ لأنّه يقصر القرينة على المقاليّة وحدها<sup>(٣)</sup>.

٥ - وعرفها الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨ هـ) بأنّها: «ما اقترن بالكلام؛ ليدلّ على القصد والمرام»<sup>(٤)</sup>، وقد حاول صاحبه أن يكون تعريفه مُشتملاً على ضوابط للقرينة لم يذكرها غيره صراحةً، كالاقتران بالكلام المُستدلّ عليه، وكون القرينة شيئاً آخر غير ما يُستدلّ عليه، غير أنّه أهمل أهمّ ضابطٍ في القرينة، وهو أنّ دلالتها غير وضعيّة، فصار التعريف عامّاً غير مانع. ويؤخذ عليه أنّه عرّف الشيء بنفسه؛ بأن عرّف القرينة بلفظٍ مشتقٍّ منها، وذلك مُحلٌّ بشرط التعريف<sup>(٥)</sup>.

٦ - وهي عند أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١ هـ): «الأمر الذي يجعله المتكلم دليلاً على أنّه أراد باللفظ غير ما وُضِعَ له»<sup>(٦)</sup>، ولعلّ هذا التعريف من أحسن ما مضى من التعريفات وأقلّها

(١) انظر المجاز في اللغة والقرآن الكريم ٢/ ٧٧٧.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٦، والطراز ٢/ ٥٣، والمطول ٣٤٩، والفوائد الضيائية ١٢، وعقد الدرر البهيّة ١٥٤.

(٣) انظر القرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٣.

(٤) حديقة الأذهان في حقيقة البيان ٨٥.

(٥) انظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ٦٧.

(٦) زهر الربيع ١٠٢، وانظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٦، ونقله عن المنهاج الواضح ٣/ ٩٤.

عيوباً؛ إذ تجاوز بلفظه ما وَقَعَ في تعريفَي الجامي والعصام من احتمال دخول لفظ المجاز فيه، ولا يُؤخذ عليه إلا أنه يقتضي اشتراط نَصْبِ القرينة، وقد مضى أن البلاغيين لا يشترطون ذلك.

وبهذا يتبيّن أن كُلَّ ما وَقَفَ عليه من تعريفات البلاغيين للقرينة لا يخلو من مأخذ، حتى ذهب بعض الباحثين إلى أن تعريفها تعريفاً بريئاً من ذلك لا يكاد يكون ممكناً<sup>(١)</sup>.

٧ - واجتهد صاحبُ هذا البحث في أن يكونَ تعريفُ القرينة: ما يدلُّ على المُرادِ في غيره دلالةً غيرَ وضعيّةٍ. فهذا التّعريف يشتملُ على ضوابط القرينة التي اتَّفَقَ عليها العلماء، ممّا مضى الكلام عليه، وعسى أن يكون تعريفاً جامعاً مانعاً.

---

(١) انظر المجاز في اللغة والقرآن الكريم ٢/ ٧٧٧-٧٧٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٣-٢٤.

## المبحث الثاني

### مراحل ظهور مصطلح القرينة

يلاحظ الناظر فيما ألفه علماء العربية والتفسير أنّ مفهوم القرائن لم يغيب عن أذهان علمائنا في أيّ عصرٍ من عصور التأليف في هذه العلوم، غير أنّ التصريح بالمصطلح بدأ عند ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، وكان قبل ذلك يُعبّر عنه بالألفاظ دالةً عليه، ثم بدأ يتغازر في هذه المؤلفات إلى أن كثر وشاع شيوعاً ظاهرًا. وعلى هذا يمكن أن يُجعل ظهوره في ثلاث مراحل:

#### ١ - مرحلة الاقتصار على الكناية عنه بالألفاظ دالةً عليه:

وهذه المرحلة تبدأ بسبويه (ت ١٨٠هـ) وتنتهي بابن جنّي، إذ لم يُوقف قبله على واحدٍ من علماء العربية والتفسير صرح بلفظ هذا المصطلح في هذه المرحلة، وإنما كانوا يُعبّرون عنه بجملةٍ من الألفاظ، يُرادُ بها معناه الذي مضى في تعريفه. ويمكن أن تُجعل هذه الألفاظ في ثلاثة أنواع:

#### أ - ألفاظٌ يُكنّى بها عن قرائن الأقوال والأحوال:

وأشهر هذه الألفاظ لفظ «الدليل»، واستعمله سبويه<sup>(١)</sup>، والفراء (ت ٢٠٧هـ)<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup> (ت ٢٨٥هـ)<sup>(٤)</sup>، والطبري (ت ٣١٠هـ)<sup>(٥)</sup>، والزجاج (ت ٣١١هـ)<sup>(٦)</sup>، والقاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ)<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٨٤، ٥٦٠.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٤.

(٣) انظر المقتضب ٣/ ١١٢، ٢٦٤، والكامل ١/ ٧٩٢.

(٤) انظر تفسير الطبري ١/ ٢٨٧.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٠٠، ٣٨٦، ١١١/٢، ١٢٠، ١٢٣، ١٧٧، ١٨٤، ٢٧٧، ٣٠٣.

(٦) انظر الوساطة ٨٠.

ومن أمثلة استعماله في معنى القرينة المقالية قول سيبويه: «ولكنه حُذِفَ استخفافاً؛ لأنَّ ما أبَقُوا دليلٌ على ما ألقوا»<sup>(١)</sup>، وكُنِيَ به المُبرِّدُ عن القرينة الحالية في قوله: «إلا ومعه دليلٌ من مُشاهدة»<sup>(٢)</sup>.

والدليل أوسع من القرينة؛ إذ يشملها وغيرها، وهذا ما عبَّر عنه الغزاليُّ (ت ٥٠٥هـ) بقوله: «وقد يكون ذلك الدليلُ قرينةً، وقد يكون قياساً، وقد يكون ظاهراً آخر أقوى منه»<sup>(٣)</sup>.

فالدليلُ «في اللغة: هو المُرشِدُ، وما به الإرشادُ. وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العِلْمِ به العِلْمُ بشيءٍ آخر»<sup>(٤)</sup>، وهذا يعمُّ القرينة، غير أنَّها تختصُّ من الدليلِ بأنَّها عقليةٌ غير وضعيَّة، وأنَّها شيءٌ آخر خارجٌ عمَّا يُستدلُّ عليه<sup>(٥)</sup>.

ومن هذه الألفاظ لفظ «الدَّلالة»، واستعمله المُبرِّدُ<sup>(٦)</sup>، والطَّبريُّ<sup>(٧)</sup>، وأبو عليٍّ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ)<sup>(٨)</sup>، وغيرهم.

ومن أمثلة استعماله في معنى القرينة المقالية قول الفارسيِّ: «وفي الكلام دلالةٌ على حذفه»<sup>(٩)</sup>، وعبَّر به المُبرِّدُ عن القرينة الحالية بقوله: «ولولا دلالةُ الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأنَّ الفعلَ إنَّما يُضمَرُ إذا دلَّ عليه دالٌّ»<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣/ ٥٦٠.
  - (٢) المقتضب ٣/ ٢٦٤.
  - (٣) المستصفي ٣/ ٨٩.
  - (٤) التعريفات ١٤٠، وذكر الكفويُّ أنَّ هذا التعريف هو المشهور، وله تعريفات أخرى. انظر التوقيف على مُهَمَّات التعاريف ٣٤٠، والكليات ٤٤٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٩٦.
  - (٥) انظر ما مضى ١٦-٢١.
  - (٦) انظر المقتضب ٣/ ٢٢٨.
  - (٧) انظر تفسير الطبري ١/ ١٢١، ٢٣٤، ٢٥٢، ٣٥١.
  - (٨) انظر كتاب الشعر ١/ ٤٣، ٢/ ٣٤٦، ٤٤٢.
  - (٩) كتاب الشعر ٢/ ٣٤٦.
  - (١٠) المقتضب ٣/ ٢٢٨.

ولفظ الدلالة يشتمل على معنى القرينة؛ لأنها إحدى الدلالات، ويميزها أنّها غيرُ  
وضعية<sup>(١)</sup>. والدلالة هي: «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والأوّل  
الدالّ والثاني المدلول»<sup>(٢)</sup>.

فالدالّ: ما حصلت منه الدلالة<sup>(٣)</sup>، ولهذا كُنِيَ به المُبرّد عن القرينة، بصحبة ذكر دلالة الحال،  
فيما مضى من كلامه، فيمكن أن يُعدّ كنايةً ثالثةً عن قرائن الأقوال والأحوال.

#### ب - ألفاظٌ يُكَنَّى بها عن قرائن الأقوال:

ويدلُّ بعضُ هذه الألفاظ على القرائن المقاليّة السّابقة على الموضوع المُستدلّ عليه: وأوّل ما  
وُقِفَ عليه من ذلك قولُ سيبويه: «وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرتها في كلامهم،  
واستغناءً بما يروون من الحال، وبما جرى من الذّكر»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «وترك ذكر الفعل لما كان قبل  
ذلك من الكلام»<sup>(٥)</sup>. وعبرَ عنها الأخفش (ت ٢١٥ هـ) بقوله: «وكان فيما مضى دليلٌ على ما  
أضمير»<sup>(٦)</sup>.

وفي كلام الفراء: «وإنّما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلُّ أوّلُه على آخره»<sup>(٧)</sup>.  
وكُنِيَ عنها المُبرّد بقوله: «ولا يجوزُ الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدلُّ عليه من  
متقدّم خبرٍ أو مشاهدة حالٍ»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر ما مضى ١٦-١٩.

(٢) المطوّل ٣٠١، وانظر التعريفات ١٣٩، والفوائد الضيائية ٧، والكليات ٤٣٩، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم  
٧٨٧/١.

(٣) انظر الكليات ٤٣٩.

(٤) الكتاب ١/٢٧٥، وانظر كتاب الشّعْر ٢/٣٨١، ٤٣٤، ٤٤٥، ٥٢٦.

(٥) الكتاب ١/٢٨١، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٤٩.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٠٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/١٣.

(٨) المقتضب ٢/٨١، وانظر كتاب الشّعْر ١/٢١٩، ٢٧٦، ٢/٥٢٩.

وقد يتوسعون في الاستدلال بما سبق في مواضع قليلة، فيجري في كلامهم ما يشبه أن يكون استدلالاً بالسياق، كقول المبرد: «فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة»<sup>(١)</sup>، وقول الزجاج: «واستغنى عن ذكر ذلك... لأنه جرى في القصيدة ما يدل على ما أضمير»<sup>(٢)</sup>.

وتجري في كلامهم ألفاظٌ يُكنون بها عن القرائن المقاليّة اللاحقة بالموضع المُستدلّ عليه: وذلك كقول الفراء: «فاكتفى بالجواب لأنه قد أدى عن المعنى»<sup>(٣)</sup>، وقول المبرد: «وقد أبان ما قلنا في بيته الثاني»<sup>(٤)</sup>، وقول الطبري (ت ٣١٠هـ) في معنى «أو»: «قد تأتي دالة على مثل ما تدل عليه الواو إما بسابق من الكلام قبلها، وإما بما يأتي بعدها»<sup>(٥)</sup>، في كلام الأمدّي (ت ٣٧٠هـ): «والدليل على أنه أراد أن يقول: (قف) قوله بعد هذا...»<sup>(٦)</sup>، وفي موضع آخر: «لأن معناه يتضح بالأبيات التي بعده»<sup>(٧)</sup>.

وقد يُعبّرون عن القرائن المقاليّة بألفاظٍ لا تُعيّن سابقاً ولا لاحقاً، وإنما تشير إليهما على العموم، ثمّ قد يُعرّف بالنظر في كلامهم أيّ الضربين يريدون: فمن ذلك قول الفراء: «لدلالة بعضه على بعض»<sup>(٨)</sup>. وجاءت هذه العبارة مع زيادة بيان عن معناها في قول القاضي الجرجاني: «فإن تقدّمه أو تأخروا عنه بأبياتٍ لم أبعده أن يُستدلّ ببعض الكلام على بعض»<sup>(٩)</sup>، فأوضح أنّ دلالة بعض الكلام على بعض إنما يُرادُ بها دلالة ما سبق الكلام أو ما تلاه.

(١) الكامل ٢/ ٨٧٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٥٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠.

(٤) الكامل ٢/ ٨٧٨.

(٥) تفسير الطبري ١/ ٢٣٩.

(٦) الموازنة ١/ ٤٥٧.

(٧) الموازنة ١/ ٤٦٧.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ١٥.

(٩) الوساطة ٤١٨.



ومن ذلك قول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): «وحذف... لأنَّ الكلام يدلُّ عليه»<sup>(١)</sup>، فجعلَ جُملةَ الكلام قرينةً دالَّةً، ولم يُبيِّن موضعه. ومنه قولُ المُبرِّد: «والعربُ تحذفُ مثلَ هذا... لأنَّ في الكلامِ دليلًا»<sup>(٢)</sup>، فذكر أنَّ الدليلَ من الكلامِ، ولم يُشيرَ إلى موقعه. ومثلُ هاتينِ العبارتينِ ممَّا يكثرُ في كلامهم.

وممَّا يقلُّ عندهم قولُ الطَّبْرِيِّ: «أغنتَ دلالةَ ما ظهرَ من قولِ القائلِ... على ما بطنَ من مُرادِهِ الذي هو محذوفٌ»<sup>(٣)</sup>، فقيدَ الكلامَ بالظاهر، ووقعَ مثلُ هذا في كلامٍ للخطابيِّ (ت ٣٨٨هـ)، وذلك قوله: «فإنَّ فيه محذوفًا يدلُّ ظاهرَ الكلامِ عليه»<sup>(٤)</sup>.

وقد يُحذونَ الكلامَ الذي يُستدلُّ بسابقه أو لاحقه في بعضِ المواضع، وذلك كقولِ الآمدي: «فمن زعم أنَّ البحتريَّ بهذا القولِ كان قاصدًا للدَّارِ وغيرِ مُجتازٍ، احتاجَ إلى دليلٍ من لفظِ البيتِ يدلُّ عليه»<sup>(٥)</sup>، فجعلَ ذلك مقصورًا على البيتِ الذي أراد الاستدلالَ على معنَى وقع فيه. وقليلًا ما يصرِّحون بالقصدِ إلى العمومِ في هذه الألفاظِ، من نحو قولِ الآمديِّ: «والحذفُ لعمري كثيرٌ في كلامِ العربِ، إذا كان المحذوفُ ممَّا تدلُّ عليه جُملةُ الكلامِ»<sup>(٦)</sup>.

ومن الألفاظِ التي ظهرت متأخرةً في هذه المرحلةِ لفظُ «الفحوى»، كقولِ الرُّمانيِّ (ت ٣٨٥هـ): «الحذفُ: إسقاطُ كلمةٍ للاجتزاء عنها بدلالةٍ غيرها من الحالِ أو فحوى الكلامِ»<sup>(٧)</sup> وقولِ القاضي الجرجاني: «فاستدلَّ بشاهدِ الحالِ، وفحوى الخطابِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) تأويل مُشكل القرآن ٢٠٣.

(٢) الكامل ٨٧٦/٢.

(٣) تفسير الطَّبْرِيِّ ١/١٢١.

(٤) بيان إعجاز القرآن ٤٦.

(٥) الموازنة ١/٤٣٧.

(٦) الموازنة ١/١٩٠.

(٧) النُّكت في إعجاز القرآن ٧٠.

(٨) الوساطة ٤١٨.

وقد بين متأخرو البلاغيين أنَّ هذا اللَّفظ يراد به القرينة المقاليَّة، فقال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «فحوى الكلام المرادُ به: القرينة المقاليَّة»<sup>(١)</sup>، وفَسَّرُوا معناه وارتباطه بالقرينة، فقال المغربيُّ (ت ١١١٠هـ): «وإنَّما سُمِّيت فحوى؛ لأنَّ الفحوى في الأصل: ما يُفهم من الكلام على وجه القوَّة، والذي يُفهم من القرينة اللفظيَّة فهُمَّ من بعض أجزاء الكلام على وجه القوَّة»<sup>(٢)</sup>، وقال الدُّسوقي: «وإنَّما سُمِّيت القرينة المقاليَّة فحوى؛ لأنَّ فحوى الكلام في الأصل: معناه ومذهبُه، كما في القاموس، والقرينة المقاليَّة: معنى لفظٍ ذَكَرَ مع اللفظ المجازي يمنع من إرادة الموضوع له»<sup>(٣)</sup>.

ولعلَّ ما ذكره الدُّسوقي أولى مما ذهب إليه المغربيُّ وأقرب إلى معنى الفحوى في اللُّغة<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ ما يُفهم من القرينة لا يكونُ على وجه القوَّة في كثيرٍ من الأحوال، ثم إنَّ معنى الفحوى: «ما ظهر للفهم من مطاوي الكلام»<sup>(٥)</sup>، ومثلُ هذا الفهم لا يقع على وجه القوَّة في غالب الأمر؛ ولهذا قال الرَّنخشي (ت ٥٣٨هـ): «عرفتُ ذلك في فحوى كلامه... أي: فيما تنسَّمتُ من مُرادِه بما تكلم به»<sup>(٦)</sup>، فهذا دالٌّ على أنَّه ليس على سبيل القَطْع في الفهم والقوَّة في الظُّهور.

ومن الكنايات القليلة لفظ «السِّياق»، إذ لم يُوقف على مَنْ استعمله في هذه المرحلة من علماء العربية والتفسير غير الطُّبري<sup>(٧)</sup>، والآمدي<sup>(٨)</sup>، وللأول منها فضلٌ عناية به ومزيدُ ذِكر له، ولم يُوقف على مَنْ اعتنى به مثله في هذه المرحلة. وسيأتي بيان معنى السِّياق وطريقة دلالاته<sup>(٩)</sup>.

(١) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٢٩٨/٣.

(٢) مواهب الفتاح ٢٩٨/٣.

(٣) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٢٩٨/٣، وانظر القاموس المحيط (ف ح و).

(٤) وإن كان في كلام الدُّسوقي ما يُعترض عليه. انظر ما سيأتي ٧٠-٨٠.

(٥) مقاييس اللُّغة ٤/٤٨٠.

(٦) أساس البلاغة (ف ح و).

(٧) انظر تفسير الطبري ١/٦٦٨، ١١٩، ٢/٨٥٢، ٨٩٣، ٩٧٢، ١١١١، ١٦٣٥، ٣/١٨٣٥، ١٨٦٦، ٢٠٩٦، ٢٣٢٦،

٤/٢٥٦٧، ٢٦٣٤، ٢٧٨٠، ٢٨٠٢، ٢٩٠٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٩، وغيرها.

(٨) الموازنة ١/١٥٣، ٢٣٩.

(٩) انظر ما سيأتي ٨١-٩٧.

## ج - ألفاظٌ يُكنَى بها عن قرائن الأحوال:

من ذلك لفظ الحال، إذ وقع في كلام سيبويه، كقوله: «وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال»<sup>(١)</sup>، وقوله: «فتدع (أبايعك) استغناءً لما فيه من الحال»<sup>(٢)</sup>، فاستعمل لفظ الحال، كما هو ظاهرٌ، من غير أن يسميها قرينةً.

وربما لم يُصرِّح بلفظ الحال، بل يكتفي بذكر الفعل الذي نهض قرينةً على المراد، كقوله: «وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي: أوقع عملك بزيد»<sup>(٣)</sup>، فمشاهدة المتكلم المخاطب آخذاً في واحدٍ من هذه الأعمال قرينةً حاليةً تُغني عن التصريح بلفظ الفعل، وذلك ما صرح به ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تعليقه على كلام قريبٍ من هذا بقوله: «لأنَّ أخذه قرينةً حاليةً تُشعرُ بمقصوده في قصد الفعل»<sup>(٤)</sup>.

ومن المواضع التي اكتفى فيها بالإشارة إلى الفعل قوله: «إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهةً الحاجج، قاصداً في هيئة الحاجج، فقلت: مكّة وربّ الكعبة. حيث زكّنت أنه يريد مكّة، كأنك قلت: يريد مكّة والله»<sup>(٥)</sup>، وعلق السيرافي (ت ٣٦٨هـ) على هذا الكلام بقوله: «فهذا من الباب الذي يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحالٍ حاضرةٍ ودلالةٍ بيّنة»<sup>(٦)</sup>، فبيّن أنّ سيبويه أراد لفظ الحال، وإن لم يذكره في هذا الموضع. ولم يريد بهذا الكلام إلا القرينة الحالية، بدليل قول ابن الحاجب: «ومعنى (زكّنت): عَلِمْتَ بالقرائن»<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ١/٢٧٢، وانظره ١/٢٧٥، ٢٨٠، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥.

(٢) الكتاب ١/٢٧٢.

(٣) الكتاب ١/٢٥٣.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٣.

(٥) الكتاب ١/٢٥٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/٢٤.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٤.

ويرد لفظ الحال بعد سيبويه مصحوبًا بلفظ الدلالة وما يقارنهما، كقول المبرد: «ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار»<sup>(١)</sup>، وقوله: «فإن لم يكن ذكر ولا حال دالة لم يكن من الإظهار بُدًا»<sup>(٢)</sup>، وقول أبي عليّ الفارسي: «فأضمر الفاعل؛ لدلالة الحال عليه»<sup>(٣)</sup>.

وقد يُخصّص بالمُشاهدة وما يجري مجراها، كقول المبرد: «ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدلُّ عليه من متقدّم خيرٍ أو مُشاهدة حالٍ»<sup>(٤)</sup>، وقول القاضي الجرجاني: «فاستدلّ بشاهد الحال»<sup>(٥)</sup>، وقول أبي عليّ الفارسي: «دلّت عليه حال مُشاهدة»<sup>(٦)</sup>.

وهذا في ظاهره يُضيق قرينة الحال، فيقصرها على ما تراه العينُ ويحيطُ به البصر، دون ما يُدرك بغيرها؛ لأنّ المُشاهدة: المعاينة<sup>(٧)</sup>، وعبارة سيبويه عنها أوسع ممّا عبروا به.

وكنى سيبويه عن القرائن الحالية بلفظ «آية»، فقال مُثلاً لإضمار المبتدأ: «وذلك أنّك رأيت صورة شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سمعت صوتًا فعرفت صاحبَ الصوتِ فصار آيةً لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربّي»<sup>(٨)</sup>.

فهذا اللفظ حالٌ محلّ لفظِ القرينة الحالية، وبين معنى اللفظين علاقةً مُشابهةً من جهة أنّ الآية: علامةٌ يُستدلُّ بها على شيء<sup>(٩)</sup>، فكلاهما يدلُّ على شيء، سوى أنّ القرينة تنفرد بالدلالة

(١) المقتضب ٣/ ٢٢٨.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٦٧.

(٣) كتاب الشعر ٢/ ٤٥٤، وانظره ٢/ ٥٠٦، ٥٠٧.

(٤) المقتضب ٢/ ٨١.

(٥) الوساطة ٤١٨.

(٦) كتاب الشعر ٢/ ٤٥٤.

(٧) انظر لسان العرب (ش هـ د).

(٨) الكتاب ٢/ ١٣٠.

(٩) انظر لسان العرب (أ ي ي)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٥-٧٧.

غير الوضعية، وبأنتها خارجة عن ذات المُستدل عليه. ولم يوقف على مَنْ تابع سيوييه على هذا اللفظ، فلعله ممَّا تفرَّد بذكره.

وكنى المُبرِّد عن قرينة الحال بلفظ الحَضرة في موضع واحد، وذلك قوله: «واعلم أنَّ المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدلُّ عليها، أو كان بالحضرة ما يدلُّ على ذلك»<sup>(١)</sup>.

والحَضرة: قُرْبُ الشيء، وكان ذلك بحَضرة فلان، أي: بمَشْهَدٍ منه<sup>(٢)</sup>، فهي وإن اقتضت القُرْبَ تشتمل على ما يُدركُ بالعين وغيرها من الحاسَّة، وبهذا تدلُّ على أوسع ممَّا يوحي به لفظ المُشاهدة الذي مضى ذكْرُه. ولم يوقف على أثر لفظ الحَضرة فيمن تلا المُبرِّد، فلعله ممَّا تفرَّد بذكره.

والحال المذكورة هاهنا غير دلالة النِّسبة التي ذكرها الجاحظ، وجعلها خامس أنواع الدلالات، وذلك قوله: «والنِّسبة هي الحال الدَّالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تُقصر عن تلك الدلالات»<sup>(٣)</sup>؛ فهذه دلالة الأشياء على المعاني بمَعزَلٍ عن اللفظ، بدليل قوله: «وأما النِّسبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، المُشيرة بغير اليد»<sup>(٤)</sup>.

فهذه الدلالة ليست قرينة؛ لأنَّها لم تقترن بلفظ تدلُّ على المراد منه، فلا وجه لقول بعض الباحثين: «ونحن إذا عدنا إلى كتب علم العلامات وجدنا النِّسبة أشبه شيء بما يطلق عليه مصطلح أمانة... أو مصطلح قرينة»<sup>(٥)</sup>، ولا لقول آخر: «وأما النِّسبة فهي السُّيق الدَّالُّ بالحال والهيئة والشكل والصَّمت، لا بالإشارة والحركة والنُّطق»<sup>(٦)</sup>.

(١) المقتضب ٣/ ٢٣٢.

(٢) انظر لسان العرب (ح ض ر).

(٣) البيان والتبيين ١/ ٧٦.

(٤) البيان والتبيين ١/ ٨١.

(٥) في النِّسبة والبيان ومحنة المعنى (بحث في مجلة فصول) مجلد ١٥ العدد ٤/ ٣٠٠.

(٦) نظرية السُّيق في التراث البلاغي ٩١.

وَوُقِفَ في هذه المرحلة على ألفاظٍ تقتربُ من الحال، كالمقام<sup>(١)</sup>، والموقف<sup>(٢)</sup>، والموطن<sup>(٣)</sup>، والمكان<sup>(٤)</sup>، والموضع<sup>(٥)</sup>، والباب<sup>(٦)</sup>، لكنها لم تُستعمل على أمثها قرائن، وإنما وردت في إطار الكلام على المطابقة بينها وبين المقال، وإن كانت تصلح لأن تقع موقع الحال بوصفه قرينةً، كما سيكون في استعمال المقام مكان الحال عند متأخري البلاغيين، في بعض المواضع، لأن الحال والمقام متقاربا المفهوم، كما سيأتي<sup>(٧)</sup>.

## ٢ - مرحلة التّصريح به على قلة، والكناية عنه في الأكثر:

وهذه المرحلة تبدأ بابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وتنتهي بالسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وأهم ما يميّزها التّصريح بمصطلح القرينة في بعض مؤلفات العربية والدراسات القرآنية، غير أن ذلك التّصريح لم يكن متّسعا؛ إذ ظهر في مواضع قليلة من بعض مؤلفات هذه المرحلة.

وأوّل من صرح بهذا المصطلح من علماء العربية والتّفسير ابن جني، في بضعة مواضع من كتابه الخصائص، فمن ذلك قوله: «وإنما يقع المجازُ ويُعدّلُ إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة... لكن لا يُفصّلُ إلى ذلك إلا بقرينة تُسقطُ الشبهة»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)»<sup>(٩)</sup>، وقوله: «وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لَمَا جاز حذف الحال على وجه»<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر البيان والتبيين ١/ ١١٢، ١١٦، ١٣٩، وتأويل مشكل القرآن ١٣، ٢٣٥، وكتاب الصناعتين ٢١، ٢٧، ١٤١، ٢٦٢، ٤٣٨، وغيرها.

(٢) انظر البيان والتبيين ١/ ١١٦، والكامل ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر غريب الحديث للخطابي ١/ ٦٨.

(٤) انظر البيان والتبيين ٢/ ٧.

(٥) انظر البيان والتبيين ٢/ ٧.

(٦) انظر الحيوان ١/ ٩١.

(٧) انظر ما سيأتي ١٠٣.

(٨) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

(٩) الخصائص ١/ ٣٤٩.

(١٠) الخصائص ٢/ ٣٨١.

ويظهر من هذه النصوص أنه استعمل المصطلح فيما يشتمل قرائن الأقوال والأحوال، واستدل بها على العدول إلى المجاز، واستعمال الأداة في غير معناها الأصلي، وفي الدلالة على المحذوف، وكُل ذلك من الدلالة غير الوضعية، الخارجة عن الموضوع المُستدل عليه، وهذا الاستعمال يطابق ما استقرَّ في تعريف هذا المصطلح.

ولا يعني هذا أنه صرَّح بلفظ القرينة في كل موضع عوّل فيه عليها، فكثيراً ما يُكنّى عنها في الخصائص وفي غيره من كتبه بألفاظٍ مختلفة، ممّا مرّ في المرحلة الأولى<sup>(١)</sup>.

وتلا ابن جنّي في التّصريح بهذا المصطلح المرزوقيّ (ت ٤٢١هـ)، فذكره في مواضع قليلة، كقوله: «والمفاعيل تُحذف كثيراً؛ لأنّ القرائن تدلّ عليها»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وساغ حذفه لما يدلّ عليه من قرائن اللفظ والحال»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «ألا ترى أنّ القرينة أبانت إفادتها الكثرة»<sup>(٤)</sup>.

ويبدو من كلامه هاهنا استعمال المصطلح بصيغة الجمع، والتّصريح بقسمة القرائن على اللفظ والحال، وهما أمران لم يُوقف على من سبقه إليهما من علماء العربية والتّفسير. وجرى المرزوقيّ على طريقة ابن جنّي في الكناية عن القرائن في سائر المواضع<sup>(٥)</sup>.

وعلى طريقة ابن جنّي والمرزوقي مضى أكثر من جاء بعدهما في هذه المرحلة: كابن رشيق<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٠، ٣٦، ١٠٥، ١٢٢، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٤، ٢٨٣/٢، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٢٧، وغيرها؛ والفَسْر ٢/ ١٣٧، ١٧٤، وغيرها؛ والمنصف ١/ ٢٥٥؛ وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٤٨؛ والخاطريات ٦٧، ٨١، ١١٧، ١٢٢، ١٢٥؛ وبقية الخطريات ٢٥، ٦٠-٦١، والمحاسب ١/ ١٧٠، ٧٤/٢، ١٤٢، ٢٠٨-٢١١، ٣٠٩، ٣٥٦.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٥٠.

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٧٦.

(٤) أمالي المرزوقي ١٨٢.

(٥) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١، ٥٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١، ١٥٢، ١٧٢، ٢٦٨، ٣٦٠، ٤١٠، ٤٨٩/٢، ٤٩٤، ٤٩٤، ٦٨٢، ٧٠٩، ٨٢١، ١٢٢١/٣، ١٣٩٨، وغيرها؛ وأمالي المرزوقي ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، وغيرها.

(٦) انظر العمدة: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/ ٤٣٩، ٢/ ٧٤٠، ٧٤٥، ٧٩٧، وكنّى عنه في ١/ ٤٠١، ٢/ ٧٣٩، ٨٩٥.

(ت ٤٥٦ أو ٤٦٣ هـ)، ومحمود بن حمزة الكرمانى<sup>(١)</sup> (ت بعد ٥٠٠ هـ)، وابن الشَّجَرِي<sup>(٢)</sup> (ت ٥٤٢ هـ)، وابن الخشَّاب<sup>(٣)</sup> (ت ٥٦٧ هـ)، وابن الدَّهَّان<sup>(٤)</sup> (ت ٥٦٩ هـ)، وأبي البركات بن الأنباري<sup>(٥)</sup> (ت ٥٧٧ هـ)، وغيرهم.

وقد يزيدُ التَّصْرِيحُ بالمصطلحِ عند قليلٍ منهم حتى يُساويَ مواضعَ الكنايةِ عنه عند بعضهم، كابن عطية<sup>(٦)</sup> (ت ٥٤٢ هـ)، والسَّهيلي<sup>(٧)</sup> (ت ٥٨١ هـ).

على أن بعضهم لم يُصرِّحْ بالمصطلحِ البتَّة، بل اكتفى بالكنايةِ عنه بما مضى من الألفاظِ في المرحلةِ الأولى: كابن سنانِ الخفاجي<sup>(٨)</sup> (ت ٤٦٦ هـ)، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٩)</sup> (ت ٤٧١ هـ)، والزَّخَشَرِي<sup>(١٠)</sup> (ت ٥٣٨ هـ).

- 
- (١) انظر البرهان في مشابه القرآن: إذ صرَّح بالمصطلح في ٢٤٩، وكُنِيَ عنه في ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ٢١٠، ٢٦٢، ٣٢٧.
- (٢) انظر أمالي ابن الشَّجَرِي: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/٧٨، ٣١٩، وكُنِيَ عنه في ١/٨٩، ٩٠، ٢٣٠، ٢٩٦، ٣٥٦، ٤٢٥، ٤٢٦، ٦٢/٢، ٦٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٤، ١١٨، ١٠٠/٣، وغيرها.
- (٣) انظر المرتجل: إذ صرَّح بالمصطلح في ١٥، وكُنِيَ عنه في ١٧٩، ٢٢١، ٢٣٨، ٢٥٠.
- (٤) انظر شرح الدُّروس في النحو: إذ صرَّح بالمصطلح في ١٢٦، ١٤٣، وكُنِيَ عنه في ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ٣٧٠، ٤٠٥، ٣٨٥.
- (٥) انظر الإنصاف: إذ صرَّح بالمصطلح في ٢/٦٠١، وكُنِيَ عنه في ١/٧٣، ٩٤، ٩٦، ٣٩٧، ٨٠٩/٢.
- (٦) انظر المُحرَّر الوجيز: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/١١٧، ١٢٦، ٢٠٣، ٢٣٧، ٣١٦، ٣٥٦، ٣٩١، ٤٦١، ٥٤٦، وكُنِيَ عنه في ١/٥٤، ٦٦، ١٣٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١١، ٣٣٤، ٣٦٠، ٣٩٦، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٢، ٤٩٢، ٥٢١.
- (٧) انظر نتائج الفكر: إذ صرَّح بالمصطلح في ٢٢٩، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣٤١، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٢٣، ٤٢٥، وكُنِيَ عنه في ٥٥، ١٢١، ١٦٥، ٢٠٩، ٢١٨، ٢١٩، ٢٥٥، ٢٨٦، ٣٥٢، وأمالي السَّهيلي: إذ صرَّح بالمصطلح في ٤٩، ٩٦، ١١٩، ١٢٥، وكُنِيَ عنه في ٥٠، ٩٧، ٩٨.
- (٨) انظر سر الفصاحة ١٦٥، ١٦٦، ٣١٣، ٣٣٢. وصرَّح في موضع بلفظ القرينة، لكنَّه أراد قرينة السجع. انظره ٢٢٨.
- (٩) انظر دلائل الإعجاز ٣٠، ١١٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٨، ٢٣٨، ٢٦٢، ٣٥٢، ٣٥٧، وغيرها؛ والرسالة الشافية ٥٨١؛ والمقتصد ١/٢١٨، ٢٤٩، ٢٨١، وغيرها؛ وأسرار البلاغة ٤١، ١١١، ٢٤١، ٢٤٣، ٣٢٠، وغيرها. وصرَّح بلفظ القرينة في موضع أراد به السجع. انظر أسرار البلاغة ١٠.
- (١٠) انظر المُفَصَّل ١٤، ١٨، ١١٣، ١٤٩، وغيرها؛ والكشَّاف ١/١٦٩، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٣٩، ٣٩١، ٤٧٧، ٦٠٢، ٤٤٢/٢، ٤٩٠، ٥٣٢، ٤١/٣، ٤١، ٢٠٤، ٣٩٠، ٢١٢/٤. وصرَّح بلفظ القرينة في موضع أراد به السجع. انظر الكشَّاف ٣/٤٠٥. وفي مواضع أخرى أراد بها معناها اللغوي. انظر الكشَّاف ١/٣٤٣، ٤٨٤، ٥٠٦، ١٦٥/٣.



واعتمادًا على ما سلف لا يصح ما ذهبَ إليه باحثةٌ معاصرةٌ في قولها: «ثم ظهرَ مصطلحُ القرينةِ مصطلحًا نحويًّا في عصور لغويَّةٍ متأخِّرةٍ، فاستعمله الزَّخشيُّ في مفصِّله»<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ مصطلحَ القرينةِ لم يظهر في عصور لغويَّةٍ متأخِّرةٍ، بل ظهر مبكرًا عند ابن جنِّي والمرزوقي. وليس مصطلحًا نحويًّا في أصلِ ظهوره، إذ الغالبُ أنَّه وُلِدَ بين أقلام الأصيلين ثم انتقل إلى النُّحاة وغيرهم، بدليل سبقهم إلى التَّصريح به، وإشاعة استعماله في كتبهم. ثم إنَّ الزَّخشيَّ لم يستعمله في كتابه المُفصَّل ولا في غيره ممَّا وُقِفَ عليه من كتبه، وإن كان مُستعملًا عند بعض علماء العربية والتفسير في عصره، وعند قليلٍ من سبقه.

وبعد هذا الاستقصاء لظهور مصطلح القرينة في هذه المرحلة تَبَنُّقُ جملةٌ من الأسئلة، وهي: من أين انسربَ هذا المصطلح إلى ابن جنِّي في وقت مبكرٍ لم يشع فيه عند معاصريه من علماء العربية ولا عند كثيرٍ ممن جاء بعده منهم؟ ولمَّ استعمله في واحدٍ من كتبه دون سائرهما؟ ولمَّ بقي هو وغيره يُكنِّي عنه مع وقوفه على لفظه؟ ولمَّ جرى بعض العلماء على طريقته في استعماله على حين بقي غيرهم ساكنًا عنه لا ينطقُ به؟ ولمَّ كَثُر استعمالُ هذا المصطلح عند قليلٍ من العلماء في هذه المرحلة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تُحوِّج المرء إلى الخروج من دائرة البحث إلى آفاقٍ أخرى يُتطلَّبُ فيها تفسير هذه الظواهر؛ لأنَّ ما برَدَ في اليد من مادَّةٍ مُستخرجة من كتب العربية والدراسات القرآنيَّة لا تُعين على ذلك.

ولعل النَّظَر فيما كتبه علماء أصولِ الفقه، وفي صُور جريان هذا المصطلح في أقلامهم، وعلاقة علماء العربية والتفسير بهم، والتنبُّه على مناهج علمائنا في التَّأليف واستعمالِ المصطلحات = يهوي بالقلم إلى مُستقرٍّ من التعليل، تطمئن إليه النَّفس ويرتاح له الفكر.

(١) القرينة في اللغة العربية ٢٠.

وذلك أن البحث يهدي إلى أن مصطلح القرينة كان مُستعملاً عند الأصوليين في عصر ابن جنّي، إذ وردَ على قِلةٍ عند أحمد بن عليّ الرّازي المعروف بالخصّاص<sup>(١)</sup> (ت ٣٧٠هـ)، وعلى كثرةٍ عند الباقلاني<sup>(٢)</sup> (ت ٤٠٣هـ)، وكلاهما عاصر ابن جنّي وساكنه بغداد، وفيها توفي الرّجلان<sup>(٣)</sup>.

وصرح ابن جنّي بقاء الخصّاص ومذاكرته<sup>(٤)</sup>، وهذا يؤكد تأثره به، ولاسيما أنه يلاقيه في مذهبه الفقهّي<sup>(٥)</sup>، فلعلّ ابن جنّي استفاد مصطلح القرينة منه أو ممن هو في طبقتهم من علماء الفقه الحنفيّ وأصوله في بغداد.

ويعضد هذا أنه لم يذكر هذا المصطلح في غير كتاب الخصائص، وهو كتاب صرح فيه أنه عمله على طريقة علماء أصول الكلام والفقه، وذلك قوله في بيان سبب تأليفه: «وذلك أنا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعملِ أصول النّحو، على مذهب أصول الكلام والفقه»<sup>(٦)</sup>، فغايته أن ينحو فيه ذلك النّحو. وتعرّض فيه لمسائل من أصول الكلام والفقه وعلّل الفقهاء<sup>(٧)</sup>، حتّى إنّه ذكر بعض القرائن المختصّة بهم، كقوله: «فأما ما أجزناه من حذف الحالِ في قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: فمن شهدَه صحيحًا بالغًا، فطريقه أنه لما دلّت الدّلالة عليه من الإجماع والسّنة جاز حذفه، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر منها لَمَّا جاز حذف الحال على وجهه»<sup>(٨)</sup>، فلمّا كان حال هذا الكتاب ما مضى ساغ لابن جنّي أن يذكر فيه مصطلحًا وُلِدَ عند الأصوليين، بخلاف سائر كتبه.

(١) انظر الفصول في الأصول ٤/٢٦٧.

(٢) انظر التقريب والإرشاد ٢/١٢، ١٣، ١٤، ٢٧، ٣٤، ٥٢، ٥٨، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٢١٥، ٣/٧، ١٩، ٣٥، ٥٧، ٦٨، ٦٩، ٧٣، وغيرها.

(٣) انظر ترجمة الخصّاص والباقلاني في الأعلام ١/١٧١، ١٧٦/٦.

(٤) انظر الخصائص ١/٢٠٩.

(٥) انظر مقدمة محقق الخصائص ٤٢-٤٣.

(٦) الخصائص ١/٢.

(٧) انظر الخصائص ١/٤٩-٥٢، ١٦٤، وغيرها.

(٨) الخصائص ٢/٣٨٠-٣٨١.

ولعلَّ هذا ما يفسِّر قِلَّةَ استعمالِ هذا المصطلحِ عند علماء العربية والتَّفَسِيرِ في هذه المرحلة، إذ بقوا في الأكثر متابعين من سبقهم في الكناية عنه؛ لأنهم كانوا مُتنبِّهين على أنَّه مصطلح له ميدانٌ غير ميدانهم، وإن تعرضوا له تأثراً بغيرهم، على حين نجد أنَّه قد بلغ الغاية في الدُّيوع عند الأصوليين، فلا يكاد يخلو مبحثٌ في كتب الأصولِ في القرن الخامسِ من التَّصريح به.

ومن صرَّح بهذا المصطلح على قِلَّة من علماء العربية: فإمَّا أنَّهم تأثروا في ذلك بابن جنِّي، ولاسيَّما الذين صرَّحوا به في كتب خالصة للنحو والصَّرْف، وإمَّا أنَّهم تأثروا بكتب الأصولِ وجروا في ذلك على طريقة ابن جنِّي، ولعلَّ ذلك يَظهرُ في كُتب الأمالي وشروح الشُّعر؛ لأنَّها ميدانٌ للتعرُّضِ لجملة من العلوم والاصطلاحات.

وهذا الاحتمال الثاني يصدق على المرزوقي، إذ وردَ المصطلحُ عنده في باب خصَّصه لألفاظ العموم والشمول<sup>(١)</sup>، وهو باب أقربُ إلى كُتب الأصولِ منه إلى كُتب العربية، وجرت له فيه استعمالاتٌ في الكناية عن القرائن تشبهُ ما استعمله الجصاص في مؤلفاته الأصولية؛ كاستعماله الفعلِ اقترن وما يشتقُّ منه<sup>(٢)</sup>، كقوله: «ولم يقترن به ما يُخصَّصه بمعيَّنٍ معهود»<sup>(٣)</sup>، وفي كلام الجصاص: «اللفظ العام... لا احتمالٌ فيه للخصوص إلا بدلالة تُقرن إليه»<sup>(٤)</sup>، ويقوي الرأي بتأثر المرزوقي بالجصاص أو مَنْ أخذ عنهم أنَّ مثل هذا التعبير عن القرينة بهذه الألفاظ لم يوقف على أنَّ أحدًا سبق المرزوقي إليه سوى الجصاص، أو مَنْ تأثر به كابن جنِّي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر أمالي المرزوقي ١٨٠-٢٠٩.

(٢) انظر أمالي المرزوقي ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، وقارن بالفصول في الأصول ١/٦٤، ١٠١، ١٠٣، ١٣٨، ٢/٢٥، ٩٧، ٣/٥٠، ٢٢٢، ٤/٢٠٧، ٢٦٧.

(٣) أمالي المرزوقي ١٩٣.

(٤) الفصول في الأصول ١/١٠٣.

(٥) وردت عنده في موضع واحد. انظر الخصائص ١/٢٤٧.

ولعلَّ أوَّل استعمالٍ لمصطلحِ القرينةِ عند المرزوقي اتَّفَقَ له في الكلام الذي عقده لألفاظِ العموم والشُّمول<sup>(١)</sup>، متأثراً بما كتبه الأصوليون في ذلك، ثم جرى على استعماله في شرح الحماسة، وهو شرح جمع فيه فوائد من علومٍ مختلفةٍ، فكان ميداناً صالحاً لإيراد مصطلحٍ متنوعٍ من علم الأصول.

وأما زيادةٌ قليلٌ من العلماء على غيرهم في التَّصريح بهذا المصطلح فلعلَّ مرَّده إلى اشتغالهم بعلم الفقه وأصوله، وكثرة مَلاَبستهم لتلك المؤلفات التي ذاعَ فيها ذلك المصطلح ذيوماً ظاهراً، ومُشاركتهم في بعضٍ وجوه التَّصنيف في تلك العلوم، وهذا ظاهرٌ عند ابنِ عطية، إذ عُنِيَ في تفسيره بالفقه عنايةً ظاهرةً، وورد المصطلحُ عنده في نقولٍ عن علماءِ الأصول، كقوله: «قال القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب: فهذه قرينةُ العموم»<sup>(٢)</sup>، فهذا نقلٌ عن الباقلاني، وهو من أشهر المصنِّفين في أصول الفقه، وقد مضى إكثاره من التَّصريح بمصطلح القرينة على تقدُّم زمانه.

ومثل ما مضى يمكن أن يُقال في السُّهيليِّ، إذ تكشَّفُ مطالعةُ أماليه عن معرفته الفقهية<sup>(٣)</sup>، وتلمذته لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) وأخذه عنه<sup>(٤)</sup>، وابن العربي من كبار علماءِ الأصول ومن تلقَّى هذا العلم عن الغزاليِّ<sup>(٥)</sup> (ت ٥٠٥هـ)، فهذا دليل على عظيم اتِّصال السُّهيلي بعلم الأصول وأهله، وقد نصَّ من ترجمَ له على أنه تخرج على ابن العربي في الأصول<sup>(٦)</sup>، فلا غرابة بعد هذا أن يكثرَ تصرُّيحه بمصطلح القرينة تأثراً بمن أخذ عنهم من الأصوليين.

### الكناية عن القرائن في هذه المرحلة بما لم يرد في المرحلة الأولى:

ظهرت في هذه المرحلة ألفاظٌ استعملها العلماء في التعبير عن القرائن، لم يوقف عليها في المرحلة السَّالفة: فمن الألفاظ التي استعملت للتعبير عن قرائن الأقوال والأحوال قولُ ابن

(١) قدَّر محققه أنَّ هذه المسألة كُتبت في وقت مبكر. انظر مقدمة تحقيق أمالي المرزوقي ١٦.

(٢) المحرَّر الوجيز ١/١١٧.

(٣) انظر أمالي السُّهيلي ٢٠، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٧٩، ٩٣، ١٣٣-١٣٧.

(٤) انظر أمالي السُّهيلي ١٣٦.

(٥) انظر وفيات الأعيان ٤/٢٩٦، ومقدمة محقق أحكام القرآن لابن العربي ١/١٣.

(٦) انظر مقدمة محقق أمالي السُّهيلي ٩.

جَنِّي: «الاستدلال لا بصريح الكلام»<sup>(١)</sup>، في كلامٍ على الالتفات، فهذه العبارة تشمل ما يحيط بموضع الاستدلال من كلامٍ سابقٍ ولاحقٍ، وما يحتفُّ به من قرائن الأحوال.

ومنها قوله أيضاً: «فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير»<sup>(٢)</sup>، واستعمل ابن جني هذا اللفظ كنايةً عن القرينة الحالية هاهنا، غير أن لفظها يحتمل التعبير عن المقالية. وسيشيع في القرن السابع فما بعده ما هو قريب منه<sup>(٣)</sup>.

ومن الألفاظ التي استعملت كنايةً عن قرائن الأقوال قول ابن جني: «وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتيان جاز لك التصرف لما تعقب من البيان؛ نحو: ضرب يحيى نفسه بشري»<sup>(٤)</sup>، فالإعراب الظاهر في تابع المفعول المقدم أبان عنه، ولولا ذلك لما جاز التقديم، فما وقع عقب المفعول هو القرينة التي دلت عليه.

ومن ذلك قول عبد القاهر: «فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللعة، بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من أوصاف»<sup>(٥)</sup>، والقصد هاهنا إلى العبارة الثانية، وقد أبان عن معناها في قوله: «ولو قال: (ترجلت شمس)، ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الأدميين، لم يعقل قط أنه أراد امرأة إلا بإخبار مستأنف، أو شاهد آخر من الشواهد»<sup>(٦)</sup>، فعلم أنه أراد ما يتأخر من البيان الدال على المراد، وهذا البيان قد يقع بعد السؤال عن المراد سؤالاً صريحاً، أو أن تفهم إرادته من حال السائل لما يكون في الكلام من اللبس والإبهام.

(١) بقية الخاطريات ٢٥.

(٢) الخصائص ١/٣٦.

(٣) انظر ما سلف في ضوابط التعريف ١٩-٢١.

(٤) الخصائص ١/٣٦.

(٥) أسرار البلاغة ٣٢٠.

(٦) أسرار البلاغة ٣٢٠.

ومنه قولُ عبدِ القاهر أيضاً: «ثمَّ إنَّكَ ترى نِصْبَةَ الكلامِ وهَيْئَتَهُ ترومُ منك أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك، وتجتهد أن لا يدورَ في خلدِكَ، ولا يعرِضَ لخاطرك»<sup>(١)</sup>. فكأنَّه يريدُ بقوله: «نِصْبَةُ الكلامِ وهَيْئَتَهُ» قرينةَ الفحوى، وما يُفهمُ منه لا بصريحِ الكلامِ؛ واستعمل بعضهم هذا اللَّفْظَ في موضعٍ أكشَفَ عن هذا منه في كلامِ عبدِ القاهر، وذلك قولُهُ في كلامٍ على سورةِ الفاتحة: «وقد تضمَّنَ معنى الأمرِ بالحمدِ لله ربَّ العالمين، ودلَّتْ عليه نِصْبَةُ هذا الكلامِ دلالةً لطيفةً يتنبَّه عليها مَنْ له حظٌّ من التوفيق»<sup>(٢)</sup>، فأراد أن الخبر في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. خرج إلى الأمر، وهذا ما يحتاجُ إلى قرينةٍ تهدي إليه، فعبرَ عن القرينة بنِصْبَةِ الكلامِ.

وعبرَ عبدُ القاهر عن قرائنِ الأقوال بما يتَّصل بنظريةِ النظم، فقال في كلامه على المجاز الحُكْمِيِّ: «واعلم أنَّ من سببِ اللُّطفِ في ذلك أنَّه ليس كلُّ شيءٍ يصلحُ لأن يُتعاطى فيه هذا المجازُ الحُكْمِيُّ بسُهولةٍ، بل تجدك في كثيرٍ من الأمر، وأنت تحتاجُ إلى أن تُهيئَ الشيءَ وتصلِّحَه لذلك، بشيءٍ تتوخَّاه في النِّظْم»<sup>(٣)</sup>.

وما هذا الشيءُ الذي تُهيئُه للمجاز الحُكْمِيِّ وتتوخَّاه في النظم لأجله إلا القرائنِ المقاليَّة الدالَّةُ عليه، وما يُحيط به من الكلامِ الذي يُحسِّنُ موقعه، ويبيِّنُ الجرجاني ذلك بقوله: «فهذه التهيئةُ وهذا الاستعدادُ في هذا المجاز الحُكْمِيِّ، نظيرُ أنك تراك في الاستعارة، التي هي مجازٌ في نفس الكلمة، وأنت تحتاجُ في الأمر الأكثرِ إلى أن تُمهِّدَ لها وتُقدِّمَ أو تؤخِّرَ ما يُعلمُ به أنك مُستعيرٌ ومُشَبَّهٌ، ويفتحُ طريقَ المجازِ إلى الكلمة»<sup>(٤)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز ١٥١.

(٢) شرح رسالة الرُّماني في إعجاز القرآن ١٣٢، وصاحبُ هذا الشرح مجهول، وقدَّر المحقِّق أن أسلوبه قريبٌ من عبد القاهر. انظر مقدمة التحقيق ٨-١٢. فإن يكن له فهذا النصُّ تفسيرٌ لكلامِ عبد القاهر بكلامه.

(٣) دلائل الإعجاز ٢٩٨.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٩٩.

فالقرائن بعض ما يتوخاه المتكلم في نظمه للارتقاء به في مدارج البلاغة، وتشتد الحاجة إليها في الكلام الذي لا يفهم إلا بها، وبقدر التصرف في نصب القرائن في الكلام يقع اللطف في أساليبه. لكن ذلك لا يعني أن القرائن وحدها سبب ارتفاع شأن النظم، بل هي من أسبابه، بدليل أنها تقع في أدنى درجات الكلام، لكن التصرف في استعمالها هو الذي يرتفع به.

ومما كتبتوه به عن قرائن الأحوال في هذه المرحلة، لفظ السبب، كقول ابن جنّي: «لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندر ما حديثها»<sup>(١)</sup>.

واستعملوا لفظ العرف والعادة، كقول ابن جنّي: «فحذف الفعل هنا ولم يحذفه من (لا أستطيع) فيما بعد من قبل أن العرف والعادة أن (لا) هذه يحذف معها الفعل»<sup>(٢)</sup>، ووقع في كلام ابن جنّي ما يدل على أنها من قرائن الأحوال، وذلك قوله: «لدلالة الحال عليها بجري العرف والعادة بها»<sup>(٣)</sup>، وكنتى بهذا اللفظ غيره<sup>(٤)</sup>، وقد يضيفون إليه لفظ الدلالة، كقول الخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ): «وإنما يُرادُ بعضُه بدلالة العرف»<sup>(٥)</sup>، وقد يخصّونه بلفظ الشاهد، كقول عبد القاهر: «ويكون في الحال دليل عليه، وفي العرف شاهد له»<sup>(٦)</sup>، تأسياً بما فعلوا في لفظ الحال؛ لأنه داخل فيه.

ومما زادوه في تخصيص لفظ الحال قول ابن جنّي: «لأن في الحال بياناً لما تعني»<sup>(٧)</sup>، والتعبير عن القرينة بلفظ البيان قد سبق في الكناية عن قرائن الأقوال فليس بعيداً أن يُستعمل في الأحوال، ولا سيما أن استعماله في القرينة اشتهر فيما اصطُح عليه بـ«تأخير البيان»<sup>(٨)</sup>.

(١) الخصائص ١/٢٤٩.

(٢) الخطاريات ١٢٢.

(٣) الخصائص ١/٢٨٦.

(٤) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٠٧، ودلائل الإعجاز ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٢، والكشاف ١/٣٢٩.

(٥) درة التنزيل ٣/١٢٧٠.

(٦) أسرار البلاغة ٢٤٣.

(٧) الخصائص ١/٣٦.

(٨) انظر الفصول في الأصول ١/١٠٣، والمعتمد ١/٣٣٩، ٣٤٢-٣٤٣، والكشاف ١/٣٣٩، وأوضح المسالك ٢/١٠٤.

وأضافَ عبدُ القاهرِ لفظَ الفحوى إلى الحالِ في قوله: «هذا السُّؤالُ المفهومُ من فحوى الحال»<sup>(١)</sup>، وهذا مُشكِّلٌ مع ما مضى من تفسير لفظ الفحوى<sup>(٢)</sup>، إذ تبيَّن أنَّها راجعةٌ إلى الكلامِ وأَنَّها ما يُفهمُ من مطاويه، فإمَّا أن يكونَ معنى العبارة: ما يُفهمُ من الكلامِ باعتبارِ قرائنِ الأحوالِ، على ما فسَّره بعضُ المتأخرين<sup>(٣)</sup>، وإمَّا أن يكونَ معناها: ما يُفهمُ من مطاوي الحالِ وما يتنسَّم منه، قياسًا على معنى فحوى الكلامِ، فكأنَّ فحوى الحالِ تعني دلالةَ الحالِ الخفيةَ التي تُستنبطُ من الحالِ بإعمالِ الفكرِ والتأمُّلِ.

وفي هذه المرحلةِ اتَّضحت أقسامُ القرائنِ المقاليَّةِ والحاليَّةِ، إذ وردتِ الكنايةُ عنها على نحوِ جامعٍ لها في بعضِ المواضعِ، كقولِ ابنِ جنِّي: «وإنَّما يُعتمدُ في تحديدِ الغرضِ فيه بما يَصحَبُ الكلامَ من أوَّلِهِ أو آخِرِهِ أو بدلالةِ الحالِ»<sup>(٤)</sup>، وقولِ عبدِ القاهرِ: «وإنَّما يفصلُ لك أحدَ الغرضينِ من الآخرِ شاهدُ الحالِ، وما يتَّصلُ به من الكلامِ من قبلُ وبعْدُ»<sup>(٥)</sup>.

### ٣ - مرحلةُ انتشارِ المصطلحِ والعنايةِ به:

تبدأ هذه المرحلةُ بالسَّكاكيِّ (ت ٦٢٦هـ) وتمتدُّ إلى منتصفِ القرنِ الرابعِ عشرِ الهجريِّ، وفيها اتَّسعَ التَّصريحُ بمصطلحِ القرينةِ اتساعًا ظاهرًا، يفوقُ الكنايةَ عنه بما مضى من الألفاظِ، في أكثرِ مؤلِّفاتِ هذه المرحلةِ.

ولذا اختيرَ السَّكاكيُّ ليكونَ الفاصِلَ بين هذه المرحلةِ وما قبلها؛ إذ وُقِفَ على أنَّ هذا المصطلحَ وردَ صريحًا عنده على نحوٍ لم يكن معهودًا فيما سبقه من المؤلِّفاتِ، ولأنَّه لم يستعمله استعمالًا خاطفًا مَبْنِيًّا على التَّأثيرِ بعلومِ غيره والنُّقولِ عنهم، كما كان يفعل سابقوه، بل بدا راغبًا في ضبطِ القرائنِ والعنايةِ بتصنيفها، على نحوٍ لم يُوقَفَ على مَنْ سبقه إليه من علماءِ العربيَّةِ

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٨.

(٢) انظر ما مضى ٣٤-٣٥.

(٣) انظر مواهب الفتاح ٥٤/٣، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ٥٤/٣.

(٤) المنصف ١/٢٥٥.

(٥) أسرار البلاغة ٢٤١.



والتفسير، كقوله: «أما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي أن تُعني قرائن الأحوال عن ذكره... وتلك القرائن كثيرة، وأنا أضبط لك منها هاهنا ما تستعين به على درك ما عسى يشد عن الضبط، فأقول»<sup>(١)</sup>. وساق أضرباً منها مشفوعةً بأمثلتها<sup>(٢)</sup>. ومثل هذا يدخل في منهج السكّائي القائم على الضبط وبيان حدود المصطلحات والفنون البلاغية.

وهذا الذي ذكر في السكّائي ينطبق على كثير ممن جاء بعده في هذه المرحلة، فترى بعض العلماء يصرح بمصطلح القرينة في مواضع كثيرة جداً، على حين لا يكاد يُكني عنه بالألفاظ المعهودة إلا في القليل النادر، على نحو ما اتفق للرّضي الأستراباذي<sup>(٣)</sup> (ت ٦٨٨هـ)، والبهاء السبكي<sup>(٤)</sup> (ت ٧٧٣هـ)، وغيرهما. ونجدهم يتابعونه في العناية بتصنيف القرائن، وضبط بعض أقسامها، مع التمثيل لذلك كله<sup>(٥)</sup>.

وتختص هذه المرحلة بالعناية بتعريف مصطلح القرينة، إذ وردت في مؤلفاتها جملة من التعريفات، وكلام في مناقشتها، لانتهاء إلى أحسن تعريف له<sup>(٦)</sup>، ولم يقع شيء من ذلك في المرحلتين السابقتين.

ولعل من أهم ما يميّز بعض مؤلفات هذه المرحلة أنّها اعتنت بتفسير ما مضى في المرحلتين السالفتين من كنيات عن القرائن، وذلك على طريقتين:

- 
- (١) مفتاح العلوم ٣٢٩.
  - (٢) انظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣٣.
  - (٣) انظر شرح الرضي على الكافية: إذ صرح بالمصطلح في ١/٦١، ١/٧١، ١/١٢٧، ١/١٢٨، ١/١٩٧، ١/١٩٨، ٢/٢٠١، ٢/٢٢٠، ٢/٢٢١، ٢/٢٤٤، ٢/٢٥٧، ٢/٢٧٢، ٢/٢٧٣، ٢/٢٧٤، ٢/٢٧٧، ٢/٢٧٨، ٢/٢٧٩، ٢/٢٨٠، وغيرها كثير جداً، وكنى عنه في ١/٢٤٤، ٢/٢٤، ٣/٦٩.
  - (٤) انظر عروس الأفراح: إذ صرح بالمصطلح في ١/٤٢، ١/٩٣، ١/٩٤، ١/١٠٥، ١/١٥٩، ١/١٦٠، ١/١٧٤، ١/٢٧٥، ١/٢٧٦، ١/٢٧٧، ١/٢٧٩، ١/٢٨٢، ١/٢٨٦، ١/٣٠٥، ١/٣٣٤، ١/٣٣٧، ١/٣٥٦، ١/٣٥٧، ١/٣٦٨، ١/٣٦٩، ١/٤١٠، ١/٤٧٨، وغيرها كثير جداً، وكنى عنه في ١/٣٢٨، ١/٣٩٨.
  - (٥) انظر الإيضاح ١٠٥، ١٧٤-١٨١، والإشارات والتنبيهات ٦١-٦٤، والتبيان في البيان ١٨٨-١٨٩، والمطوّل ٣٦٣-٣٦٤، وغيرها.
  - (٦) انظر ما سلف ٢٢-٢٩.

الأولى: بيان أن المراد باللفظ المكنى به: مصطلح القرينة، ويكثر هذا في المؤلفات التي تُعدُّ شروحًا لكتبٍ ترجع إلى ما قبل هذه المرحلة، ومن أمثلة ذلك قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «إن لم تتم حال دالة لم يصح»<sup>(١)</sup>، وبيان السعد (ت ٧٩٢هـ) ذلك بقوله في الموضوع نفسه: «يصح إذا قامت القرينة»<sup>(٢)</sup>، فأوضح أن الحال الدالة في كلام الزمخشري يراد بها القرينة. وقال الزمخشري أيضًا: «لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام»<sup>(٣)</sup>، فلما شرَّح السعد هذا الموضوع أوردَه بلفظٍ يكشف عن معنى ما وردَ فيه، فقال: «لولا القرينة الحالية أو المقالية الدالة على المراد»<sup>(٤)</sup>، فيبين بذلك أن الزمخشري قصد بلفظ دلالة الحال القرينة الحالية، ولفظ فحوى الكلام القرينة المقالية.

والثانية: شرح معناها وتفسيرها، وبيان ارتباط لفظها بمصطلح القرينة، فبيّن مؤلفات هذه المرحلة معنى الدلالة<sup>(٥)</sup>، والدليل<sup>(٦)</sup>، والفحوى<sup>(٧)</sup>، والحال<sup>(٨)</sup>، والسياق<sup>(٩)</sup>، وغيرها من الكنايات التي استعملت فيما مضى.

وظهرت في هذه المرحلة كنايات عن القرائن لم ترد فيما سبق، غير أنها قليلة جدًا بالقياس إلى ما ورد فيما قبلها:

فمن هذه الكنايات لفظ السباق، ويُطلق على القرينة المقالية الواقعة قبل الموضوع المُستدل عليه<sup>(١٠)</sup>، واستعمله السعد في قوله: «لأنه لا يناسب السباق»<sup>(١١)</sup>، وكان يُعبر عنه قبل ذلك

- 
- (١) الكشاف ١/١٩٢.
  - (٢) حواشي الكشاف اللوح ٣٩/أ.
  - (٣) الكشاف ١/٢٠٥.
  - (٤) حواشي الكشاف اللوح ٤٣/أ.
  - (٥) انظر المطول ٣٠١، والفوائد الضيائية ٧، وانظر ما سلف ٣٢.
  - (٦) انظر ما سلف ٣١.
  - (٧) انظر مواهب الفتح ٣/٥٤، ٢٩٨، وحاشية الدسوقي على المختصر ٣/٥٤، ٢٩٨، وانظر ما سلف ٣٥.
  - (٨) انظر المطول ٢٥، ومواهب الفتح ١/١٢٢-١٢٣، ١٢٦، وحاشية الدسوقي على المختصر ١/١٢٢-١٢٣.
  - (٩) انظر المنزح البديع ١٨٨، والروض المربع ١٢٣، والبرهان في علوم القرآن ٢/٢٠٠-٢٠١.
  - (١٠) انظر حاشية الفناري على المطول ٢٤٥، ٢٥٧-٢٥٨، والكليات ٥٠٨، وتقرير الإنبائي ٢/١٩١، والوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية ٤٢-٤٣.
  - (١١) المطول ١٠٧.

بالألفاظ التي كُنِّي بها عمّا يسبق الكلام من القرائن<sup>(١)</sup>، وعبرَ عنه العزُّ بن عبد السَّلام (ت ٦٦٠هـ) بلفظ السِّيَاق المُتقدِّم<sup>(٢)</sup>، والسِّيَاق السَّابِق<sup>(٣)</sup>، وعبرَ عنه السَّعدُ في أحد المواضع بلفظ القرينة السَّابقة<sup>(٤)</sup>، فلعلَّ الغاية من استعماله إيجازُ تلك الألفاظ.

وقد يُضيفون إلى لفظِ السَّبَاقِ لفظَ القرينةِ لبيان أنَّه يُستعمل كنايةً عنها، كقولِ السَّعد: «بقرينة السَّبَاقِ والسِّيَاقِ»<sup>(٥)</sup>، ويظهرُ من قوله هذا عطفُ لفظِ السِّيَاقِ عليه، واستعملَ ذلك معاصره الشَّمسُ الكرمانِي (ت ٧٨٦هـ) في قوله: «يُعلم من سياق الآية وسباقها»<sup>(٦)</sup>، ثمَّ شاع هذا العطف بعدهما، فلا يكادُ لفظُ السَّبَاقِ يُفردُ عن صاحبه هذا إلا قليلاً، وممن أكثر من ذكرهما معاً أبو السُّعود (ت ٩٨٢هـ)<sup>(٧)</sup>.

وكُنِّي بعضهم عن القرينة بلفظ اللِّحاق، ويُراد به القرينةُ المقاليَّةُ التي تُذكرُ بعد الكلام، ولعلَّ أوَّل من استعمل هذا اللَّفْظَ في هذا المفهوم البقاعيَّ (ت ٨٨٥هـ)، كقوله: «وقد أرشد السِّيَاقُ والسَّبَاقُ واللِّحاقُ إلى أنَّ جواب القسم مقدَّر»<sup>(٨)</sup>، وأصبحه الآلوسيُّ (ت ١٢٧٠هـ) لفظَ القرينة في قوله: «بقرينة السَّبَاقِ واللِّحاقِ»<sup>(٩)</sup>، وقوله: «والقرينةُ السَّبَاقِ واللِّحاقِ»<sup>(١٠)</sup>،

(١) انظر ما سلف ٣٢-٣٣.

(٢) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٤.

(٣) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٥.

(٤) انظر شرح المفتاح للسَّعد اللوح ١٣٨/أ.

(٥) حواشي الكشَّاف اللوح ٢٨٢/ب.

(٦) تحقيق الفوائد الغيائية ٥٩٥/٢.

(٧) انظر تفسير أبي السُّعود ١/٤٥، ٦٣، ٨٣/٢، ١٦٨، ٢٠٨، ٣/١٧٩، ٤/٢٢٦، ٢٣٣، ١٠٨/٥، ١٨٠، ٢٢٣،

٢٦٩، ٦/٣٥، ٨٦، وغيرها، وانظر الوحدة السِّيَاقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٤٤-٤٥، ففيه استقصاءٌ جيِّدٌ.

(٨) نظم الدرر ٧٦/٢٢.

(٩) روح المعاني ١١١/١٥.

(١٠) روح المعاني ٢٣٨/٢٧.

فكان ذلك تصريحًا بأنه يكون كنايةً عنها حين يذكر وحده. ويظهر من النُّقول السَّالفة أنه يأتي مُصاحِبًا لفظِ السَّباق، وكذلك وردَ في سائر المواضع التي وُقِفَ عليه مذكورًا فيها<sup>(١)</sup>.

وقد نبّه باحثٌ معاصرٌ على سَبْقِ البِقاعيِّ إلى ذِكْرِ لفظِ اللِّحاق، غيرَ أنه لم يظفر له إلا بموضعٍ واحدٍ، ولم يقف على شيءٍ من مواضع ذِكره عند الآلوسي، فظنَّ ما تصيَّده نصًّا يتيمًا في تراثنا<sup>(٢)</sup>، وما مضى من النُّقول والحوالات يدفعُ ذلك الظنَّ. ولهذا الباحثِ فضلُ التنبُّيه على سبقِ البِقاعيِّ، ويشفعُ لظنِّه أن هذا اللفظَ لم يشع كغيره، إذ لمَّا يوقَف على مَنْ استعمله غير البِقاعيِّ والآلوسي.

وهذا اللفظُ اختصارٌ للعباراتِ التي كُنِّيَ بها عن القرائنِ اللاحقةِ التي ذُكِرَتْ في المرحلتين السَّالفتين<sup>(٣)</sup>، ويزادُ عليها في هذه المرحلة لفظُ السِّياقِ المتأخِّر<sup>(٤)</sup>، والسِّياقِ اللاحق<sup>(٥)</sup>، والقربنة اللاحقة<sup>(٦)</sup>، فلفظُ اللِّحاق أو جزُ منها جميعًا.

---

(١) انظر نظم الدرر ٨/١٥٧، ١٣/٢٣٨، وروح المعاني ١/١٨٣، ١١/٢٩، ١٢/٢١٢، ١٥/٢٣٩، ١٨/٥٦٤، ٢٩/٤٨.

(٢) انظر الوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٤٣، ٤٥.

(٣) انظر ما سلف ٣٣، ٤٦.

(٤) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٤.

(٥) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٥.

(٦) انظر حواشي الكشَّاف اللوح ٢٥٢/ب.

## المبحث الثالث

### مصطلح القرينة عند المعاصرين

تعرّض عددٌ من المعاصرين لمصطلح القرينة بالدرس والمناقشة، وبيّنوا معناه واستعمالاته في جملةٍ من ميادين المعرفة في تراثنا، وعوّل أكثرهم في ذلك على ما كتبه القدماء في ضبط هذا المصطلح<sup>(١)</sup>.

غير أن طائفةً من هؤلاء الدارسين المعاصرين ذهبوا بمصطلح القرينة مذهباً بعيداً، في كثير من الوجوه، عمّا استقرّ عند القدماء، فاستعملوه في الدلالة على أمورٍ لا تدخل تحت تعريفه الذي اجتهد في ضبطه، وانتهى إليه بعد التّقصّي والتّدقيق<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أن أول من شرع هؤلاء الدارسين هذا الطريق في فهم مصطلح القرينة الدكتور تَمَام حَسَّان، لذا سيعرض البحث لرأيه أولاً، وسيناقشه فيما ذهب إليه، قبل الوقوف على كلام من تابعه في مذهبه.

#### مصطلح القرينة عند الدكتور تَمَام حَسَّان:

لا يُخطئ القارئ مصطلح القرينة في أكثر مؤلفات الدكتور تَمَام، إذ اعتنى بهذا المصطلح عنايةً ظاهرة، حتى ليكاد يقترنُ بذكره عند المعاصرين.

وأفرد في كتابه المشهور: اللّغة العربية معناها ومبناها، المؤلّف عام ١٩٧٣م، كلاماً مطوّلاً على أقسام القرائن، وهي عنده: مقالية لها ضربان: لفظية ومعنوية، ولكل من الضّربين أقسام؛

---

(١) من تلك الأبحاث: العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٨-١٧٢، والقرائن عند الأصوليين ٢٩/١-١٠٩، والقضاء بالقرائن المعاصرة ١٠٥-١١١، ووسائل الإثبات ٤٨٨-٤٨٩، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ١٧-٣٥، والقرائن وأثرها في التفسير ٢٦-٣٣.

(٢) انظر ما سلف ٢٢-٢٩.

وحاليّة. وفصّل الكلام في شرح كلّ واحدٍ من هذه الأقسام<sup>(١)</sup>، غير أنّه لم يعرف لنا مصطلح القرينة، ولم يُبيّن مراده به.

ثم أعادَ بعض كلامه هذا، في سياق آخر، في كتابه: الأصول، المنشور عام ١٩٧٧م<sup>(٢)</sup>، وأعادَه ملخّصًا في بعض مقالاته المنشورة بعد عام ١٩٨٥م<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر فيها تعريفًا للمصطلح.

وبقي الأمر كذلك إلى أن صدر الجزء الأوّل من كتابه: البيان في روائع القرآن، عام ٢٠٠٢م، فعرض في مقدّمته لإيضاح بعض المصطلحات التي ستمرّ في هذه الدّراسة<sup>(٤)</sup>، ومن تلك المصطلحات: القرينة اللفظيّة والقرينة المعنويّة.

فعرّف القرينة اللفظيّة بأنّها: «عنصرٌ من عناصر الكلام يُستدلُّ به على الوظائف النَّحويّة، فيمكن بالاسترشادِ بها أن نقولَ: هذا اللفظُ فاعلٌ، وذلك مفعول به أو غير ذلك»<sup>(٥)</sup>.

وعرّف القرينة المعنويّة بأنّها: «العلاقة التي تربطُ بين عنصرٍ من عناصر الجملة وبين بقيّة العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد»<sup>(٦)</sup>.

ولم يوقف على هذين التّعريفين فيما رُجع إليه من الكُتب التي استعملت مصطلح القرينة، أو الكتب المخصّصة لتعريف اصطلاحات العلوم والفنون. ويبدو أنّه استنبطهما من ينابيع صدره، وهما يخالفان ما استقرّ عند علمائنا في تعريف القرينة<sup>(٧)</sup>؛ إذ تعريفه يجعل القرينة تتسعُ

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١-٢٤٠، ٣٣٦-٣٥٢.

(٢) انظر الأصول ١٢٣-١٢٦، ٢٩١-٢٩٣، ٣١٠، ونبّه على تاريخ تأليفه في المقدمة ص ٩.

(٣) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/٣٢-٨٦، ٢١٨-٢٣٢، ونبّه على تاريخ تأليف هذه المقالات في مقدمة هذا الجزء

ص ٩.

(٤) انظر البيان في روائع القرآن ١/٨-١٥.

(٥) انظر البيان في روائع القرآن ١/١٠.

(٦) انظر البيان في روائع القرآن ١/١١.

(٧) قارن التعريفين بما سلف ٢٢-٢٩.

لتشمل الدلالات الوضعية وما هو داخل في ذات المُستدلّ عليه، وهذا مخالفٌ لما أجمع عليه علماء العربية والدراسات القرآنية في ضابط القرينة<sup>(١)</sup>.

بل هو مخالفٌ لجميع من تكلم على القرينة، فيما وقف عليه من الكلام عليها في سائر فروع المعرفة التي تدخل فيها: فالأصوليون يخصّون القرينة بالدلالة غير الوضعية؛ كقول الغزاليّ (ت ٥٠٥هـ): «وكُلُّ ما ليس له عبارة موضوعة في اللغة، فتعيّن فيه القرائن»<sup>(٢)</sup>، وقول التلمساني (ت ٧٧١هـ): «واعلم أنّه قد يتعيّن المعنى، ويكون اللفظ نصّاً فيه بالقرائن والسّياق لا من جهة الوضع»<sup>(٣)</sup>، وهذا الأمر ظاهرٌ في استعمالهم المصطلح أو ما يرادفه من الألفاظ<sup>(٤)</sup>.

والقرائن القضائية تختصّ بذلك، إذ عرفها بعض الباحثين بقوله: «القرائن القضائية: هي التي يستنبطها القاضي بفطنته وذكائه، من خلال سماعه دعوى المدّعي، وإجابة المدّعى عليه، والظروف المحيطة بالدّعى، من غير أن يردّ في الواقعة نصّ من الكتاب، أو السّنة، أو أقوال الفقهاء»<sup>(٥)</sup>. فكلّ ما هو ثابت في أصل الوضع أو القاعدة أو الأصل المعوّل عليه في الاستدلال لا تدخل فيه القرائن.

وكان يمكن أن يقال: إنّ الدكتور تمّ اختار للفظ القرينة مفهوماً خاصاً به، وقد بيّنه في التعريفين اللذين أوردهما، وأراد به أن يكون نظريةً يُعيد بها بناء الدّرس اللغوي العربي<sup>(٦)</sup>، وتكون بديلاً عن نظرية العامل عند علمائنا = لولا أنّ النّظر في أقسام القرائن التي ذكرها يقف

(١) انظر ما سلف في ضوابط تعريف القرينة ١٦-٢١.

(٢) المستصفي ٣/٣١.

(٣) مفتاح الوصول ٤٤.

(٤) انظر الفصول في الأصول ١/١٠٣، ٢/٢١٦، ٢/١٣٥، ١٤٠، والتقريب والإرشاد ٢/١٣، ٧٣، ٢١٥، ٣/٦٨، والمستصفي ٢/٢٠٤، ٣/٢٦٣، ٣/٢٤-٢٥، والمواقفات ٣/٢٣٩، ٣١١، ٣٤٢.

(٥) القضاء بالقرائن المعاصرة ١/١١٧، وانظر وسائل الإثبات ٢/٤٩٦-٤٩٧.

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠، ١٨٩، ٢٣١، وتعرض جملة من الباحثين لعمله هذا بالنقد. انظر نظرية اللغة في النقد العربي ١٠٤، ودراسات في اللغة والنحو ١٤٥-١٦٥، والمعنى في البلاغة العربية ٤٢، والإنشاء في العربية ٢٣-٢٨، ولم يتعرّضوا لنقد مصطلح القرينة عنده، وهو الغاية في هذا البحث.

النَّاطِرَ عَلَى أَنَّ بَعْضَهَا يَدْخُلُ فِيهَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَضَعِيَّةً، وَبَعْضُهَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ الدَّلَالَةِ غَيْرِ  
الْوَضَعِيَّةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَلَاقِي بِهِ الْقَدَمَاءَ فِي مَفْهُومِ الْقَرِينَةِ.

فَمِنْ قَرَائِنِهِ الَّتِي تَدُلُّ دَلَالَةً وَضَعِيَّةً مَا سَمَّاهُ: قَرِينَةُ الْإِعْرَابِ<sup>(١)</sup>، وَدَلَالَةُ الْإِعْرَابِ عَلَى الْمَعَانِي  
النَّحْوِيَّةِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ أَمْرٌ ثَابِتٌ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحَاةِ؛ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (ت ٦٤٦هـ) فِي  
بَيَانِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ: «وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ لَفْظًا فِيهِمَا وَالْقَرِينَةُ... وَجَبَ  
تَقْدِيمُهُ»<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ الرَّضِيُّ (ت ٦٨٨هـ) فِي شَرْحِ كَلَامِهِ: «أَيُّ: إِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ اللَّفْظِيُّ فِي  
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعًا، مَعَ انْتِفَاءِ الْقَرِينَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ وَجَبَ تَقْدِيمُ  
الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الْعَلَامَةُ الْمَوْضُوعَةُ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، أَيُّ: الْإِعْرَابِ، لِمَانَعِ، وَالْقَرَائِنُ اللَّفْظِيَّةُ  
وَالْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي قَدْ تُوَجِّدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دَالَّةً عَلَى تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ... = فَيَلْزِمُ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرْكَزَهُ لِيُعْرَفَا بِالْمَكَانِ الْأَصْلِيِّ»<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الْجَامِي (ت ٨٩٨هـ) فِي شَرْحِ كَلَامِ ابْنِ  
الْحَاجِبِ أَيْضًا: «وَإِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ الدَّلَالُ عَلَى فَاعِلِيَّةِ الْفَاعِلِ وَمَفْعُولِيَّةِ الْمَفْعُولِ بِالْوَضْعِ...  
وَالْقَرِينَةُ، أَيُّ: الْأَمْرُ الدَّلَالُ عَلَيْهِمَا لَا بِالْوَضْعِ؛ إِذْ لَا يُعْهَدُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى مَا وُضِعَ بِإِزَاءِ شَيْءٍ أَنَّهُ  
قَرِينَةٌ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الْعُلُوِّي (ت ٧٤٩هـ): «فَإِنَّ الْمَقَاصِدَ وَإِنْ كَانَتْ مَفْهُومَةً بِالْقَرَائِنِ فِي بَيَانِ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ، لَكِنَّا نُرِيدُ مَعَ فَهْمِ الْمَعَانِي بِالْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَرِيهَا عَلَى الْقَوَائِنِ  
الْإِعْرَابِيَّةِ... وَرَبَّمَا لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ، أَعْنِي الْاِتِّكَالَ عَلَى الْقَرَائِنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ بِالْإِعْرَابِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥-٢٠٧، والأصول ١٢٣، ٢٩١، ومقالات في اللغة والأدب ٣٣/٢، والبيان

في روائع القرآن ١/١٠، ١٧-٢٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١٩٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/١٩٠.

(٤) الفوائد الضيائية ٥٩، وانظر حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٨٥.

(٥) الطراز ١/٢٨.



فيظهر من النصوص السالفة أن الإعراب والقريظة غيران، فالأول يدل بالوضع والثاني بخلافه، والأول تطرّد دلالتة على المعاني النحويّة في الغالب، والثاني يُستعان بدلالته في بعض المواضع، فتسمية الدكتور تمام الإعراب قريظة على إطلاقه خروج بالمصطلحين عمّا عهد في مفهومهما.

ومن قرائنه التي تمتد إلى أصل الوضع ما سمّاه: قريظة الربط وقريظة التّضام، وبين مراده منها بقوله: «فأمّا التّضام فيشمل ما يُسمّى الاختصاص، ودخول اللفظ على اللفظ، وامتناع ذلك، كما يشتمل على ما يُسمّى شروط الأحكام النحويّة حين تتعلّق هذه الشروط بصورة تركيب الجملة أو الضميمة. ومن أمثلة الاختصاص: أن حروف الجرّ تختص بالأسماء، وأن الجوازم تختص بالأفعال. ومن أمثلة دخول اللفظ على اللفظ أن (ما) التّعجيبية لا تدخل إلا على (أفعل)... ومن أمثلة شروط الأحكام ما يشترط لتقديم الخبر أو وجوب تأخيره...

وأما المقصود بالربط فهو ما نلاحظه من عود الضمير، ووظائف حروف المعاني الداخلة على المفردات والجمل من عطف أو استثناء أو استدراك أو شرط أو تقديم لأحد الأجوبة، أو غير ذلك»<sup>(١)</sup>.

فهل ترى في شيء ممّا ذكره ما يصلح أن يُسمّى قريظة في مفهوم علمائنا؟ إن ما أورده تحت قريظة التّضام ما هو إلا قواعد نحويّة وضعيّة، لا يُعرف أحدٌ يسمّي شيئاً منها قريظة، وما أدرجه في قريظة الربط يُميّز فيه العلماء بين ما هو الأصل والقاعدة والوضع، وما يخالفه بقريظة: فالضمير يعود على أقرب مذكور، ويجوز مع القريظة أن يكون للأبعد<sup>(٢)</sup>، وحروف المعاني لكلّ منها معنى موضوعة له، وتدُل على غيره بالقريظة<sup>(٣)</sup>، وأمّا أن تُسمّى دلالة ذلك كلّ قريظة فهذا ممّا لا يُعهد.

(١) مقالات في اللغة والأدب ٢/٤٢، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣-٢٢٦، والأصول ٢٩١، والبيان في روائع القرآن ١/٨٣-١٦١.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٤، وانظر ما سلف ١٧-١٨.

(٣) انظر الخصائص ١/٣٤٨-٣٤٩، وتفسير الرازي ٨/٢١، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٤٤، ومغني اللبيب ٣/٥٥٣، ومضت النقول فيها سلف ١٧-١٨.

ومما سَمَّاهُ قرينةً ودلالته غيرُ وضعيَّةٍ قرينةُ التنغيم<sup>(١)</sup>، وهي عنده: «الإطارُ الصوتي الذي تُقالُ به الجملة في السِّياق»<sup>(٢)</sup>، وما ذكره فيها يناسبُ مفهومَ القرينةِ عند علمائنا، ولهذه القرينةُ أمثلةٌ قليلةٌ في مؤلِّفاتهم، وتكلَّموا في دلالتها بوصفها إحدى القرائن<sup>(٣)</sup>، وإن كانت عندهم داخلةً في قرائنِ الأحوالِ.

وكثيرٌ ممَّا ذكره في قرينةِ السِّياق يدخلُ في مفهومِ القرينةِ عند القدماء<sup>(٤)</sup>، إذ تكون دلالتها غيرَ وضعيَّة، وشيئاً خارجاً عن ذاتِ المُستدلِّ عليه.

وكلامه في قرائنِ الأحوالِ برُمَّته داخلٌ تحت الدِّلالة غيرِ الوضعية، ولا يكادُ يخرجُ عن كلامِ القدماءِ فيه، إلَّا في الأمثلةِ، وعَرَّضَ بعضُ المقاماتِ الاجتماعية التي لم يكن ذكُّها معهوداً عندهم<sup>(٥)</sup>.

فهذا الاختلافُ في مفهومِ القرائنِ عنده جعلَ كلامه فيها مضطرباً، فلا يُدرى أيريدُ بها ما استقرَّ عند القدماءِ أم يريدُ بها مفهوماً آخر.

وزاد هذا الاضطرابَ أنَّ بعضَ تطبيقاته على القرائنِ لا يلائمُ كلامه النظريَّ عنها في بعضِ المواضع، فبعد أن ساقَ ما نُقِلَ آنفاً من بيانِ مفهومِ قرينتي التَّضامِّ والرِّبْطِ شفعَ ذلكَ بأمثلةٍ لا ينطبقُ كلامه فيها على معنى هاتينِ القريبتينِ، فأكثرُ ما وردَ في الأمثلةِ استدلالٌ بالقرائنِ على معانٍ غيرِ وضعيَّة: كخروجِ الخبرِ إلى الإنشاء<sup>(٦)</sup>، واستعمالِ الاستفهامِ في الإنكارِ والتَّقريرِ والتَّعجُّبِ<sup>(٧)</sup>، وعودِ الضميرِ على خلافِ الأصلِ<sup>(٨)</sup>، وغير ذلك مما يحتملُ غيرَ ما وُضِعَ له<sup>(٩)</sup>،

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٦-٢٣١، والأصول ٢٩١، ومقالات في اللغة والأدب ١/٣٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٢/٣٧٢، والمحتسب ٢/٢٠٨-٢١١، وانظر ما سيأتي ١٠٩-١١٠.

(٤) انظر مقالات في اللغة العربية والأدب ٢/٦٥-٨٦، والبيان في روائع القرآن ١/١٦٣-١٧٤.

(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨، ١٩١، ٣٣٧-٣٥٢، والأصول ٢٩٣.

(٦) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/٤٢-٤٣.

(٧) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/٤٣-٤٤.

(٨) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/٤٩-٥١.

(٩) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/٤٦-٤٩، ٥١-٦٤.

واستدلَّ على ذلك بما يحتفُّ بالكلام من القرائن، استدلالاً لا يرجع إلى أصلِ الوضع، وهذا يخالف ما ذكره في مفهوم القرينتين، إذ جعلها تدلّان على ما وُضِعَ من القوانين اللغويّة المستمدّة من استقراء كلام العرب<sup>(١)</sup>.

إنَّ مصطلحاً استقرَّ استعماله عند القدماء على مدى عشرة قرونٍ، في فروع المعرفة المتنوعة كان حقيقةً بأن يزيدَ الدكتور تمام من عنايته ببيانِ مُرادِه من استعماله: فإمّا أن يسيرَ على مذهب القدماء فيه، وذلك بعد إيرادِ كلامهم في ضبطه وبيانِ حدوده، ومناقشتهم فيه؛ وإمّا أن يختطَّ لنفسه منهجاً مخالفاً، يبيّنه ويعرّفنا مراده بمصطلحه، مع التّنبية على أسبابِ مخالفته القدماء فيه؛ وإمّا أن يختار مصطلحاً آخر يجعله كبوساً لنظريته التي أرادَ إشادتها. صحيح أنّه لا مُشاحّة في الاصطلاح، ولكلُّ امرئٍ في اصطلاحه ما نوى، ولكن بعد البيان، ولاسيّما إذا كان المصطلحُ كثير الاستعمالِ والشُّيوع في تراثنا، فالأولى عند ذلك متابعة القدماء فيه، أو البحثُ عن مصطلحٍ آخر.

وعزوفُ الدكتور تمام عن بيان مصطلحه هذا، أو تأخّره في بيانه، مع تعدّد مفهومه عنده، أوقعَ مَنْ جرى على منهجه من الباحثين في إشكالاتٍ غير قليلةٍ، وحملهم على الاضطراب في ضبطِ المصطلح، كما سيأتي.

#### مصطلح القرينة عند أتباع الدكتور تمام حسان:

أحدثَ ما اختطّه الدكتور تمام من منهج في الدّراسات اللغويّة أثراً في كتاباتٍ جُملةٍ من الدّارسين، إذ حدّوا حدّوه في دراسة القرائن التي تكلمَ عليها، أو أفرادٍ واحدةٍ منها بالدّرس والتّمحيص، وافتتحت أكثرُ هذه الدراسات بمحاولات لتعريفِ القرينة، حملهم على ذلك ما يقتضيه المنهج العلمي من بيان المصطلحات التي يتناولها البحث، وتأخّرُ الدكتور تمام في ضبط مصطلحه. وسيعرّض البحث لبعض تلك المحاولات لبيان ما وقعَ فيها من إشكاليّ في تحديد مصطلح القرينة.

(١) انظر مقالات في اللغة والأدب ٤٢/٢.

وأول ما وُقِفَ عليه من تلك الدراسات بحثٌ بعنوان: نظرةٌ في قرينة الإعراب، نُشِرَ عام ١٩٨٤م، وظاهرٌ من عنوانه أنه يتناول إحدى القرائن اللفظية عند الدكتور تَمَّام، ولم يتعرَّض فيه الباحث لبيان مصطلحِ القرينة، ودرَسَ فيه ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وآراء العلماء في ذلك<sup>(١)</sup>، ومسألة تأثر النحو بغيره من اللغات<sup>(٢)</sup>، ولو أنه جعلَ عنوانه: نظرة في ظاهرة الإعراب، لكان أولى وأقربَ إلى الصَّواب، إذ لا موضع للقرينة في دراسته البتة.

ومن تلك الدراسات رسالةٌ بعنوان: القرائن المعنوية في النحو العربي، قُدِّمَتْ عام ١٩٩٦م، وصرَّح صاحبها بأنه أرادَ بها الاستدراك على الدكتور تَمَّام في هذا الضَّرْب من القرائن، فقال: «وما كتبه الدكتور تَمَّام حَسَّان... عن القرائن المعنوية تحت عنوان: قرائن التعلُّيق، منذ ما يربو على ثلاثين عامًا... هو محاولةٌ جادَّةٌ وجريئةٌ لتقديم نظريةٍ عربيةٍ تقوم على المعنى أساسًا... بيِّدَ أن تقسيمه للقرائن المعنوية خاصةً يعتريه قصورٌ ليس بالهين، ولم يُعَدَّ فيه نظرًا لا هو ولا مَنْ وَاكبه من الدَّارسين، اللهمَّ إلا ما نجده من نقدٍ عامٍّ أو متعجِّلٍ لبعض الدَّارسين، لا يلجُ في الموضوع بحثًا وتدقيقًا كما فُعِلَ في هذا الكتاب، وقد رَدَّدَ كثيرٌ من الباحثين العربِ تقسيمه للقرائن مُسلمينَ به دونما نقدٍ أو تمحيص، رغم ما يبدو عليه من نقصٍ أو اضطرابٍ في التحليل والتَّمثيل»<sup>(٣)</sup>.

فنقدُه عليه لم يمسَّ المصطلح، كما هو ظاهرٌ من كلامه، وإنما وُجِّهَ إلى تقسيمه هذا الضَّرْب من القرائن، غير أنه جعلَ بين يدي البحثِ تمهيدًا تعرَّضَ فيه لتعريفِ القرينة، فقال: «القرينة: لغةً: هي في الكلامِ كُلِّ ما يدلُّ على المرادِ أو المقصود. والقرينة: هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحُّص المدلولَ وتصرِّفه إلى المرادِ منه، مع منع غيره من الدُّخولِ فيه... ومفهومُ القرينة مُرادِفٌ لمفهوم الدليل... ومن هنا قال النُّحاة والبلاغيون: لا حذفَ إلا بدليلٍ أو قرينة، ولا

(١) انظر نظرة في قرينة الإعراب ٩-٢٥، ٣٢-٤٩.

(٢) انظر نظرة في قرينة الإعراب ٢٥-٣٢.

(٣) القرائن المعنوية في النحو العربي، المقدمة الصَّفحة ب.

تحوّل من الحقيقة إلى المجاز إلا بقريضة أو دليل، فاستعملوا المصطلحين، وعلى هذا كانت القريضة عندهم مساويةً للدليل»<sup>(١)</sup>.

وفي كلامه مغالطات كثيرة: فليست القريضة في اللغة ما ذكر، إذ لم يرد هذا المعنى في شيء من معجمات العربية<sup>(٢)</sup>، ويشبه أن يكون ما ذكره تعريف السعد والشريف الجرجاني القريضة في الاصطلاح<sup>(٣)</sup>، وهو لم يعول في تعريف القريضة لغة على معجمات العربية، وإنما عول على بعض الموسوعات التي لا تُغني في هذا الباب شيئاً<sup>(٤)</sup>.

وما أورده تعريفاً للقريضة، لم يوقف عليه في شيء من كتب الاصطلاح، ولا في المؤلفات التي استعملت القريضة، وقد عول فيه على ما عول في التعريف اللغوي.

وجعل القريضة مساويةً للدليل من غير أدنى فرقٍ بينهما؛ مُتَجَّأً بأنهما يتعاوران المحل نفسه في استعمال النحاة والبلاغيين. وهي حُجَّةٌ ضعيفةٌ؛ لأن ذلك إنما كان في المراحل الأولى لاستعمالها، ثم اتضحت المصطلحات، وصار للقريضة معنى يختلف عن معنى الدليل في كتب الاصطلاح<sup>(٥)</sup>، وإن كانت القريضة أحد الأدلة، غير أن لها ما يميّزها في المفهوم والاستعمال<sup>(٦)</sup>.

فانظر إلى رسالة خُصَّتْ ببحثٍ ضربٍ من القرائن يكون هذا نصيبها في ضبط المصطلح وتعريفه، لترى في أيّ المسالك ستمضي، وكيف سيُشاد بنائها على هذا الأساس الذي يدفع بعضه بعضاً، ولا تكاد أجزاءه تتماسك إلا ريثما تهوي معاً.

---

(١) القرائن المعنوية في النحو العربي ١٧.

(٢) انظر ما سلف ١٣-١٤.

(٣) انظر ما سلف ٢٢-٢٣.

(٤) عول على دائرة معارف القرن العشرين (وجدني)، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب. انظر

القرائن المعنوية في النحو العربي الحاشية ٣٥ من ص ١٧.

(٥) انظر ما سلف ٣٠-٣١.

(٦) انظر ما سلف ٢٢-٢٩.

إنَّ من أعجبِ العجبِ ألاَّ يرجِعَ مؤلَّفُ هذه الرِّسالةِ إلى معجمٍ لغويٍّ واحدٍ لينظرَ فيه معنى القرينة لغةً، وألاَّ يُعوَّلَ على واحدٍ من كتب القدماءِ ممَّن عرَّفها اصطلاحًا، وأغنى ذلك دَرَسًا وتمحيصًا.

ومن تلك الدِّراسات رسالةٌ بعنوان: قرينة التَّضامِّ في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، قدِّمت عام ٢٠٠٠م، وهي دراسة اختصَّت بإحدى القرائن اللفظية عند الدكتور تَمَّام حَسَّان، ومهد لها صاحبها بكلامٍ على مفهوم التَّضامِّ، معوَّلًا في ذلك على ما سبقه من دراساتٍ<sup>(١)</sup>، غير أنَّه لم يتعرَّض لتعريف القرينة التي اختارها عنوانًا لبحثه، سوى أنه ذكر بعض وظائفها، وعدَّد أقسامها التي ذكرها الدكتور تمام حسان<sup>(٢)</sup>.

وليس في هذه الدِّراسة ما له صلةٌ بمفهومِ القرينة في تراثنا، ولو أنَّ صاحبها جعل عنوانها: مفهوم التَّضامِّ في القرآن الكريم، لكان أدقَّ في الدِّلالة على مضمون بحثه.

ومن تلك الدِّراساتِ بحثٌ بعنوان: نظريةُ القرائن في التَّحليل اللغويِّ، المنشور عام ٢٠٠٧م، وصرَّح صاحبه بمطلبه ومعوِّله فيه بقوله: «يُحاوَلُ هذا البحثُ التَّأصيلَ لمصطلحِ القرائن ومرادفاته في التُّراث اللُّغويِّ، وينطلقُ من المنطلقاتِ التي وضعها حَسَّان أساسًا لفكرة القرائن»<sup>(٣)</sup>.

واستهلَّ بحثه بتعريف لمصطلحِ القرائن، فقال: «لا يبتعدُ المعنى الاصطلاحيُّ للقرائن كثيرًا عن المعنى اللغوي. فالمعنى اللغوي مأخوذٌ من (قرن) الذي يردُّ بمعانٍ كثيرةٍ منها: الوصلُ، والجمع، والشَّدُّ، والرَّبط، والمصاحبة، والتلازم، والالتقاء... أما المعنى الاصطلاحيُّ للقرائن فهو، تقريبًا، يدور حول هذه المعاني، ومدى ارتباطِ الكلماتِ بعضها ببعض، سواء أكان ذلك داخلَ الجُملة أم داخلَ السِّياق»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر قرينة التضام ٦-٩.

(٢) انظر قرينة التضام ١٤.

(٣) نظرية القرائن في التحليل اللغوي (بحث في مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب) ٢٨٣.

(٤) نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٨٤.

وأحال في المعاني اللغوية على المعجم الوسيط، ولم يُشر فيما سَمَّاه بالمعنى الاصطلاحيّ على شيءٍ من المصادر، ويبدو أنّه تعريفٌ جاء به من عند نفسه، أو أنّه استخرجه من عمل الدكتور تَمَّام، فهل يريد أنّه المعنى الاصطلاحيّ عنده لا عند القدماء، فلذلك هجرَ كُلَّ كتابٍ عَرَفَ القرينة عند القدماء؟ إنّ ذلك لا يُسلّمُ له؛ لما بيّنَ من إشكالِ المصطلحِ عند الدكتور تَمَّام، ولأنّ هذا الباحث استشهد بنصوصٍ من التُّراث وردَ فيها مصطلحُ القرينة على الوجه الذي عرفوه به، ليثبت بهذه النُّصوص أصالةَ المصطلحِ في تراثنا<sup>(١)</sup>، فكيف يُوصَلُ مصطلحًا اعتمدَ في مفهومه على المعاصرين، وتركَ معناه عند القدماء؟ ففي هذا من الاضطرابِ ما هو ظاهرٌ ظهورًا لا يحتاجُ معه إلى مزيد بيانٍ.

ومن تلك الدِّراسات كتابٌ بعنوان: المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، نُشر عام ٢٠٠٧م، أفردَ فيه صاحبه فصلًا للمستوى التركيبيّ في اللُّغة، وكان أكثر كلامه فيه على القرائن على منهج الدكتور تَمَّام، تعرّض فيه لتعريف القرينة، فقال: «تُطلقُ القرينةُ في اللُّغة على الفقرة، وهي فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذةٌ من المقارنة، وفي الاصطلاح: أمرٌ يُشير إلى المطلوب»<sup>(٢)</sup>.

وأحال الباحثُ في هذا الكلام على كتاب التّعريفات، وقد تصرّف في عبارته بما جعلها مختلفة الصِّدْر، وعبارة الشريف الجرجاني فيه: «القرينة: بمعنى الفقرة. وفي اللُّغة: فعيلة بمعنى المفاعلة...»<sup>(٣)</sup>، فانظر ماذا صنع الباحثُ بالعبارة، من غير أن يتنبّه على ما لحقها من فسادٍ، فالقرينة لا تُطلق في اللُّغة على الفقرة، بل هو أحد معانيها الاصطلاحية في باب السَّجع<sup>(٤)</sup>، ولفظ الشريف دقيقٌ في الدلالة على ذلك؛ لأنّ قوله: «وفي اللُّغة» يشير إلى أنّ ما قبلها ليس داخلًا في المعنى اللغويّ.

(١) انظر نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) المعنى وظلال المعنى ٣١٨، وفيه: «فعيلة بمعنى المفاعلة»، وهو تحريف.

(٣) التعريفات ٢٢٣.

(٤) انظر ما سلف ١٥.

ويؤخذُ عليه أَنَّهُ عَوَّلَ على تعريفِ الشَّرِيفِ الجرجاني، ولم يستقصِ سائر تعريفات القرينة عند غيره؛ لأنَّ وجوه التَّعْرِيفِ استقرَّت بعد ذلك، وقد مضى أَنَّ كثيرًا من الباحثين تعرَّضوا لتعريف الشَّرِيفِ بالنَّقْدِ؛ لأنَّهُ يُدْخِلُ في القرينة ما ليس منها، وهو أَقْرَبُ إلى تعريف الدَّلِيلِ منه إلى تعريف القرينة<sup>(١)</sup>، وأخشى أَن يكون الباحث انتقاه ليكون مُسْتَقِيمًا مع ما عَوَّلَ عليه من منهج الدكتور تَمَّام، وكان حريًّا به، إنَّ أَرَادَ ذلك، أَن يبيِّنَه.

ومن تلك الدَّرَاسَاتِ رسالةٌ بعنوان: القرينة الصوتية في النحو العربي، قُدِّمَتْ عام ٢٠٠٨م، وهي دراسةٌ مختصَّةٌ بإحدى القرائن اللفظية عند الدكتور تَمَّام، وقال صاحبُها في تعريف القرينة: «القرينة في اللُّغة: هي الدَّلِيلُ على الشيء، والعلامة عليه، لأنَّها تُقَارِنُ ما تدلُّ عليه وتصحبُه، والأصلُ فيها الاقترانُ الذي هو الاجتماعُ، ومن ثَمَّ استعملت في الاصطلاح مُرادًا بها ما يُعَيِّنُ الشيءَ ويدلُّ عليه أو ينوبُ عنه، أو ما يمحضُ الشيءَ ويمنعُه من الالتباسِ بغيره، سواءً أَكَانَ هذا الدَّلِيلُ حَسِيًّا أو معنويًّا. القرينةُ الصَّوتيةُ: هي الدَّلِيلُ الصَّوتي»<sup>(٢)</sup>.

لستُ أدري مَنْ أَيْنَ جاء بقوله: «القرينة في اللُّغة: هي الدليل على الشيء والعلامة عليه»، فلم يَرِدْ فيها وَقْفَ عليه من معجمات العربية<sup>(٣)</sup>، فليتنه وقفنا على المنهل الذي استسقى منه كلامه هذا. وأمَّا أَنَّ الأصل فيها الاقتران فهو أحد أصلين ذكرهما ابنُ فارس<sup>(٤)</sup>، وقد أحال عليه الباحث.

وأحال فيما أورده من تعريف اصطلاحِيٍّ على: التَّعْرِيفَاتِ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، والقرائن المعنوية في النحو العربي، وبالمقارنة بين ما ذكره وما ورد في هذه المؤلفات يظهر أَنَّهُ اعتمد على الأوَّل والثالثِ منها، وقد مضى نقدهما<sup>(٥)</sup>، وهذا ما حمَّله على أَن يقول:

(١) انظر ما سلف ٢٢-٢٣.

(٢) القرينة الصوتية في النحو العربي ٢٢.

(٣) انظر ما سلف ١٣-١٤.

(٤) انظر ما سلف ١٣.

(٥) انظر ما سلف ٢٢-٢٣، ٦١-٦٣.



«القرينة الصَوْتِيَّة: هي الدَّلِيلُ الصَّوْتِي»، فهو يُسَوِّي بين القرينة والدليل، وهما غيران<sup>(١)</sup>، ويبدو أنه لم ينتفع بها وردَّ في كشف اصطلاحاتِ الفنون والعلوم، إذ فيه أن دلالة القرينة غيرُ وضعيَّة<sup>(٢)</sup>، وهو لم يذكر ذلك ولم يتعرَّض له؛ فإمَّا أنَّه تعمَّد إغفاله لِمَا رآه يخالف ما اختطَّه في عمله، وما ارتضاه من مُتَابَعَةٍ مَن سبقه، وإمَّا أنَّه أشارَ إلى الكتاب في حواشيه من غير أن ينظر فيه، وكلا الأمرين حقيقٌ بالاجتناب.

ومن تلك الدراسات كتابٌ بعنوان: القرينةُ في اللُّغة العربيَّة، نُشِرَ عام ٢٠٠٩م، تابعتُ فيه مؤلَّفته الدكتور تَمَّام في استعماله مصطلح القرائن، وتقسيمه إياها، مع زيادةٍ في الترتيب، ومهدتُ لدراستها بتعريف القرينة، فقالت: «القرينةُ مُشْتَقَّةٌ من لفظ (قرن) وهذه اللَّفظة معانٍ متعدِّدة، وردتْ في متون المعجمات»<sup>(٣)</sup>، وعرضتْ ما جاء من ذلك في بعض المعجمات<sup>(٤)</sup>، ثم قالت: «أمَّا القرينةُ في الاصطلاح الكلامي فهي: أمرٌ يُشير إلى المطلوب، أو ما يدلُّ على المراد»<sup>(٥)</sup>.

وأحالت على كتابِ التَّعريفات، وتعريفه القرينةَ فيه من النَّقْص ما لا يصحُّ معه أن يعوَّل عليه في دراسةٍ مُتخصِّصةً بهذا المصطلح<sup>(٦)</sup>، وكان الأولى بالباحثة استقصاء تعريفات القرينة الواردة في التُّراث، للوقوف على حقيقة معناها، ولاسيما أنها عرضت لبعض نصوص استعماله في تراثنا<sup>(٧)</sup>.

وليس من قبيل المصادفة أن تعوَّل أكثر هذه الدِّراسات على تعريف القرينة عند الشَّريف الجرجاني، أو على ما يُشبهه في مؤدَّاه، فكأنَّهم رأوا أن هذا التَّعريف بما فيه من انخراقِ حدوده، وامتداده إلى حمى غيره من المصطلحات، كالدَّلِيل والدَّلالة، يُلائم ما مشوا فيه من منهج الدكتور تَمَّام، وأنَّ ما استوى بعده من تعريفات لا يليق بذلك المنهج، بل ي نابذه ويُفسد أكثره.

(١) انظر ما سلف ٣٠-٣١.

(٢) انظر كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/١٣١٥، وانظر ما سلف.

(٣) القرينة في اللغة العربية ١٩.

(٤) انظر القرينة في اللغة العربية ١٩.

(٥) القرينة في اللغة العربية ١٩.

(٦) انظر ما سلف ٢٢-٢٣.

(٧) انظر القرينة في اللغة العربية ٢٠-٢١.

لقد بلغ من إغفال هذه الدراسات الاستقصاء في الوقوف على معنى هذا المصطلح أنهم جميعاً لم يتنبهوا على التعريف المتأخر للقرينة عند أستاذهم الدكتور تَمَام، وأعني بذلك منهم مَنْ صنع دراسته بعد تاريخ هذا التعريف، فهذا يدلُّ على التعجُّل والتَّقْلِيد الذي يمنع من التَّحْقِيق والنَّظَر الدقيق.

#### خاتمة:

ظهر أنَّ استعمالات القرينة في اللغة مُشتملةٌ على معنى المُصاحبة، وتبيَّن أنَّ تعريفَ القرينة في الاصطلاح ظهر متأخراً في منتصف القرن الثامن الهجري، غير أنَّه سبق بنصوصٍ قديمةٍ تشتملُ على ضوابطه التي بُني عليها تعريفه، حتَّى إنَّ كثيراً منها يفوق التَّعريفات في وضوحه، وتأديته معناه.

وتبيَّن أنَّ تلك التَّعريفات لا يخلو أكثرها من اعتراضاتٍ على جهةٍ من جهاته، فإمَّا أن يكون مُقصرًا عن معناه، وإمَّا أن يكون زائداً عليه يُدخِل فيه ما ليس منه.

وانتهى إلى أنَّ مفهومَ القرينة ظهر مبكراً عند سيبويه وغيره من المتقدمين، وكانوا يُعبِّرون عنه بما يُرادفه كالدليل والدلالة والحال والمقام والسِّياق، ووقع أوَّلُ تصريح به عند ابن جنبي في كتابه الخصائص، ورُجِّح أنَّه أخذ المصطلح من علماء الأصول، لتقدمهم إلى ذكره، وصلة ابن جنبي بهم، وميله في كتابه هذا إلى بعض مسألتهم، بدليل أنَّه لم يُصرِّح به في سائر كتبه التي وُقِفَ عليها.

وتكشَّف بالبحث أنَّ مرحلة متأخري البلاغيين التي انتشر فيها هذا المصطلح وذاع، أهمُّ مراحلها التي مرَّ بها؛ لأنَّ تعريفاته ظهرت فيها دون غيرها، ولأنَّ تفسير مرادفاته وبيان صلته بها إنما وقعت في مؤلفاته، فلا غناء لدارس تلك المصطلحات عن التَّعويل على كُتب هذه المرحلة من التَّأليفِ البلاغيِّ.

وبدا أنَّ الدكتور تَمَام حَسَّان لم يُبيِّن مراده بهذا المصطلح إلا بعد ثلاثة عقودٍ من استعماله والتَّعويل عليه، ليكون بديلاً عن نظرية العامل عند نحائنا، وتعريفه له يُخالف ما استقرَّ عند جميع مَنْ تكلم عليه من الأقدمين، وفي تطبيقاته اضطراب، فمنها ما يدخل تحت مفهومه عند علمائنا، ومنها ما لا يدخل فيه، وتبعه في ذلك غير قليلٍ من الدارسين.

## الفصلُ الثاني

### أنواعُ القرائنِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ: القرائنُ المِقالِيَّةُ

المَبْحَثُ الثاني: قرينةُ السِّياقِ

المَبْحَثُ الثالثُ: القرائنُ الحالِيَّةُ

## تمهيد:

لا بُدَّ من التَّنبيه على أنَّ حصرَ القرائن في تقسيمٍ يستغرق كلَّ أجزاءها أمرٌ صَعْبٌ جدًّا، وقد صرَّح بذلك البلاغيون وغيرهم<sup>(١)</sup>، حتَّى إنَّ الأصوليين مع شدَّةِ عنايتهم بالضَّبط في مصطلحاتهم قد اعترفوا بذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن الأدلَّة على صعوبة ذلك اختلافُ تقسيمها عندهم، فبعضهم يجعلها مقاليةً وحاليةً، والآخر يذهب إلى أنَّها لفظيةٌ ومعنويةٌ، وغيره يراها لفظيةً أو غيرَ لفظية<sup>(٣)</sup>، ومؤدَّى ذلك واحدٌ عندهم. فبعض القرائن التي ترجع إلى بدائه العقول لا تدخل تحت لفظ الحالية وتدخل تحت المعنوية، ولفظ المعنوية تُشكِّلُ معه هيئاتُ المتكلم والمخاطب وما يحيط بهما من الأحوال، ويختلطُ باللفظية؛ لأنَّ كثيراً من القرائن اللفظية تصيرُ عند إدراكها معنوية<sup>(٤)</sup>.

واجتهد هاهنا في تقسيم فيه جدَّةٌ من بعض الوجوه، ويحاول ضبط الأجزاء ما أمكن، فجعل المقالة قسامين: ما يدلُّ بلفظه على ما يُشاكله، وما يدلُّ بمعناه على المراد في غيره، تأثراً بصنيع البلاغيين في تقسيم علم البديع قسامين: لفظي يدخل فيه الجناس ونحوه، ومعنوي يدخل فيها فنون التناسب والتضاد؛ وجعل قرينة السياق قسماً على حياله مع قربها من المقالة؛ لخصوصية في دلالتها، ولكثرة القضايا المتعلقة بمصطلح السياق، ولتعدد مفهومه؛ وقسم الحالية ثلاثة أضرب: المتكلم والمخاطب والأحوال المحيطة، وجعل لكلِّ منها أقساماً يُحسبُ أنَّ بعضها جديد مبتكر.

(١) انظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣٠، والإيجاز لأسرار الطراز ١٢٤، وشرح المفتاح للسعد اللوح ١٠٤/أ، والبرهان في

علوم القرآن ٢/٢١٦، وحاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٨٥.

(٢) انظر البرهان في أصول الفقه ١/٥٧٥، والمستصفي ٢/١٥٢.

(٣) انظر المنزح البديع ٢٩١، والإيضاح ١٠٥، والإيجاز لأسرار الطراز ٢١٨، وشرح المفتاح للسعد اللوح ١٠٣/أ،

والبرهان في علوم القرآن ٢/٢١٥-٢١٦.

(٤) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ٢٢١.

## المَبَحْثُ الأوَّلُ

### القرائنُ المقاليَّةُ

وهي أكثر أنواع القرائن استعمالاً؛ لأنَّها تكونُ مذكورةً مع الكلام الذي يُستدلُّ على المراد منه، ولهذا قال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) عنها: «وهي الأغلبُ وقوعاً، والأكثر وضوحاً»<sup>(١)</sup>، وقلَّما تغيبُ عن الكلام إلا أن يكونَ مبتوراً بترًا ظاهرًا، كالأبيات الفرَّدة التي لا تستقلُّ بمعناها، وبعض العبارات الوجيزة المنقولة مقطوعةً عن سياقها؛ لأنَّ القرائن المقاليَّة تُؤخذُ من المحيط اللُّغويِّ للعبارة المقصودة بالتَّحليل، فإذا ضاقَ ذلك المحيط قلَّ احتمالُ الوقوفِ على قرائنٍ تُعين على الوصول إلى المراد.

وقد عوَّل علماءُ العربيَّة والتَّفسير على هذه القرائن تعويلاً ظاهرًا، مُنذ ظهور القرائن مفهوماً في تلك المؤلَّفات إلى المرحلة التي شاعَ فيها المصطلحُ وانتشر، وتوسَّعوا في الاعتماد عليها فكثرت أمثلتها، ويمكنُ ردُّها إلى ضربين:

#### ١ - القرائن الدَّالَّة بلفظها:

وهي التي تدلُّ بلفظها على ما يماثلُه أو يقاربه في الاشتقاق، وأكثر ما تُستعمل في الدلالة على المحذوف. فمن الأمثلة على القرينة اللفظية الدَّالَّة على ما يماثلها العبارة المشهورة: «زيدٌ منطلقٌ وعمرو»<sup>(٢)</sup> أي: منطلقٌ، فحذفَ لقيام القرينة من الجُملة السَّابقة<sup>(٣)</sup>. وقولُه تعالى: ﴿أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرٍِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، إذا حملته على تقدير: النارُ شرٌّ من ذلكم<sup>(٤)</sup>، فكان ما ذُكر في السَّابق قرينةً على المحذوف، وفي هذا المثال دلَّت ثلاثُ كلماتٍ على ما يماثلها.

(١) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/٢٠٣.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٣٠٦، والإيضاح ١٧٠، والمطوَّل ١٤١.

(٣) انظر شرح المفتاح للسَّعد اللوح ٧٥/ب.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٣٠٦.

ومن الأمثلة على القرينة اللفظية الدالة على ما يُقارَبُ لفظها في الاشتقاق قوله تعالى:  
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ  
إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [يس: ٤٥-٤٦]، إذ قدّر البلاغيون جواب الشرط: «أعرضوا»، بقرينة قوله  
بعده: ﴿مُعْرِضِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فلفظ ﴿مُعْرِضِينَ﴾ دلّ على ما يُقارَبُ في الاشتقاق وهو الفعل المقدّر.

والأمثلة على ذلك قديمة، ففي كلام سيويه (ت ١٨٠هـ): «ومثل ذلك قول العرب: (من  
كذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ)، يريد: (كَانَ الكَذِبُ شَرًّا لَهُ)، إِلَّا أَنَّهُ استغنى بأنَّ المخاطَبَ قد عَلِمَ أَنَّهُ  
الكَذِبُ، لقوله: (كَذَبَ) في أوَّل حديثه»<sup>(٢)</sup>.

وتعرّض السكاكي (ت ٦٢٦هـ) لبعض أقسام القرائن المقالية<sup>(٣)</sup>، وتابعه على ذلك محمد بن عليّ  
الجرجاني (ت بعد ٧٢٩هـ) مع زيادة في الضبط<sup>(٤)</sup>، وأكثر ما أورده منها يناسب هذا الضرب اللفظي  
من قرائن المقال، وفيها استقصاء لأبرز الأساليب التي ترد فيها، لذا سنعرّض لها هاهنا:

فمنها: «أن يُعطَفَ على المبتدأ اسم، خبرهما واحدٌ، فيكتفى بخبر المعطوفِ عليه، ويُحذف  
خبر المعطوف: سواءً عطِفَ قبل الخبر، كقوله<sup>(٥)</sup>:

فإني وقيارٌ بهالغريبُ

أي: إني لغريبٌ وقيارٌ كذلك، فيكون الكلام جملتين...

(١) انظر الكشاف ٣/ ٣٢٥، والإيضاح ٢٩٢، والإشارات والتنبيهات ١٤٩، والمطوّل ٢٨٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩١.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣١.

(٤) انظر الإشارات والتنبيهات ٦١-٦٤.

(٥) ضابغ بن الحارث البرجمي، وهو عجز مطلع كلمة له في الأصمعيات ١٨٤، وصدوره فيها:

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

ويروى بلا حرم، ويجوز نصب «قيار»، لكن يفوت به التمثيل هاهنا. انظر الكتاب ١/ ٧٥، ومعاني القرآن للفرّاء

٣١١/١، والكامل ١/ ٤١٦، والمطوّل ١٤٠.

أَوْ يُعْطَفَ بَعْدَ الْخَبْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعَدَّتِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤]، أي: واللّائي لم يحضن مثلهنّ<sup>(١)</sup>.

فكلمة «لغريب» الواقعة خبراً لـ «إن» قرينة على تقدير مثلها خبراً لـ «قيار»، وكذلك جملة ﴿فَعَدَّتِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ قرينة على أنّ المحذوف يماثلها في الجملة الثانية.

ومنها: «أَنْ يُوصَفَ الْمَبْتَدَأُ بِصِفَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْخَبْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ١٩]، أي: صبرٌ جميلٌ أجملٌ لي»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الصّفة قرينة على تعيين محذوفٍ يقاربهما في اللفظ وهو «أجمل»، وذلك في رأي من ذهب إلى أنّ المحذوف في الآية هو المُسند، ومن رجّح أنّ المحذوف هو المُسند إليه على تقدير: «أمري صبرٌ جميلٌ» لم تنفعه هذه القرينة؛ لأنها لا تدلُّ عليه، فله على ذلك المحذوف قرائنٌ أخرى<sup>(٣)</sup>.

ومنها: «أَنْ يَقَعَ الْكَلَامُ جَوَابًا لِسُؤَالٍ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْخَبْرِ، كَمَنْ يَسْأَلُ: هَلْ لَكَ أَحَدٌ؟ إِنَّ النَّاسَ إِلْبٌ عَلَيْكَ؛ فَتَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا، أَي: لِي زَيْدًا وَعَمْرًا»<sup>(٤)</sup>.

فشيبه الجملة «لك» المذكور في السؤال قرينة على أنّ ما حُذِفَ من الجواب يشبهه ويقاربه، وهو «لي».

ومنها: «أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥ / الزمر: ٣٨]، أي: خَلَقَ اللَّهُ. وقوله:

(١) الإشارات والتنبيهات ٦٢.

(٢) الإشارات والتنبيهات ٦٢.

(٣) انظر الكشاف ٢/٣٠٨، ومفتاح العلوم ٣٠٧، والإيضاح ١٧٢، والمطول ١٤٢، ونوقشت المسألة في: التفتازاني وآراؤه البلاغية ٢٣٣-٢٣٥.

(٤) الإشارات والتنبيهات ٦٣.

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣] أي: نَزَّلَ اللهُ<sup>(١)</sup>.

فالمحذوف في الآيتين فِعْلٌ، والمرفوع المذكور فاعلٌ له؛ لأنَّ القرينةَ فيها فعليةٌ، فقدر المحذوفُ مُجانسًا لها، ويعضدُ هذا التقديرَ التصريحُ بالفعل في نظائر لم يقع فيها الحذفُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، فدلَّ ذكرُ الفعل في هذه الآية على تقديره فيما حُذِفَ منه في نظائرها<sup>(٢)</sup>.

ومنها: «أن يلي حرف الشرط اسمٌ بعده فِعْلٌ، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، أصله: إن استجارك أحدٌ، كرر الفعل للتأكيد، ثم حذف المؤكِّد؛ لدلالة حرف الشرط على مطلق الفعل، ودلالة التأكيد على خصوصيته»<sup>(٣)</sup>.

فالفعل المذكور تفسيرًا للمحذوف قرينةٌ دالةٌ على أنَّ المفسر فعلٌ من جنس المذكور في لفظه، والمرفوع بعده فاعلٌ له، ويعضدُ هذه القرينة اختصاصُ حرف الشرط بالفعل<sup>(٤)</sup>.

وليست أقسامُ هذا الضرب من القرائن المقالية محصورةً فيما مضى، وإنما هي محاولةٌ من السكَّاكيِّ ومحمد بن علي الجرجاني لضبط بعضها؛ ولهذا قال السكَّاكيُّ: «وتلك القرائن كثيرةٌ، وأنا أضبط لك منها ما تستعين به على درك ما عسى يشدُّ عن الضبط»<sup>(٥)</sup>.

(١) الإشارات والتنبيهات ٦٣، وانظر مفتاح العلوم ٣٣٠، وتقدير أول الكلام: «أن يقع الكلام جواباً».

(٢) انظر المطول ١٤٤، والبحر المحيط ٧-٦/٨، والدَّر المصون ٥٧٥/٩.

(٣) الإشارات والتنبيهات ٦٣-٦٤، وانظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣٠.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/١٤١-١٤٢، وشرح الرضي على الكافية ١/١٩٩، ونَبَّه على أنَّ المثال يخرج مما نحن فيه عند من يجوز أن يكون الاسم المرفوع مبتدأً.

(٥) مفتاح العلوم ٢٣٩.



وقد يقع في الكلام لفظان مختلفان يصلح كلُّ منهما أن يكون قرينةً على محذوفٍ يجانسُه في لفظه، فمن ذلك قولُ ابنِ الشَّجَرِي (ت ٥٤٢هـ) ممثلاً لقرائن حذفِ الفعل: «ودليلُ اللَّفْظ كقولِ الشَّاعِر<sup>(١)</sup>»:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ      بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقَنَّعَا

أراد: لولا عددتُم أو تعدُّون الكَمِيَّ، وإن شئتَ قدَّرت: لولا عقرتُم أو تعقروُن، بدلالة العقرِ عليه<sup>(١)</sup>.

فجعل الفعل «تعدُّون» قرينةً على تقدير فعلٍ مضارعٍ مثله يُنصب ما بعد «لولا» به، أو ما يُقاربه وهو الماضي «عددتُم»، ولهذا قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «لأنَّ القرينةَ المُصَحَّحَةَ للحذفِ (تعدُّون)»<sup>(١)</sup>، وهذا ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء<sup>(١)</sup>. واجتهد ابن الشَّجَرِي في تقدير فعلٍ آخرٍ يدل عليه لفظ «العقر»، ولعله شيء انفرد به، وسياق البيت يحتمله، وإن كان الأوَّل أوضح منه وأقرب.

وقد تقع في الكلام مُجملتان مختلفتان تصلحُ كلُّ منهما أن تكون قرينةً على جملةٍ محذوفةٍ تجانسُها في لفظها، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا نَذْهَبُ نَفْسًا عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: ٨]، فقدَّر العلماءُ المحذوفَ فيه على وجهين:

(١) هو جرير. انظر ديوانه ٩٠٧/٢، والخصائص ٤٧/٢، ونُسب إلى الأشهب بن رُميلة في: مجاز القرآن ١/٥٢، ٣٤٦، وهو بلا نسبة في: الكامل ١/٣٦٣، وكتاب الشعر ١/٥٧، ولحققيهما فضل تحريج. والنيب جمع ناب: الناقَة المُسِنَّة، والضوْطَرَى: الرَّجُل الضخم الذي لا غناء عنده. لسان العرب (ن ي ب/ ض ط ر).

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٢٦/١.

(٣) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢٢٨.

(٤) انظر مجاز القرآن ١/٥٣، ١٩١، ٣٤٦، والكامل ١/٣٦٣، والإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢٢٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٤٧٠، ومغني اللبيب ٣/٤٥٥، وفيه: «وقول النحويين: (لولا تعدُّون) مردودٌ؛ إذ لم يُرد أن يحصَّهم على أن يعدُّوا في المُستقبل، بل المرادُ توبيخُهم على تركِ عدِّه في الماضي، وإنَّما قال: (تعدُّون) على حكاية الحال، فإن كان مرادُ النحويين مثل ذلك فحَسَنٌ».

الأوّل: أفمن زَيْنٍ له سُوءِ عَمَلِهِ كَمَن هَدَاهُ اللهُ، بقرينة قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾؛ والثاني: أفمن زَيْنٍ له سُوءِ عَمَلِهِ ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً، بقرينة قوله: ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾<sup>(١)</sup>، فدلّت كُلُّ جُمْلَةٍ عَلَى مَقْدَرٍ يَقَارِبُهَا فِي لَفْظِهَا، وَالْوَجْهَانِ يَحْتَمِلُهُمَا سِيَاقُ الْآيَةِ.

## ٢ - القرائنُ الدالّةُ بمعناها:

وهي قرائن لا تدلُّ بحروفها على ما يماثلها، بل تدلُّ بمعنَى فيها على تعيين محذوفٍ أو غرضٍ مقصودٍ في غيرها، أو غير ذلك مما يدخل فيه عملُ القرائن. ويمكنُ أن يُجَعَلَ هذا الضَّرْبُ مِنَ الْقَرَائِنِ الْمُقَالِيَّةِ قَسْمَيْنِ: مَا يَدُلُّ بِمَعْنَاهُ عَلَى مَا يَنَاسِبُهُ فِي الْمَعْنَى بِجِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ التَّنَاسُبِ، وَمَا يَدُلُّ بِمَعْنَاهُ عَلَى مَا يَضَادُّهُ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ بِالْتَّمَثِيلِ لِكُلِّ مِنْهُمَا.

### أ - الدلالةُ بالتَّنَاسُبِ:

وذلك بأن يدلَّ اللَّفْظُ فِي غَيْرِهِ عَلَى مَا يَنَاسِبُ مَعْنَاهُ، كَقَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (ت ٣٧٧هـ): «أَضْمَرَ السَّحَابَ، وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهُ ذِكْرٌ؛ لِدَلَالَةِ ذِكْرِ الْبَرَقِ عَلَيْهِ، كَمَا أَضْمَرَ الرَّعْدَ لِدَلَالَةِ الْبَرَقِ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، فَالسَّحَابُ يَنَاسِبُ الْبَرَقَ، وَكَذَلِكَ الرَّعْدُ يَنَاسِبُهُ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ «الْبَرَقُ» قَرِينَةً عَلَى «السَّحَابِ» الْمَحذُوفِ، وَقَرِينَةً عَلَى «الرَّعْدِ».

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾<sup>(٢)</sup> فَقَالَ ابْنُ أَحَبِّتٍ حُبُّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿﴾ [ص: ٣١-٣٢]، دَلَّ «الْعَشِيُّ» وَ«التَّوَارِي بِالْحِجَابِ» عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ «الشَّمْسُ»، وَذَلِكَ أَنَّهَا أَوْصَافٌ ثَلَاثُمَا فِي هَذَا السِّيَاقِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْعَشِيِّ يَكُونُ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَزَوَالُهَا تَوَارِيهَا بِالْحِجَابِ<sup>(٣)</sup>، فَهَذِهِ قَرَائِنُ دَالَّةٌ بِمَعْنَى الْكَلَامِ لَا بِلَفْظِهِ.

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١٩٩، والكشاف ٣/٣٠١، ومفتاح العلوم ٣٩١، وشرح المفتاح للسعد اللوح ١٦٦/أ.

(٢) كتاب الشعر ٢/٤٦٥-٤٦٦، وانظر المحتسب ٢/٧٤-٧٥.

(٣) انظر أمالي ابن السجري ١/٨٩-٩٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٥، ومواهب الفتاح ١/٢٨٩.

وقد تكونُ هذه القرينةُ أداةً تدلُّ بمعناها على المرادِ في غيرها، كالأدوات التي تُصاحبُ المضارعَ، نحو: «السَّين» و«سوف» اللتين تدلَّان على أنَّ المراد به الاستقبال، و«الآن» و«السَّاعة» اللتين تجعلانه متمحِّضًا للحال<sup>(١)</sup>. وكذلك فعلا الشَّرط الماضيان قد يُقصد بهما الاستقبال «بقريته (إن)؛ لأنَّها تقلِّبُ معنى الماضي مُستقبلاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد تدلُّ معاني هذه الأدوات على خروج بعض الأساليب عن معناها الأصليِّ، كما في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

هَلِ الْوَجْدُ إِلَّا أَنْ قَلْبِي لَوْ دَنَا      مِنْ الْجَمْرِ قَيْدَ الرُّمَحِ لاحتَرَقَ الْجَمْرُ

إذ قال فيه المرزوقي (ت ٤٢١هـ): «قوله: (هل الوجد) استفهام لفظه ومعناه النَّفيُّ، بدلالة وقوعه إلا بعده، كأنه قال: ما الوجد، أو ليس الوجد إلا هذا الذي بي»<sup>(٤)</sup>، فمعنى النَّفي في «إلا» دلٌّ على خروج الاستفهام إلى النَّفي لِيتمَّ معنى الحَضْر في هذا الأسلوب.

وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

سَائِلُ فَوَارِسٍ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا      أَهْلُ رَأَوْنَا بَسْفَحِ القَاعِ ذِي الأَكْمِ

ففيه يقول ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ): «ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على (هل)، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تُلاقِ همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد. وهذا يدلُّ على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر»<sup>(٦)</sup>، فخرج الاستفهام إلى التَّقرير دلٌّ عليه معنى الاستفهام في الهمزة.

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/ ٩-١٠.

(٢) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/ ٢٤٤.

(٣) البيهقي لفائد بن منير القُشيري في الأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٦٧، ولأبي الطمَّحان القيني في محاضرات الأدباء ٣/ ١٦٢، ولرجلٍ من بني ربيعة في سمط اللآلي ١/ ٤٠٣.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٦٧.

(٥) هو زيد الخيل الطائي، انظر ديوانه ١٠٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١، والخصائص ٢/ ٤٦٥، وفيها: «بسفح القُف».

(٦) الخصائص ٢/ ٤٦٥.

وقد تدلُّ معاني هذه الأدواتِ على المحذوفِ وتُعِينُهُ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَتْلِهِ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، إذ دلَّ معنى الغاية في «حتى» على خبر «لا أبرح» المحذوف؛ قال الزمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ): «فإن قلت: ﴿لَا أَبْرَحُ﴾ إن كان بمعنى لا أزل من: برح المكان، فقد دلَّ على الإقامة لا على السفر، وإن كان بمعنى لا أزال فلا بُدَّ من الخبر؛ قلت: هو بمعنى لا أزال، وقد حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحالَ والكلامَ معًا يدلَّان عليه: أمَّا الحالُ فلائها كانت حال سفر، وأمَّا الكلامُ فلأنَّ قوله: ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ غايةٌ مضروبةٌ تستدعي ما هي غايةٌ له، فلا بُدَّ أن يكونَ المعنى: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البحرين»<sup>(١)</sup>، فلما كانت «حتى» لانتهاء الغاية<sup>(٢)</sup>، اقتضى ذلك المعنى مُضِيًّا يكونُ انتهاءُ غايته بلوغَ مجمعِ البحرين، وذلك لا يتمُّ إلا بتقدير الخبر دالًّا على السيرِ إلى تلك الغاية.

وقد تكون القرينةُ جملةً تدلُّ بمعناها على المراد، كما في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا      وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإنَّ قوله: «ارحل» يدلُّ على كمالِ إظهارِ الكراهةِ لإقامته «بقريتهِ قوله: (وإلا فكن في السرِّ والجهرِ مُسْلِمًا) فإنه يدلُّ على أنَّ المراد من أمره بالرحلة إظهارُ كراهةِ إقامته؛ بسبب مخالفةِ سرِّه العلن»<sup>(٤)</sup>، فهذا الفعل لا يدلُّ على أنَّه مأمورٌ بالرحيل لا يُبالي بإقامته، من غير كراهةٍ لها، بل يدلُّ على كراهةِ إقامته لسوئه، ولمصلحةٍ للأمر في رحيله<sup>(٥)</sup>.

(١) الكشَّاف ٢/ ٤٩٠.

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/ ٢٦٠.

(٣) البيت بلا نسبة في: مفتاح العلوم ٣٧٦، والإيضاح ٢٥٣، والمطوَّل ٢٥٥، وغيرها، ولمَّا أفض على نسبه، وقال العباسي: «ولا أعرفُ قائله». معاهد التنصيص ١/ ٢٧٨.

(٤) المطوَّل ٢٥٦، وانظر مفتاح العلوم ٣٧٦، والإيضاح ٢٥٣.

(٥) انظر مواهب الفتاح ٣/ ٤٣، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٤٣.

وتزيد القرينة على ذلك فتكون مجلاً تدلُّ بمعناها على المراد في غيرها، كما في قوله تعالى:

﴿أَفَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾ [المدخان: ١٣-١٤]،

فهذه الجمل المذكورة بعد جملة الاستفهام دلَّت على خروجه إلى غرض الاستبعاد؛ لأنَّ مَنْ جَاءَهُ الرَّسُولُ بِالآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، وَكَذَّبَ بِمَا جَاءَ بِهِ، تُسْتَبَعَدُ مِنْهُ الذِّكْرَى وَالْإِنَابَةُ، ولهذا قال السَّعْدُ (ت ٧٩٢هـ) في هذا الاستفهام: «فإنَّه لا يجوزُ حملُه على حقيقة الاستفهام، وهو ظاهر؛ بل المرادُ استبعادُ أن يكونَ لهمُ الذِّكْرَى، بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

ومثله ما ذهب إليه البلاغيون من أنَّ إسنَادَ الْفِعْلِ إِلَى اللَّيَالِي فِي شِعْرِ لَأَبِي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ مجازٌ عقليٌّ؛ لأنَّ الشَّاعِرَ مُوحِّدٌ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ ببيتٍ له وردَّ عَقِيبَ مَوْضِعِ الْمَجَازِ، يَكْشِفُ عَنْ عَقِيدَةِ الرَّجْلِ، فَهَذَا بَيْتٌ اسْتُدِلَّ بِمَعْنَاهُ عَلَى حَمْلِ مَا سَبَقَهُ عَلَى الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ، وَعَدَّ الْبَلَاغِيُونَ هَذَا الْبَيْتَ قَرِينَةً مَقَالِيَّةً<sup>(٢)</sup>.

وقد تكون هذه القرينة مجمَّلةً من المعاني الملائمة لما تدلُّ عليه، ولهذا قال السَّكَّاكِيُّ (ت ٦٢٦هـ): «واعلم أنَّ قرينة الاستعارة ربَّما كانت معنًى واحداً... وربَّما كانت معانيً مربوطاً بعضها ببعض»<sup>(٣)</sup>، وما ذكره يصلح في الاستعارة وفي غيرها.

وله أمثلة، منها واحدٌ أورده عبدُ القاهر في الكلام على قرائن الاستعارة، وذلك قوله: «مثال ذلك أنك إذا سمعتَ قوله<sup>(٤)</sup>:

تَرَنَّحَ الشَّرْبُ وَاعْتَالَتْ حُلُومُهُمْ      شَمْسٌ تَرَجَّلُ فِيهِمْ ثُمَّ تَرْتَجِلُ

(١) المختصر ٣٠٦/٢، وانظر ما سيأتي ٢١٢-٢١٣.

(٢) انظر أسرار البلاغة ٣٨٩-٣٩٠، ومفتاح العلوم ٥٠٤، والإيضاح ٩٩، ١٠٥، والإيجاز لأسرار الطراز ١٢٠، والمطول ٦٢-٦٣، وفي الثلاثة الأخيرة تصريحٌ بأنَّ القرينة مقالِيَّةٌ.

(٣) مفتاح العلوم ٤٨٤، وانظر الإيضاح ٤١٧-٤١٨، والمطول ٣٦٣-٣٦٤.

(٤) هو البحري. انظر ديوانه ١٧٢٠/٣.

= استدلتَ بذكر الشَّرْبِ، واغتيالِ الحُلومِ، والارتحالِ، أَنَّهُ أرادَ قَيْنَةً. ولو قال: (ترجَّلتَ شَمْسٌ)، ولم يذكر شيئاً غيرَه من أحوالِ الأدميين، لم يُعقلَ قطُّ أَنَّهُ أرادَ امرأةً إلا بإخبارٍ مُستأنَفٍ، أو شاهدٍ آخرَ من الشَّواهدِ<sup>(١)</sup>.

فهذه المعاني التي ذكرها الشاعر في سياق البيت تنهضُ قرينةً على الاستعارة، وهي جميعاً تُناسِبُ القَيْنَةَ التي تُجالِسُ هؤلاء القومِ، وتُغنيهم، وتستولي على أحلامهم، ثم تغادرهم صرعى، فمثل هذه المعاني لا تلائم شمسَ السماء، فكانت قرينةً على أن المرادَ بها المرأةً.

### ب - الدلالة بالتضاد:

وذلك بأن يدلَّ اللَّفْظُ في غيره على ما يضادُّ معناه، كما في قولِ عديِّ بن الرِّقاعِ<sup>(٢)</sup>:

فَأَوْرَدَهَا لَمَّا انْجَلَى اللَّيْلُ أَوْ دَنَا فِضَى كُنَّ لِلْجُونِ الْحَوَائِمِ مَشْرَبَا

إذ قال أبو عليِّ الفارسيُّ في تقديرِ فاعلِ الفعلِ «دنا»: «قوله: (أو دَنَا) فاعله لا يخلو من أحدِ شيئين: إمَّا أن يكونَ: دنا الانجلاء، فأضمَرَ الانجلاء؛ لتقدُّمِ دلالةِ الفِعلِ عليه... أو يكونَ أضمَرَ النَّهَارَ؛ لدلالةِ اللَّيْلِ عليه»<sup>(٣)</sup>.

والتَّقديرُ الثَّاني هو المرادُ بالتَّمثيلِ هاهنا، ومثل هذه الدِّلالة قد تخفى فلا يُتنبَّه على المحذوفِ فيلبسِ الكلامُ، وسيأتي لذلك أمثلة<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك نوعٌ يُسميه بعضُ البلاغيين قرينةً المُقابِلة<sup>(٥)</sup>، وصورته أن يُذكر طرفان فيهما معنى أو معانٍ متضادَّة، ويحذفَ من أحدِ الطَّرْفين معنى يُستدلُّ عليه بمذكورٍ يطابقه في الطَّرْفِ

(١) أسرار البلاغة ٣٢٠.

(٢) ديوانه ٢٢٨، وفيه من شرح ثعلب: «الفضية: الماء المستنقع... والجون: الحُمُرُ تضربُ ألوانها إلى السَّواد».

(٣) كتاب الشُّعر ٢ / ٥٣٤.

(٤) انظر ما سيأتي في خفاء القرينة ١٦٥-١٧٠.

(٥) انظر التَّسمية في: حاشية الفناري على المطول ١٢٩، ١١٨، والأطول ١ / ١٥٩، وتقرير الإنبائي ٢ / ٣١٦.

الآخر، كما في قول حِطَّانِ بْنِ الْمُعَلَّى<sup>(١)</sup>:

أَبْكَانِي الدَّهْرُ وَيَارُبَّهَا      أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي

إذ قال المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) في شرحه: «قوله: (بما يُرضي) يدلُّ على أنَّه أضمَرَ مع قوله: (أبكاني الدهر) شيئاً يكونُ في مقابلته، وحذف لأنَّ المراد مفهومٌ. والمعنى: أبكاني الدهر بما يُسَخِّطُ»<sup>(٢)</sup>.

فمقابلته الإبكاء بالإضحاك مع ذكر ما يُلائم الثاني وهو الإرضاء دلَّ على أنَّ في الطَّرْفِ الأوَّلِ محذوفاً يقابلُ هذا الملائم وهو الإسخاطُ. ويندرجُ هذا النوعُ تحت فنِّ الاحتباك أو الحذفِ المُقابلي<sup>(٣)</sup>.

ومنه قول أبي الطَّيِّبِ<sup>(٤)</sup>:

أَتَى الزَّمَانَ بُنُوهُ فِي شَبِيبَتِهِ      فَسَرَّهْمُ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

إذ قابل الشَّيبَةَ بالهَرَمِ، وذكر مع الأوَّلِ شيئاً يناسبُه وهو السُّرور، وترك ذلك في الثاني، فدلتِ المقابلةُ على أنَّه أراد المَسَاءَةَ مع الهرمِ، فيكون تقديرُ الكلام: وأتيناها على الهرمِ فساءنا<sup>(٥)</sup>. ولهذا النوع أمثلة أخرى ستأتي في الكلام على أثر القرائن في علم المعاني<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت له في: الزَّهْرَةَ ٢/٦٦٠، وسمط اللالي ٢/٨٠٣، والحماسة البَصْرِيَّة ٢/٧٦٩، ولخطَّاب بن المُعَلَّى في: شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٨٦، وشرح الحماسة للشتمري ٢/٧١٠، وأحشى أن يكون تحريفاً، وبلا نسبة في دلائل الإعجاز ٢٦٩، والإيضاح ٧٧.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٨٦.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/١٢٩، والإتقان في علوم القرآن ٣/١٨٢.

(٤) سيأتي تحريجه ٤٥٩.

(٥) انظر التقدير في: شرح الواحدي ٢/٧٢٣، والإيضاح ٢٩٧، والمطوَّل ٢٨٩.

(٦) انظر ما سيأتي ٢٢٤، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٦٠.

## المَبْحَثُ الثَّانِي

### قرينة السِّيَاقِ

يُعَدُّ السِّيَاقُ مِنَ الْقِرَائِنِ الْمُهَمَّةِ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ وَالْكَشْفِ عَنْ بِلَاغَتِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ مِنْ أَشْكَالِ الْمِصْطَلِحَاتِ فِي تَرَاتِنَا، وَهَذَا مَا جَعَلَ الْكَلَامَ يَكْتَرُ فِيهِ كَثْرَةً ظَاهِرَةً فِي عَصْرِنَا، عَبَّرَ عَنْهَا بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ بِقَوْلِهِ: «يَعْتَبَرُ مَفْهُومُ السِّيَاقِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الَّتِي أُسَالَتْ الْكَثِيرَ مِنَ الْحَبْرِ فِي الْفِكْرِ الْمُعَاصِرِ، وَبِالْخُصُوصِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ»<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ من أسبابِ هذا الإشْكَالِ:

أَنَّهُ لَمْ يُعَرَّفْ فِي كَشَافَاتِ الْمِصْطَلِحَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَا يَكَادُ يَوْجَدُ لَهُ تَعْرِيفٌ فِي مَوْلاَفَاتِ الْعُلُومِ الَّتِي اسْتُعْمِلَ فِيهَا، مَعَ تَقَدُّمِ زَمَنِ ظُهُورِهِ فِي تَرَاتِنَا، وَاتِّسَاعِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ، وَتَنَوُّعِ الْعُلُومِ الَّتِي عَوَّلَتْ عَلَيْهِ.

وَأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي تَرَاتِنَا بِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ: مِنْهَا مَا يَرْجَعُ إِلَى اللَّفْظِ، وَمِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ، وَهَذَا مَا جَعَلَ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ يَضْطَرُّونَ فِي فَهْمِهِ، وَيَخْلُطُونَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي الْمَتَنَوِّعَةِ، عَلَى نَحْوِ مَا سِيَأْتِي.

وَأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ مَفْهُومٌ صَعْبُ التَّحْدِيدِ، إِذْ تَتَنَوَّعُ صُورُهُ، وَيَضِيقُ وَيَتَّسَعُ بِحَسَبِ الْجِهَةِ الَّتِي يُنْظَرُ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَالْأَدَلَّةُ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهِ، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ<sup>(٢)</sup>، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «الْحَقِيقَةُ أَنَّ مِصْطَلِحَ السِّيَاقِ يَعْتَبَرُ مِنَ الْمِصْطَلِحَاتِ الْعَصِيَّةِ عَلَى التَّحْدِيدِ الدَّقِيقِ»<sup>(٣)</sup>، وَقَوْلِ آخَرَ: «وَمَسْأَلَةُ السِّيَاقِ مَتَى يَبْدَأُ وَمَتَى يَنْتَهِي؟ وَمَتَى يَتَدَاخَلُ وَيَتَشَابِكُ مَعَ سِيَاقٍ آخَرَ؟

(١) السِّيَاقُ: إِشْكَالِيَّةٌ قَدِيمَةٌ فِي أَضْوَاءِ جَدِيدَةٍ (بِحْثٍ فِي مَجَلَّةِ الْإِحْيَاءِ) ٦٢.

(٢) انْظُرِ الْبَحْثَ الدَّلَالِيَّ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ ٢٨، وَالْمَعْنَى بَيْنَ الْفَلْظِ وَالْقَصْدِ: فِي الْوِظَائِفِ الْمُنْهَجِيَّةِ لِلْسِّيَاقِ (بِحْثٍ فِي مَجَلَّةِ الْإِحْيَاءِ) ٩٩.

(٣) السِّيَاقُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَالْمَدَارِسِ اللَّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ (بِحْثٍ فِي مَجَلَّةِ الْإِحْيَاءِ) ٥٤، وَنَقَلَ صَاحِبُهُ عَنِ الْجَمَلَةِ مِنَ الْبَاحِثِينَ تَصَرِّحَهُمْ بِذَلِكَ.



وكيف يتفاعل السِّياق في نطاق المقام الواحد.. مسألة السِّياق هذه مسألةٌ عسيرةٌ شائكة، والعجلة في وضع ضوابطها وتقنين هذه الضوابط قد تنتهي إلى نتائج تجعل تركها دون ضبط أو تقنين أصلح وأوفق<sup>(١)</sup>. وهذا ما صرَّح به بعض الباحثين الغربيين في قوله: «ولا يمكن إذا إعطاء جوابٍ بسيطٍ عن السؤال: ما هو السِّياق؟»<sup>(٢)</sup>.

وأنَّ جملة من دارسي السِّياق لمَّا رأوا مفهومه مُشكلاً في تراثنا، راحوا يلتمسون معناه عند الغربيين، ولم يراعِ بعضهم اختلاف الثقافتين اللتين نشأ فيهما المصطلح ودرج، فازداد الإشكال واتسع، وهذا ما نبه عليه بعض المعاصرين، بعد أن اختار الدُّخول إلى دراسة السِّياق من باب التُّراث، بقوله: «إنَّ مدخلاً عربياً إسلامياً إلى بنية السِّياق يعني أننا منذ البداية نُنبه إلى... أننا حينما نستخدم مفردات الحداثة الغربية ذات الدلالات التي ترتبط بها داخل الواقع الثقافي والحضاري، نُحدِثُ فوضى دلالية داخل واقعنا الثقافي والحضاري، وإذا كُنَّا ننشد الأصالة فقد كان من الأحرى بنا أن ننحت مصطلحنا الخاص بنا، النَّابع من واقعنا بكلِّ مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل والنَّابع أيضاً من قوانيننا اللغوية وخصائصنا الحضارية؛ حتى لا ينطق النَّصُّ بما يتجاوز المراد»<sup>(٣)</sup>. وسيأتي بيان لما زادته التَّعويل على الغربيين من اضطراب في فهم السِّياق في تراثنا.

من أجل ذلك كان لا بُدَّ من ضبط هذا المصطلح والوقوف على معانيه، ومناقشة بعض مشكلات تحديده، قبل الاستدلال على كونه قرينة، وبيان طريقة دلالاته على المراد، والتَّمثيل جُملة من صوره التي يُعوَّل عليها في الاستدلال.

---

(١) التكرار بلاغة ٧١، والنُّقطنان منه.

(٢) اللغة والمعنى والسِّياق ٢٤٢.

(٣) المعنى والسِّياق بين الشافعي والشافعي: رؤية مقاصدية (بحث في مجلة الإحياء) ٩٢-٩٣، وانظر المرايا المُحدَّبة ٣٤.

## السِّيَاقُ لُغَةً:

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حَدُّ الشَّيْءِ»<sup>(١)</sup>، وَحَدُّ الشَّيْءِ فِيهِ تَتَابُعٌ وَجَرِيٌّ إِلَى غَايَةٍ، وَالسِّيَاقُ مَصْدَرُ الْفِعْلِ «سَاقَ»، وَلِهَذَا قَالُوا: سَاقَ الْإِبِلَ وَغَيْرَهَا يَسُوقُهَا سَوْقًا وَسِيَاقًا، وَقَدْ انْسَاقَتْ الْإِبِلُ وَتَسَاوَقَتْ إِذَا تَتَابَعَتْ. وَفِي حَدِيثِ أُمِّ مَعْبِدٍ: فَجَاءَ زَوْجُهَا يَسُوقُ أَعْنَزًا مَا تَسَاوَقُ، أَي: مَا تَتَابَعُ، كَأَنَّهَا لَضَعْفِهَا وَفَرَطِ هُزَاهَا تَتَخَاذَلُ وَيَتَخَلَّفُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ. وَالْمَسَاوَقَةُ: الْمَتَابَعَةُ<sup>(٢)</sup>.

وجعل الرَّخْشِيُّ (ت ٥٣٨هـ) من الاستعمالات المجازية لهذا الأصل قولهم: «هو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث. وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سَوَاقِهِ: على سرده»<sup>(٣)</sup>.

ومعنى الحَدُّ والتَّابِعُ ظاهرٌ في هذه الاستعمالات، وَفَسَّرَ السَّوْقَ بِالسَّرْدِ لِأَنَّ فِي كِلَيْهِمَا مَعْنَى التَّابِعِ، فَالسَّرْدُ فِي اللُّغَةِ: «تَقْدِيمَةُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ تَأْتِي بِهِ مَتَّسِقًا بَعْضُهُ فِي أَثَرِ بَعْضٍ مَتَّابِعًا... وَفَلَانَ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ سَرْدًا إِذَا كَانَ جَيِّدَ السِّيَاقِ لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وجاء في بعض المعجمات المعاصرة: «وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه»<sup>(٥)</sup>. فسياق الكلام تتابعه وجرّيه على أسلوب واحد، تشبيهاً له بسوق الإبل وانقيادها على سَمْتٍ وَاحِدٍ، لَا انْقِطَاعَ فِيهِ وَلَا اضْطِرَابَ، فَلَا يَتَخَلَّفُ بَعْضُ أَجْزَائِهِ عَنْ بَعْضٍ، وَهَذَا الْجَرِيُّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُجْرٍ وَغَايَةٍ يَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَسَيُوضَّحُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِي لِلْسِّيَاقِ.

(١) مقاييس اللغة ٣/١١٧.

(٢) انظر لسان العرب (س و ق).

(٣) أساس البلاغة (س و ق)، وقوله: «إليك يساق الحديث» مثّل. انظر كتاب الأمثال ٢٠٦، ومجمع الأمثال ١/٤٨، والمستقصى ١/٣٥٧.

(٤) لسان العرب (س ر د).

(٥) المعجم الوسيط (س و ق).

وورد هذا المعنى اللغوي في استعمالات علماء العربية، كقول الأمدى (ت ٣٧٠هـ):  
«والمعنى الذي بنى أبو تمام البيت عليه سياقة لفظه أن يقول»<sup>(١)</sup>، يريد بذلك تتابع الكلام  
وترتيبه؛ لأنّه موضع نقده عليه، بدليل قوله بعد ذلك: «وقد أغراه الله بوضع الألفاظ في غير  
موضعها من أجل الطباق والتجنيس»<sup>(٢)</sup>.

وقول ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): «لأنّه جاء مُزاوِجاً لرؤوس الآي على سياق خواتمها من أوّل  
السورة إلى ما بعد»<sup>(٣)</sup>، يعني أنّ هذه الآيات تتابعت على فاصلة واحدة، وجرّت عليها من غير  
أن تُداخلها فاصلة أخرى، فهي على أسلوب واحد في خواتمها.

وقول عبد القاهر (ت ٤٧١هـ): «أعجزهم مزايا ظهرت في نظمه، وخصائص صادفوها في  
سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مَضْرِب  
كُلِّ مثلٍ، ومَسَاقِ كُلِّ خبرٍ»<sup>(٤)</sup>، فكأنّه أراد بلفظ السّياق والمساق أسلوب التّرتيب والتّتابع على  
صورة مخصوصة، فيكون بذلك قريباً عنده من معنى النّظم، بدليل ذكره معه، ومقابلة المزايا  
بالخصائص.

وقول الزّخشي (ت ٥٣٨هـ): «وقد استغنّت بإرسال هذا الكلام الذي سياقه سياق المثل  
والحكمة»<sup>(٥)</sup>، فالذي يظهر أنّه أراد بالسّياق الأسلوب والطريقة التي جرى عليها الكلام،  
فقصد أنّها أخرجت الكلام على صورة المثل والحكمة.

وقول ابن الشّجري (ت ٥٤٢هـ): «ورد في سياقة الكلام مؤخراً ورتبته التّقديم»<sup>(٦)</sup>، فظاهر  
أنّه قصد بسياقة الكلام تتابعه وترتيبه.

- 
- (١) الموازنة ١/ ٢٣٩.
  - (٢) الموازنة ١/ ٢٣٩.
  - (٣) الخطاريات ١١٩.
  - (٤) دلائل الإعجاز ٣٩.
  - (٥) الكشّاف ٣/ ١٧٢.
  - (٦) أمالي ابن الشّجري ١/ ٨٩.

وقول العلويّ (ت ٧٤٩هـ): «فساق هذه الأمور على أحسن سياقٍ، وربّها على أعجب ترتيبٍ»<sup>(١)</sup>، ففسّر السياق بالترتيب.

وظهر من هذه النصوص أنّهم يستعملون اشتقاقاتٍ قريبةً من لفظ السياق، مثل: السّياقة والمساق، في معنى السياق نفسه.

### السّياق اصطلاحاً:

مضى أنّ أكثر المظانّ القديمة ضنّت علينا بتعريف اصطلاحيّ للسياق، ولعلّ هذا ما جعل جملةً من الدّراسات المعاصرة تُعوّل في ضبط المصطلح على ما كتبه الغربيون<sup>(٢)</sup>. غير أنّ بعض الباحثين المعاصرين وقفوا على تعريفين للسياق لاثنين من علماء البلاغة في المغرب<sup>(٣)</sup>، لم تشتهر كتبهما اشتهاً كتب المشاركة، بدليل ندرة النّقل عنهما، وقلة العناية بهما في حركة التّأليف التي قامت بعدهما، فلذا لم يدُر هذان التعريفان في كتب غيرهما، ولم تلتفت إليهما كتب الاصطلاحات التي بين أيدينا.

والتّعريف الأوّل للسّجلهاسيّ (ت بعد ٧٠٤هـ)، وذلك قوله: «والسياق هو: ربطُ القولِ بغرضٍ مقصودٍ على القصد الأوّل»<sup>(٤)</sup>، والتّعريف الثاني لابن البناء المراكشيّ (ت ٧٢١هـ)، وذلك قوله: «سياق الكلام: وهو ربط القول بالغرض المقصود من غير تصريح به»<sup>(٥)</sup>.

ويستفاد من هذين التعريفين أنّ مفهوم السياق مُرتبطٌ بثلاثة أمور:

الأمر الأوّل: هو الغرض المفهوم من جملة الكلام، يُبيّن ذلك قولُ الزّخشي: «وإذا كان الكلامُ مُنصباً إلى غرضٍ من الأغراضِ جعلَ سياقه له وتوجّهه إليه كأنّ ما سواه مرفوضٌ

(١) الإيجاز لأسرار الطّراز ١٠٦.

(٢) انظر منهج السياق في فهم النص ٢٧-٢٨، ودور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ٢٥، والسياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٢-٦٣، والمناسبة في القرآن ١٢، ١٧.

(٣) انظر دلالة السياق ٤٨، والوحدة السياقية للسّورة في الدّراسات القرآنية ٣٠.

(٤) المنزع البديع ١٨٨.

(٥) الرّوض المربع ١٢٣.

مُطَرِّحٌ، ونظيره قولك: (حكَمَ السُّلطانَ اليومَ بالحقِّ): الغرضُ المَسوقُ إليه قولك: (بالحقِّ)؛  
 فلذلك رفضتَ ذَكَرَ المحكومَ له والمحكومَ عليه<sup>(١)</sup>، وقوله: «التَّقْدِيمُ دليلٌ على أَنَّ المُقَدَّمَ هو  
 الغرضُ المُتعمَّدُ بالذِّكْر، وأنَّ الكلامَ إنَّما سيقَ لأجله»<sup>(٢)</sup>، وقد يُعبَّرُ عن ارتباطِ السِّيَاقِ بالغرضِ  
 بمثلِ قوله: «لأنَّ الكلامَ مَسوقٌ لحفظِ القرآنِ كُلِّه»<sup>(٣)</sup>، أي: الغرضُ منه ذلك، ثُمَّ كَثُرَ في كلامِ  
 مَنْ بعده مثلُ هذه العبارة من نحو: «الكلامُ مَسوقٌ لكذا»، و«سِياقُ الكلامِ لكذا»، و«سِيَقُ  
 لكذا» وأمثالها<sup>(٤)</sup>، ويريدون بها الغرضَ المقصودَ من الكلامِ. ولهذا قال بعضُ الباحثين  
 المُعاصرين: «غرضُ المُتكلِّمِ هو القائِدُ الفعليُّ لسِياقِ الكلامِ، والمُوجِّهُ الحقيقيُّ له»<sup>(٥)</sup>.

والأمر الثاني: أنَّ ذلكَ الغرضُ لا يكونُ صريحاً في الكلامِ، ويؤيِّده قولُ السَّعدِ: «يُبدَلُ عليه  
 بصريحِ اللَّفظِ أو بسِياقِ الكلامِ»<sup>(٦)</sup>، وظاهرُ العطفِ يقتضي المُغايرةَ، ويبدَلُ على ذلكَ تطبيقات  
 السِّيَاقِ عندَ العلماءِ، فهي كُشفٌ عن أغراضٍ غيرِ صريحةٍ في الكلامِ<sup>(٧)</sup>.

وهذا الأمرُ واضحٌ في تعريفِ ابنِ البَناءِ بخلافِ تعريفِ السَّجلماسي<sup>(٨)</sup>، فكانَ قوله:  
 «بغرضٍ مقصودٍ على القصدِ الأوَّلِ» تقديرُه: بغرضٍ مقصودٍ زائدٍ على القصدِ الأوَّلِ، ويكونُ

(١) الكشَّاف ٣/٣١٨.

(٢) الكشَّاف ٣/١٥٨.

(٣) الكشَّاف ١/٥٩٧، وانظر مثلها فيه ٤/٢٩٩.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/١٦٠، ٢/٢٣٨، ٢٣٩، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٥/ب، والإيضاح ١١٥، ومفتاح  
 تلخيص المفتاح ٢٢٧، ومغني اللبيب ٢/٣٢٣، ٣/٣٩٤، والمطوَّل ٧٥، ١٤٢، وشرح المفتاح للسَّعدِ اللوح  
 ٤٢/ب، وحاشية الفناري على المطوَّل ٣٤١، والأطول ١/٣٠٤، ومواهب الفَتَّاح ٣/٢٣٦، ٢٥١، وغيرها، وانظر  
 دلالة السِّيَاق ٤٤-٥٠.

(٥) الوحدة السِّيَاقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٢٩.

(٦) المطوَّل ٣٤٤.

(٧) انظر ما سيأتي ٢٦٢، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣٢، وغيرها.

(٨) وظهر ذلك في كلام مَنْ وقف عليه من المُعاصرين: فسَّـر بعضهم قوله: «على القصدِ الأوَّلِ» بأنَّه: أولى (أوضح) من  
 القصدِ الأوَّلِ. انظر دلالة السِّيَاق ٥٠؛ وقال بعضهم بعد أن ساق تعريفَ ابنِ البَناءِ: «ويُقَدَّمُ السَّجلماسي تعريفاً  
 مقارباً لهذا التعريفِ، لكنْ في عبارة منطقيَّةٍ غامضةٍ». الوحدة السِّيَاقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٣٠.

مرادُه بالقصدِ الأوَّل: المعنى المفهوم من صريح اللفظ. ويمكن أن يُعدَّ تعريفُ ابنِ البَنَاءِ  
إيضاحًا لتعريفِ السَّجَلَمَاسِيِّ، بدليل تأثره به ونقله عنه<sup>(١)</sup>.

والأمر الثالث: أن ذلك الغرض هو المقصودُ الأصليُّ من الكلام، ويبيِّن ذلك قولُ السَّكَاكِيِّ  
(ت ٦٢٦هـ): «وقوله علت كلمته: ﴿لَا نَنخِذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا مَا هُوَ إِلَهُهُ وَوَحْدٌ﴾ [النحل:  
٥١]... شفع (إلهين) باثنين، و(إله) بواحد؛ لأنَّ لفظ إلهين يحتملُ معنى الجنسية ومعنى التثنية،  
وكذا لفظ إله يحتملُ الجنسية والوحدة، والذي له الكلامُ مَسُوقٌ هو العدد في الأوَّل والوحدةُ  
في الثَّاني، ففسَّر (إلهين) باثنين، و(إله) بواحد؛ بيانًا لما هو الأصلُ في الغرض»<sup>(٢)</sup>.

وقولُ الزَّرَكَشِيِّ (ت ٧٩٤هـ): «لأنَّ كونه حديثًا عن المؤمنين، بالعرض لا بالذات،  
والمقصودُ بالذات الذي هو مساق الكلام، إنما هو الحديث عن الكتاب»<sup>(٣)</sup>.

وقولُ البِقَاعِيِّ (ت ٨٨٥هـ): «فالغرض الذي سيقَّت له الفاتحة، وهو إثباتُ استحقاقِ الله  
تعالى لجميع المحامد وصفات الكمال، واختصاصه بملك الدنيا والآخرة، وباستحقاق العبادَةِ  
والاستعانة... فهو مقصودُ الفاتحة بالذات وغيره وسائلُ إليه»<sup>(٤)</sup>.

ولهذا قال بعض المعاصرين في تعريف السِّيَاق: «هو الكلامُ الذي خرجَ مخرجًا واحدًا،  
واشتملَ على غرضٍ واحدٍ، هو المقصودُ الأصليُّ للمتكلِّم، وما انتظمت أجزاءه في نسقٍ واحدٍ،  
مع ملاحظة أن الغرض من الكلام أو المعاني المقصودة بالذات هي العنصر الأساسي في مفهوم  
السِّيَاق»<sup>(٥)</sup>، وهذا من أحسن ما وُفِّعَ عليه من تعريفات السِّيَاق عند المعاصرين، إذ اشتمل  
على الأمور الثلاثة التي مضى ذكُّرها، بعبارة واضحة لا إشكال فيها.

(١) انظر المنزح البديع ١٩٦-١٩٨، ٢٠٢، ٣٠١، وقارن بالروض المريع ١٤٣-١٤٦، ١٤٦، ١٢٠. وانظر مقدمة تحقيق  
الروض المريع ٤٨-٥٠.

(٢) مفتاح العلوم ٢٨٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/٤٩، وانظر الكشَّاف ١/١٤٩، وحاشية الشَّريف الجرجاني على الكشَّاف ١/١٤٩.

(٤) نظم الدرر ١/٢٠-٢١.

(٥) دلالة السِّيَاق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم ٨٦، نقلًا عن كتاب الأدلَّة الاستثنائية عند الأصوليين ٢١٩.

وتُظهِر استعمالات العلماء معنى آخر للسياق، وهو ما يسبق الكلام وما يلحقه، مما اشتمل على قرائن تدلُّ على المراد منه. ويدلُّ على هذا المعنى قول السكاكي (ت ٦٢٦هـ): «لتقدّم حرف الاستفهام، المُستدعي فعلاً مدلولاً على معناه بقرائن مساق الكلام»<sup>(١)</sup>، وقول العزّ بن عبد السّلام (ت ٦٦٠هـ): «لدلالة سياقٍ متقدّم أو متأخّر»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «ولا بُدَّ أن يكون السّياق السّابق أو اللاحق دالّاً عليه ومُرشدًا إليه»<sup>(٣)</sup>، وقول الرّضي الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ): «ويتعيّن ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام»<sup>(٤)</sup>، وقول السّعد (ت ٧٩٢هـ): «واعترض المصنّف عليه بأنّه... ليس في السّياق ما يدلُّ... وأجيب بأنّه يدلُّ عليه ما قبل الآية»<sup>(٥)</sup>، وقول البقاعي (ت ٨٨٥هـ): «بتدبّر القرائن في السّياق»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «بما في السّياق من القرائن الدّالة عليه»<sup>(٧)</sup>، وقول العصام (ت ٩٤٥هـ): «القرينة عليه سوّك الكلام»<sup>(٨)</sup>، فهذه النّصوص دالة على أنّ السّياق هو ما اشتمل على القرائن المقاليّة.

وقال السّعد عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾

[البقرة: ٢٢]: «(وَمِنْ) في قوله: ﴿مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾ للتبعيض... لدلالة السّياق، والسّياق أعني:

﴿مَاءً﴾ و﴿رِزْقًا﴾، فَإِنَّ الْمَخْرَجَ بِبَعْضِ الْمَاءِ لِبَعْضِ الرِّزْقِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضَ الثَّمَرَاتِ»<sup>(٩)</sup>.

فاللفظ الذي يريد الاستدلال على المراد منه هو ﴿مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾، ولفظ ﴿مَاءً﴾ واقع فيما

(١) مفتاح العلوم ٣٥٩.

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ١٤.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز ١٥.

(٤) شرح الرّضي على الكافية ٣/ ١٧٨.

(٥) المطوّل ٢٣٦.

(٦) نظم الدرر ١٢/ ١٥٢.

(٧) نظم الدرر ٢٢/ ١٧٦.

(٨) الأطول ٢/ ٥١.

(٩) حواشي الكشّاف اللوح ٥١/ ب.

هو سابقٌ عليه، ولفظُ ﴿رِزْقًا﴾ ﴿﴾ فيما هو لاحقٌ به، وسَمَّاهما سياقًا، كما هو ظاهرٌ، فدلَّ ذلك على أنه أرادَ بالسياق في هذا الموضع ما سبقَ اللفظَ وما لاحقَ به من الكلامِ المُشتمِلِ على القرائنِ الدالَّةِ على المراد.

وقد نبَّه على هذا المعنى للسياق بعضُ المعاصرين<sup>(١)</sup>، وعبرَ عنه الدكتور تمام حسانَ بجملةٍ بديعة، وذلك قوله: «السياق: وهو مَسْرَحُ القرائنِ المقاليَّةِ»<sup>(٢)</sup>، ووردَ هذا المعنى في بعضِ ما تُرجم عن الغربيين من معاني السياق، كقول بعضهم: «السياق: هو مجموعُ الوحداتِ اللسانية التي تُحيطُ بعنصرٍ مُعيَّنٍ داخلِ سلسلةِ الخطابِ وتؤثِّرُ فيه»<sup>(٣)</sup>.

وذهب بعضُ الباحثين إلى أن لفظَ السياق إذا وردَ مصحوبًا بلفظِ السَّباق أُريدَ به ما يلحقُ الموضعَ المُستدَلَّ عليه في مقابلِ السَّباقِ الدالِّ على ما يسبقُه<sup>(٤)</sup>.

ويدفعُ هذا الرَّأي أئمها جاء مُتصاحبين مضمومًا إليهما ما يدلُّ على الكلامِ اللاحق، وذلك في قولِ البقاعي: «ولمَّا كانَ السِّيَاقُ والسَّباقُ واللَّحاقُ موصَّحًا للمُراد»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «وقد أرشدَ السِّيَاقُ والسَّباقُ واللَّحاقُ إلى أنَّ جوابَ القسمِ مُقدَّرٌ»<sup>(٦)</sup>، فهذا دليل على أنه مع مُصاحبتِه لفظَ السَّباقِ باقٍ على معناه الأوَّل: وهو ما سبقَ لأجلِه الكلامُ.

ويدفعُه أنَّ الإنبائيَّ (ت ١٣٠٦هـ) فسَّرَ السِّيَاقَ بالعرضِ المُسَوِّقِ له الكلام، مع ورودِه في صُحبةِ السَّباق، فقال: «لأنَّه لا يَناسبُ السِّيَاقُ؛ لأنَّ القصيدةَ في رِثاءِ شخصٍ مات... ولا السَّباق، أي: الكلامِ السَّابِق»<sup>(٧)</sup>، فربطَ لفظَ السِّيَاقِ بالعرضِ وهو الرِّثاء، ولم يُطلقه على ما يلحقُ الكلامَ.

(١) انظر دلالة السياق ٥١، والسياق: المفهوم، المنهج، النظرية (بحث في مجلة الإحياء) ٤٨.

(٢) الأصول ٢٩٣.

(٣) دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ٢٦، وأحال المؤلف في هذا التعريف على مرجع غريب.

(٤) انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٧٩، والسياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم (بحث في مجلة الإحياء) ٤١.

(٥) نظم الدرر ١٣/ ٢٣٨.

(٦) نظم الدرر ٢٢/ ٧٦.

(٧) تقرير الإنبائي ٢/ ١٩١.



ويدفعه أنه يخالف فهم غيرهم من المعاصرين، إذ قال بعضهم: «يتضام لفظ السياق مع لفظ السباق، ويفهم منه غالباً انصراف السباق إلى ما سبق من النص على موضع الإشكال أو الحكم، والسياق حينئذ يكون الغرض الذي سبق من أجله النص مدحاً أو ذمماً هجاءً أو فخراً»<sup>(١)</sup>، وقال آخر: «وهناك من فرق بين السياق والسباق، فاعتبر السياق: ما سبقت الآية من أجله، والسباق: ما سبق الآية»<sup>(٢)</sup>.

### هل تدخل دلالة الحال في مفهوم السياق؟

إن تتبع استعمالات السياق في كتب العربية والدراسات القرآنية يدل على أن هذا المصطلح يُطلق عندهم على دلالة الكلام، من غير أن يشتمل على دلالة الحال.

فمن ذلك قول الطبري (ت ٣١٠هـ): «وأولى ذلك عندي بالصواب قول من قال: عنى الله، جل ثناؤه، بقوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] أيام شهر رمضان؛ وذلك أنه لم يأت خبرٌ تقوم به حجة بأن صوماً فرض على أهل الإسلام غير صوم شهر رمضان، ثم نسخ بصوم شهر رمضان؛ وأن الله تعالى قد بين في سياق الآية أن الصيام الذي أوجبه، جل ثناؤه، علينا هو صيام شهر رمضان دون غيره من الأوقات، بإبانتته عن الأيام التي أخبر أنه كتب علينا صومها بقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]»<sup>(٣)</sup>.

فاستدل على المراد بالخارج عن الكلام وهو الأخبار، ثم استدلل بالسياق، وهو هنا الكلام الواقع بعد الموضع المستدل عليه، ويظهر من العطف أنهما دليلان منفصلان.

وقال في موضع آخر: «وإنما اخترنا التأويل الأول: لموافقته الأثر عن رسول الله ﷺ، مع دلالة ظاهر التنزيل على صحته، إذ كان في سياق الآية التي قبلها، التي حث الله فيها على النفقة في طاعته»<sup>(٤)</sup>.

(١) دلالة السياق ٤٦-٤٧.

(٢) السياق: المفهوم، المنهج، النظرية (بحث في مجلة الإحياء) ٤٨.

(٣) تفسير الطبري ٨٩٣/٢.

(٤) تفسير الطبري ٢٣٢٦/٣. وانظر أمثلة أخرى فيه ٩٧٢/٢، ٢٠٩٦/٣.

ومثل ذلك في عطف لفظ السِّيَاق على ما هو خارج عن الكلام قول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ):  
«وذلك قد يكون من خارج، وقد يكون معلومًا من نفس سياق الكلام»<sup>(١)</sup>. وقول العز بن عبد  
السلام (ت ٦٦٠هـ): «ومن ضروب التفسير ما يتردد بين... محامل كثيرة، يتساوى بعضها مع  
بعض، ويترجح بعضها على بعض، وأولى الأقوال ما دلّ عليه الكتاب في موضع آخر، أو السنّة، أو  
إجماع الأمة، أو سياق الكلام»<sup>(٢)</sup>. وقول الخَلْخَالِي (ت ٧٤٥هـ): «ولئن سلّم أنّه لا يدلُّ عليه السِّيَاق  
لا يلزم منه عدم علمهم؛ لأنّه نقل بعض أهل التفسير أنّهم كانوا عالمين به»<sup>(٣)</sup>.

وثمة نصوص كثيرة وردَ فيها عطف لفظ السِّيَاق على لفظ الحال أو المقام، كقول ابن  
الزَّمَلْكَانِي (ت ٦٥١هـ): «كان المعنى مترددًا بين احتمالين يُرشدُ إلى تعيين أحدهما سياق الكلام  
أو قرينة حال»<sup>(٤)</sup>، وقول السُّبْكِي (ت ٧٧٣هـ): «بما يقتضيه الحال وسياق الكلام»<sup>(٥)</sup>، وقول  
السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «مدلول عليه بسوق الكلام أو قرينة المقام»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «بقرينة المقام  
وسياق الكلام»<sup>(٧)</sup>، وقول الفَنَارِي (ت ٨٨٦هـ): «إذ لا قرينة فيها مُعيّنة للمقصود بحسب  
سياق الآية وسباقه، ولا بحسب الحال»<sup>(٨)</sup>.

وورد عطفه على سبب النزول، وهو من قرائن الأحوال، كقول الألوَسِي (ت ١٢٧٠هـ): «وفيه أنّ  
السِّيَاق وسبب النزول يبيان ذلك»<sup>(٩)</sup>. وقال الإِنْبَائِي (ت ١٣٠٦هـ) في شرح لفظ شأن النزول الوارد  
في كلام بعضهم: «يريدُ بالشَّأن ما يعمُّ سبب النزول... وسياق النزول... وقد تقرّر في الأصول أنّ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٩.

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ٢٢٠.

(٣) مفتاح تلخيص المفتاح ٣٥٣.

(٤) التبيان في علم البيان ٩٤.

(٥) عروس الأفراح ١/٣٩٨-٣٩٩.

(٦) شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ١٦٥/أ، ومثله في اللوح ١٩٥/أ.

(٧) حواشي الكشاف اللوح ١٦٨/ب، وانظر مثله في الألواح ٢٧٢/أ، و١٧٥/ب، و١٤٣/أ.

(٨) حاشية الفَنَارِي على المطول ٢٤٥.

(٩) روح المعاني ٥/١٦٢.

العبرة بعموم اللَّفْظِ لا بخصوص السَّبب، ومثله السِّيَاقُ فَإِنَّهُ لا يُنَافِي ظاهراً العموم<sup>(١)</sup>، فظاهرٌ من العطفين أنَّ السِّيَاقَ غيرُ سببِ التُّزولِ، ولو كان لفظ السِّيَاقِ يدلُّ على الأحوال لأدرَجَ السَّببُ تحته.

فهذه النُّصوصُ كُلُّها تقطَعُ بأنَّ مفهومَ السِّيَاقِ في تراثنا إِنَّمَا يُطَلَقُ على دلالة الكلام في إطار المعنيين الاصطلاحيين اللذين مضى ذكرُهما، ولا يضمُّ دلالة الحال والمقام.

غير أنَّ كثيراً من الباحثين المعاصرين أضافوا دلالة الحال إلى مفهوم السِّيَاقِ، وسَمَّوا ذلك: سياق الحال أو سياق الموقف، وغير ذلك من التَّسميات<sup>(٢)</sup>. ولعلَّ هذا الخلطُ مرده إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنَّ ذلك وفدَ علينا من التَّرجمة، وهذا ما بيَّنه بعض هؤلاء الباحثين بقوله: «دخلَ مصطلحُ سياقِ الحالِ إلى المعجم العربي ترجمةً للمصطلح الإنجليزي Context of situation أو Situational context، وهذه أكثر الترجمات شيوعاً، واستخداماً بين اللغويين العرب من المُحدِّثين، وقوبلَ هذا المصطلحُ بعدد من المصطلحات العربية، منها المسرح اللغويّ، والماجريات، والظُّروف الكلاميّة، ومقتضى الحال... وشاهد الحال، والمقام، ويجعل الدكتور تمام حَسَّان مصطلحَ المقام مرادفاً لمصطلح Context of situation»<sup>(٣)</sup>، غير أنَّ الدكتور تمام يترجم هذا المصطلح في موضع آخر بـ«سياق الحال»<sup>(٤)</sup>.

(١) تقرير الإنبائي ٣٥٨/٢.

(٢) انظر علم الدلالة ٦٨-٧٣، ومقالات في اللغة والأدب ٢/٦٥، ودلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٣٠، ٤٥-٥١، وسياق الحال ١-٦٤، ومنهج السِّيَاقِ في فهم النص ٢٦-٣٠، ودور السِّيَاقِ في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ١٩، ٢٦، ٣٧، ودلالة السِّيَاقِ ٤٢، ٥٠، ونظرية السياق في التراث البلاغي ٤-٢٥، ٥٣، ٢١٤، ومجهول البيان ١١١-١١٢، والبلاغة والاتصال ١٥، ٥٤-٥٥، والإنشاء في العربية ١٣٧، والسِّيَاقِ إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٣، والسياق: المفهوم، المنهج، النظرية (بحث في مجلة الإحياء) ٤٨-٥٠، والمعنى بين اللفظ والقصد: في الوظائف المنهجية للسِّيَاقِ (بحث في مجلة الإحياء) ٩٩، والسياق في كتب التفسير ١٦-١٧، ٤٨-٤٩، والظاهرة الدلالية ٣٨٠-٤٦١، والوحدة السِّيَاقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٥٥، وغيرها.

(٣) سياق الحال ٧-٨، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠، ٣٣٧.

(٤) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/٦٥، ٨٣، ١٦٣.

وهذا التنوع في المقابلات العربية للمصطلح المترجم جعل كثيراً من الباحثين يعتقدون أنّ السياق مرادف للمقام والحال والموقف، وبعضهم ينبّه على أنّه يرادفها إذا دلّ على ما هو خارج الكلام<sup>(١)</sup>، وآخرون يُطلقون ذلك، كقول بعضهم: «دعنا نفهم السياق جدلاً بأنّه المقام»<sup>(٢)</sup>، وقول آخر: «هناك ترادف بين مصطلحي السياق والمقام»<sup>(٣)</sup>، وقول غيره: «وقد يُعبّر عن القرينة الحالية بالسياق»<sup>(٤)</sup>.

ولذا ترى مَنْ حاولَ تأصيل هذا المصطلح في التراث يُقدّم على ذلك وهو مطمئنٌ إلى أنّ مفهوم السياق فيه يشمل الكلام وما يحيطُ به، فتجدّه يتلمّس فيه نصوصاً تدعم ما اطمأنّ إليه<sup>(٥)</sup>.

ولم يقف هؤلاء إلا على مواضع قليلة ظنّوا فيها الدلالة على ما ذهبوا إليه، غير أنّ النظر في تلك المواضع التي وقفوا عليها يهدي إلى أنّها لا تصلح دليلاً لهم؛ لأنّهم فهموها على غير وجهها، ونكتفي هاهنا بمثالٍ واحدٍ يدلُّ على ما وراءه، فمن ذلك قول بعضهم: «وردَ لفظ السياق مراداً به... المقام الذي يُصاحبُ الكلام، وقد وردَ ذلك في قول أبي عبيد القاسم بن سلام وهو يشرّح الحديث الشريف (... إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت) عندما قال: (وهذا الحديث ليس يجيءُ سياقه ولا لفظه على هذا التفسير)، فجعلَ السياق مقابلاً للفظ»<sup>(٦)</sup>.

وليس معنى كلام أبي عبيد كما فهم هذا الباحث، وإنّما عنى باللفظ دلالاته الصريحة التي يؤديها بالوضع، وقصد بالسياق الدلالة لا بالوضع، وهي ما تُفهمه جملة الكلام، ويؤكد هذا أنّ العبارة وردت في كلام السعد بما يكشف عن هذا المراد، وذلك قوله: «يُدلُّ عليه بصريح

(١) انظر دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٢٨، ٣٠، ودلالة السياق ٤٢.

(٢) البلاغة والاتصال ١٥.

(٣) السياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٣.

(٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٢٨٨.

(٥) انظر دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٢٦-٢٧، ودلالة السياق ٤٧، والوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية ٥٤-٥٥.

(٦) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٢٦-٢٧، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣٣٠/٢.

اللَّفْظِ أَوْ بِسِيَاقِ الْكَلَامِ»<sup>(١)</sup>، فِقَابِلَ اللَّفْظِ بِسِيَاقِ الْكَلَامِ، وَوَضَّحَ أَنَّهُ أَرَادَ بِاللَّفْظِ دَلَالَتَهُ الصَّرِيحَةَ. وَكَذَلِكَ وَرَدَتْ فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ (ت ٧٩٤هـ) عَلَى شُرُوطِ الْحَذْفِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ فِي الْمَذْكُورِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ: إِمَّا مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ سِيَاقِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ مَعْرِفَتِهِ فَيَصِيرُ اللَّفْظُ مُخْلًا بِالْفَهْمِ»<sup>(٢)</sup>، فَجَعَلَ اللَّفْظَ وَالسِّيَاقَ مِنَ الْمَذْكُورِ الدَّالَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَكِلَاهُمَا كَلَامٌ لَا أَمْرٌ خَارِجٌ عَنْهُ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ السِّيَاقَ مُرْتَبِطٌ بِالْغَرَضِ، وَمَعْرِفَةُ الْغَرَضِ مُوَكَّلَةٌ إِلَى الْقِرَائِنِ الْمَقَالِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ، فَصَارَ السِّيَاقُ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِالْقِرَائِنِ، ثُمَّ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي الْاسْتِدْلَالِ<sup>(٣)</sup>، فَالسِّيَاقُ مُتَأَثِّرٌ بِمَا يَحِيطُ بِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَمُؤَثِّرٌ بِمَا يَقَعُ فِي خِلَالِهِ مِنْ أَلْفَاظٍ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ.

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ الطَّبْرِيِّ: «وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ، كَانَ إِحْقَاقُ مَعْنَى بَعْضِ ذَلِكَ بِبَعْضِ أَوْلَى مَا دَامَ الْكَلَامُ مُتَّسِقَةً مَعَانِيَهُ عَلَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ دَلَالَةٌ عَلَى انْقِطَاعِ بَعْضِ ذَلِكَ مِنْ بَعْضٍ، فَيُعَدَّلُ بِهِ عَنْ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ»<sup>(٤)</sup>، وَبَيَّنَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةُ قَدْ تَكُونُ مَقَالِيَّةً مُسْتَخْرَجَةً مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ذَلِكَ السِّيَاقُ، وَقَدْ تَكُونُ بَخْبِرٍ مِنْ خَارِجِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَغَيْرُ جَائِزٍ صَرَفُ الْكَلَامِ عَمَّا هُوَ فِي سِيَاقِهِ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا مِنْ دَلَالَةِ ظَاهِرِ التَّنْزِيلِ، أَوْ خَبْرٍ عَنِ الرَّسُولِ تَقْوُمُ بِهِ حُجَّةٌ، وَأَمَّا الدَّعَاوَى فَلَا تَتَعَدَّرُ عَلَى أَحَدٍ»<sup>(٥)</sup>.

وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ: «لَأَنَّ الْآيَةَ مَا سَيَقَتْ لِتَفْضِيلِ الْقُرْآنِ، بَلْ سَيَقَتْ فِي مَعْرِضِ دَمِّ الْكُفَّارِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ قَبْلُهَا... وَبَعْدَهَا...»<sup>(٦)</sup>، فَاسْتَدَلَّ بِالْقِرَائِنِ الْمَقَالِيَّةِ عَلَى الْغَرَضِ الَّذِي سَيَقَ لَهُ الْكَلَامُ، وَتَعْلِيْقُ الْكَلَامِ بِالْغَرَضِ هُوَ السِّيَاقُ كَمَا مَرَّ فِي تَعْرِيفِهِ.

(١) المطوّل ٣٤٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١١١.

(٣) انظر كلاماً قريباً من هذا المعنى في: الوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية ٢٩-٣٠.

(٤) تفسير الطبري ٣/ ٢٤٠٣.

(٥) تفسير الطبري ٤/ ٢٦٣٤.

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٨٤.

وقول البقاعي: «وكان هذا السياق مُعلِّماً بما حفّه من القرائن بعلو أهل الجنة»<sup>(١)</sup>، فاستدلّ بما أحاط بالسياق من قرائن على الغرض الذي أُجري السياق إليه.

فهذا التداخل بين دلالة السياق على المراد، ودلالة القرائن المقاليّة والحاليّة على حدوده وغرضه، زُبياً أو همتت بعض الباحثين أنّ قرائن الأحوال داخلته في مفهومه.

الأمر الثالث: أنّ السياق قد يشتمل أحياناً على ذكرٍ لبعض قرائن الأحوال، وذلك بأن يحكي المتكلم كلاماً لبعض الناس، وينقل في النصّ نفسه شيئاً من الأحوال المحيطة بذلك الكلام المحكي، من أحوال المتكلم أو المخاطب أو ظروف الخطاب<sup>(٢)</sup>. فهذه أحوال محكيّة في السياق، ولا دلالة لها على أنّ السياق يُطلق على قرائن الأحوال<sup>(٣)</sup>.

### السياق من القرائن:

يُعَدُّ السياق بمعناه الاصطلاحيّ في جملة القرائن، ويُشار إليه على أنّه واحدٌ منها، بشهادة كثير من النصوص الصّريحة في ذلك: كقول ابن البناء المراكشي (ت ٧٢١هـ): «ومتى كانت المعاني بيّنة بنفسها أو بقرينة سياق الكلام أو غيرها من القرائن كان الإيجاز نافعاً»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «ويستدلُّ على المقاصد بالقرائن، ومنها سياق الكلام»<sup>(٥)</sup>، وقول السّعد (ت ٧٩٢هـ): «والقرينة سياق الكلام»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «بقرينة السّباق والسيّاق»<sup>(٧)</sup>، وقول الزّركشي (ت ٧٩٤هـ): «دلالة السّيق... وهو من أعظم القرائن الدّالة على مراد المتكلم»<sup>(٨)</sup>، وقول الفناري

(١) نظم الدرر ١٩/٤٦١.

(٢) انظر أمثلة على ذلك فيما سيأتي ١٠٨، ١١٢-١١٣، ١٢١، ٢٥٧، ٤٥٤، وغيرها.

(٣) وهم بعض الباحثين؛ إذ استدلّ على شمول مفهوم السياق للدلالة الحاليّة بكلام لابن حجر، في شرح حديث حُكيّت في سياقه قرائن أحوال. انظر الوحدة السياقية للسّورة في الدّراسات القرآنية ٥٤.

(٤) الرّوض المريع ٨٣.

(٥) الرّوض المريع ١٢٣.

(٦) المطول ٣٧٧.

(٧) حواشي الكشّاف اللوح ٢٨٢/ب.

(٨) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٠٠.

(ت ٨٨٦هـ): «بقرينة السِّياق»<sup>(١)</sup>، وقوله: «بقرينة السَّوق»<sup>(٢)</sup>، وقولِ العصام (ت ٩٤٥هـ): «القرينةُ عليه سَوَّقُ الكلام»<sup>(٣)</sup>، وقولِ العُمريِّ المُرشديِّ: (ت ١٠٣٧هـ): «بقرينة سَوَّقِ الكلام»<sup>(٤)</sup>، وقولِ المغربيِّ (ت ١١١٠هـ): «بقرينة السِّياق»<sup>(٥)</sup>.

وفي كلامِ البلاغيين ما يدلُّ على أنَّ بينها وبين القرائنِ المقاليَّة فرقا، كقولِ المغربيِّ: «قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] فَإِنَّ قَرِينَةَ ذِكْرِ (العشي) و(التَّوَارِي بِالْحِجَابِ) مع سياقِ الكلامِ الدَّالِّ على فواتِ وقتِ الصَّلَاة، تدلُّ على أنَّ المعادِ للشمس»<sup>(٦)</sup>.

فظاهرٌ من كلامه التَّفريقُ بينهما، فليس السِّياق لفظاً يدلُّ بلفظه على ما يجانسه أو بمعناه على ما يناسبه أو يضادُّه، بل هو غرضٌ يُفهم من جُملةِ الكلام، ثم يُستدلُّ به على المراد، لعلاقةٍ بينهما.

وطريقُ دلالةِ السِّياقِ في الغالبِ: أن يقع فيه لفظٌ يُرادُّ الاستدلالَ على المرادِ منه، فيُنظر في غرضِ المتكلمِ من ذلك السِّياق، ويلحقُ هذا اللفظُ بما يُناسبُ ذلك الغرضَ.

ويشهدُ لهذا قولُ الطُّبري (ت ٣١٠هـ) في ترجيحِ المقصودِ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ نُقَبِلَ تَوْبَتَهُمْ وَأَوْلِيَّتِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]: «وأولى هذه الأقوال بالصَّواب في تأويلِ هذه الآية قولُ مَنْ قال: عني بها اليهود... لأنَّ الآياتِ قبلها وبعدها فيهم نزلت، فأولى أن تكونَ هي في معنى ما قبلها وبعدها إذ كانت في سياقٍ واحدٍ»<sup>(٧)</sup>،

(١) حاشية الفناي على المطوَّل ٩١.

(٢) حاشية الفناي على المطوَّل ١٠٩.

(٣) الأطول ٥١/٢.

(٤) شرح عقود الجمان للعمري ٢١٩/١.

(٥) مواهب الفتح ٢٧/١، ٢٨-٢٩، وانظر حاشية الدسوقي على المختصر ٣٧/٢، والأرجوزة الأنيقة في المجاز والحقيقة ٦١.

(٦) مواهب الفتح ٢٨٩/١.

(٧) تفسير الطُّبري ١٨٦٦/٣.

فألحق معنى هذه الآية بالمقصود من السياق المحيط بها، فكان السياق بذلك قرينة دالة على المقصود من الآية.

وصرح الطبري بلفظ الإلحاق في ترجيح الغرض من قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، فقال: «والصواب من القول في ذلك: أنه في موضع جزم على الدعاء، بمعنى: فلا آمنوا. وإنما اخترت ذلك لأن ما قبله دعاء، وذلك قوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمَسْ عَلَيَّ أَمْرِيهِمْ وَأَشَدَّدْ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، فالإلحاق قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾، إذ كان في سياق ذلك، بمعنى أشبه وأولى<sup>(١)</sup>، فرجح أن يكون الغرض من الفعل الدعاء؛ لأنه وقع في سياق ظاهر في ذلك الغرض، فألحقه بغرض السياق ليجري الكلام كله إلى مقصد واحد.

وجلى هذه الطريقة العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) بقوله: «فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذمماً، فما كان مدحاً بالوضع فوقع في سياق الذم صار ذمماً واستهزاءً وتهكماً بعرف الاستعمال. مثاله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، أي: الدليل المهان، لوقوع ذلك في سياق الذم، وكذلك قول قوم شعيب: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، أي: السفه الجاهل، لوقوعه في سياق الإنكار عليه<sup>(٢)</sup>.

وهذه النصوص تُظهر أن قرينة السياق لا بُدَّ أن تكون مُشتملة على الموضع المُستدل عليه، حافة من حوله، تتصل به من جهة الغرض المقصود منه، والقرائن المقالية لا يُشترط فيها ذلك فقد تكون منفصلة عن الكلام المُستدل عليه، واقعة في سياق غير سياقه، ومعقودة بغرض غير غرضه.

### حدود السياق في الكلام:

مضى في أوّل هذا المبحث أن معرفة ابتداء السياق وانتهائه من مُشكلات هذا المفهوم التي صرح بها بعض الباحثين، وسبب ذلك أن السياق يضيّق ويتسع بحسب الغرض الذي يُربط

(١) تفسير الطبري ٤٢٥٨/٥.

(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام ١٥٩-١٦٠، وانظر البرهان في علوم القرآن ٢/٢٠٠-٢٠١.



به، وهذا الغرض قد يختلفُ بحسب القرائن الدالّة عليه، وقد يحتملُ الكلامُ جملةً من الأغراضِ، فيتنوّع السّياق بالنّظر إلى كلّ واحدٍ منها، ثمَّ إنّ هناك أغراضاً هي المقاصد الأصليّة من الكلام، وأغراضاً تابعةً لها، ولكلُّ منها سياقه الدالُّ عليه والمتعلّق به.

واستعمل السّياق لفظاً مجملاً في كلامٍ كثيرٍ من علمائنا، لا تكاد حدوده تُعرّف في إطلاقاتهم، غير أنّه جاء في مواضعٍ أخرى من كلامهم مبيّناً، ظاهر القسمات، يُعرّف مبتدؤه ومنتهاه، يضيقُ حيناً ويتسعُ أخرى.

فقد يُقصر السّياق على آيةٍ قصيرةٍ، جاء في خلالها الموضعُ المُستدلُّ على المرادِ منه، كما فعل الطّبريُّ في ترجيح أحد الأقوالِ في تفسير معنى «الإفساد» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، إذ قال: «وقد يدخل في الإفساد جميعُ المعاصي؛ وذلك أن العملَ بالمعاصي إفسادٌ في الأرضِ، فلم يخصّص الله وصفه ببعض معاني الإفساد دون بعضٍ... غير أنّ الأشبهَ بظاهر التّنزيل أن يكونَ كانَ يقطعُ الطّريقَ، ويُخيفُ السّبيْلَ؛ لأنَّ اللهَ، تعالى ذكره، وصفه في سياقِ الآيةِ بأنّه سعى في الأرضِ ليُفسدَ فيها ويُهْلِكَ الحَرْثَ والنّسْلَ، وذلك بفعلٍ مُخيفٍ السّبيْلَ أشبهُ منه بفعلِ قاطعِ الرّحم»<sup>(١)</sup>. ثم جاء لفظ «سياق الآية» في كلامٍ غير واحدٍ ممّن جاء بعد الطّبري<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحدُّ غير مقصورٍ على آياتِ القرآن الكريم، إذ يقع في غيره، كقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «ووجهُ الدليلِ أنّ الآيةَ والحديثَ والمثالَ مَسْوَقةٌ للتّخويفِ، والبيتينِ مَسْوَقةٌ للافتخار، ولا يُناسبُ واحداً منهما التّقليلُ»<sup>(٣)</sup>، فالآيةُ التي جعلها سياقاً قصيرةً، والحديثُ

(١) تفسير الطّبري ٢/ ١١١١.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/ ٢٠٥، ومفتاح تلخيص المفتاح ٢٦٤، وحاشية الدسوقي على المختصر ٢/ ٦٧، وتجريد البّناني ٢/ ٢٨٠، وغيرها.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٢٣.

جملةً واحدةً من بضع كلماتٍ، والمثال قولٌ لأعرابيٍّ مؤلَّفٌ من جملتين، والبيتان لشاعرين مختلفين، فكلُّ منهما سياقٌ على حياله<sup>(١)</sup>.

وجعل بعضهم السِّياقَ شطرَ بيتٍ معقودًا بجملتين، كقول الإنبائي (ت ١٣٠٦هـ): «يكفي في كونِ السِّياقِ لما ذكر استفادته من مجموعِ الجملتين»<sup>(٢)</sup>.

وقد تكون الآية التي جُعِلَتْ سياقًا طويلةً تحوي جملاً كثيرةً، كما في آية المُدائنة<sup>(٣)</sup>، إذ استدلَّ بها الطَّبْرِيُّ على أنَّها سياقٌ واحدٌ، في ترجيح معنى موضعٍ فيها، فقال: «لأنَّ الخطابَ من الله عزَّ وجلَّ في هذه الآية من مبتدئها إلى انقضائها على وجهِ افعلوا ولا تفعلوا، إنَّها هو خطابٌ لأهلِ الحقوقِ والمكتوبِ بينهم الكتاب، والمشهودِ لهم أو عليهم بالذي تداينوه بينهم من الديون... فتوجيه الكلام إلى ما كان نظيرًا لما في سياقِ الآيةِ أُولَى من توجيهه إلى ما كان مُنْعَدلاً عنه»<sup>(٤)</sup>.

وقد تُمدُّ حدودُ السِّياقِ لتشمل جُملةً من الآيات، أو عددًا من الأبيات، أو قطعةً من الكلام، وذلك بأن تُعقَدَ بمقصدٍ واحدٍ.

وقد يكون انتهاء هذا السِّياق عند الموضعِ المراد الاستدلال عليه ويمتدُّ السِّياقُ إلى ما قبله، كقول الطَّبْرِيِّ: «لأنَّ الآياتِ قبلها مضت بتوبيخهم والخبرِ عنهم وعمَّا أُعدَّ لهم من أليم العذاب، وهذا في سياقٍ ما قبلها»<sup>(٥)</sup>، فضمَّ الموضعَ المراد إلى ما قبله وجعلها جميعًا سياقًا واحدًا. وقد يكون الموضعُ المُستدلُّ عليه متوسطًا السِّياقِ الممتدَّ إلى ما قبله وما بعده، كقول الطَّبْرِيِّ: «وأولى هذه الأقوالِ عندي بالصوابِ قولٌ مَنْ قال: نزلت هذه الآياتُ في كُفَّارِ أهلِ الكتاب؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها من الآياتِ ففيهم نزلت وهم المعنيون بها، وهذه الآياتِ سياقُ الخبرِ عنهم، فكونها خبرًا عنهم أُولَى»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مغني اللبيب ٢/ ٣٢١-٣٢٣.

(٢) تقرير الإنبائي ٢/ ٤٤٠.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة، وهي أطول آية في كتاب الله تعالى.

(٤) تفسير الطبري ٢/ ١٦٣٥.

(٥) تفسير الطبري ٢/ ٨٥٢.

(٦) تفسير الطبري ٤/ ٢٩٠٠.

ومن أمثلة ذلك تعليق المرزوقي على قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

إِنَّا نُحْيِيكَ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا      وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا  
وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرَمَةٍ      يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

= بقوله: «وهذا الكلام ظاهره استعطاف لها، والقصد به التوصل إلى بيان شرفه واستحقاقه ما يستحقه الأشراف، والأمثال الكرام. ولا سعي ثم ولا تحية ولا دعاء ولا مغاثة. ألا ترى كيف اشتغل بمقصوده من الافتخار فيما يتلو هذا البيت. وهم كما يتخلصون من التشبيبات وغيرها إلى أغراضهم على اختلافها، فإنهم قد يتوصلون بمبادئ كلامهم إلى أمثالها، فتقل المؤونة، وتخف الكلفة»<sup>(٢)</sup>.

وقد يتسع السياق لتبلغ حدوده سورة كاملة من القرآن قصيرة أو طويلة، أو قصيدة من الشعر، وذلك بأن يتصيد المقصد الأصلي من السورة أو القصيدة، ليستدل به على المراد في مواضع منها.

وذلك كقول البقاعي مصرحاً بلفظ سياق السورة: «لما اقتضاه سياق السورة من تعداد النعم»<sup>(٣)</sup>، وقوله مبيناً الاستدلال بمقصد السورة على الغرض في موضع منها: «ولمّا كان سياق السورة للإنذار حسن التعبير في البشارة بما يدل على كثرة الفعل، ويفهم كثرة المفعول؛ وفي الندارة بما يقتضي أن يكون صفة لازمة»<sup>(٤)</sup>.

وقول الدسوقي: «أبيات القصيدة من أولها تدل على ذلك، فالأولى أن يقول: (بدليل السياق)؛ وذلك لأن هذا البيت الذي ذكره المصنف لأبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيهاً حنفيًا»<sup>(٥)</sup>، فاستدل بالغرض الذي سيقته له القصيدة كلها، وهو الرثاء، على المراد في موضع منها.

(١) لبعض بني قيس بن ثعلبة، أو لبشامة بن جزء أو حزن النهشلي، أو لأبي مخزوم النهشلي، أو لنشهل بن حرّي. انظر عيار الشعر ١٠٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٠٠-١٠١، والشتمري ١/٣٦٦-٣٦٧.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ١/١٠١-١٠٢، وانظر مثلاً آخر فيه ١/٣٦٠.

(٣) نظم الدرر ١١/١٩٣.

(٤) نظم الدرر ١٣/٤١١.

(٥) حاشية الدسوقي على المختصر ١/٣٩٣.

وبعضهم مدَّ السِّيَاقِ إِلَى حَدُودٍ وَاسِعَةٍ جِدًّا، لِيَشْمَلَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كُلَّهُ، وَذَلِكَ بِحَضْرٍ مَقْاصِدِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالتَّعْوِيلِ عَلَيْهَا فِي الاستِدْلَالِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ بَعْضِ الْأَسَالِبِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. واعتمد بعض العلماء على هذا السِّيَاقِ فِي الْوَقُوفِ عَلَى بِلَاغَةِ الْإِيْجَازِ فِي بَعْضِ قِصَارِ السُّورِ، الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى جُلِّ مَقْاصِدِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ<sup>(١)</sup>.

واعتنى به من المتأخرين ابنُ عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، فحصرَ المقاصدَ الأصليَّةَ التي جاء القرآن الكريم لتبianaها في ثمانية أمورٍ: الأوَّلُ: إصلاحُ الاعتقادِ وتعليمُ العقدِ الصحيح، والثاني: تهذيبُ الأخلاقِ، والثالثُ: التَّشْرِيْعُ، وهو الأحكامُ خاصَّةً وعمامةً، والرَّابِعُ: سياسةُ الأُمَّةِ، وهو بابٌ عظيمٌ في القرآن، القصدُ منه صلاحُ الأُمَّةِ وحفظُ نظامِها، والخامِسُ: القصصُ وأخبارُ الأممِ السَّالفةِ، للتَّأْسِي بِصَالِحِ أحوالهم، وللتَّحْذِيرِ مِنْ مَسَاوئِهِمْ، والسَّادِسُ: التَّعْلِيمُ بما يُنَاسِبُ حَالَةَ عَصْرِ الْمُخَاطَبِينَ، والسَّابِعُ: المَواعِظُ وَالْإِنْذَارُ وَالتَّحْذِيرُ وَالتَّبَشِيرُ، وهذا يجمعُ جميعَ آياتِ الوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وكذلك المَحَاجَّةُ وَالْمُجَادَلَةُ لِلْمُعَانِدِينَ، وهذا بابُ التَّرْغِيبِ وَالتَّهْزِيبِ، والثَّامِنُ: الإعْجَازُ بِالْقُرْآنِ لِيَكُونَ آيَةً دَالَّةً عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ<sup>(٢)</sup>.

واستعانَ بهذه المقاصدِ فِي فَهْمِ الْمُرَادِ مِنْ بَعْضِ الْآيَاتِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فذكر ابنُ عاشورٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ اجْتَمَعَ فِيهَا الْإِيْمَاءُ بِالْمَوْصُولِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبْرِ، وَالْإِيْمَاءُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُمْ حَقِيقُونَ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَلَمَّا كَانَ فِي صِلَةِ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ إِيْمَاءً، كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَكُلُّ مَنْ يَفْعَلُ فِعْلاً مِنْ قَبِيلِ مَضْمُونِ الصِّلَةِ، مِنْ غَيْرِ أَوْلَئِكَ، يَكُونُ حَقِيقًا بِمَا تَضَمَّنَتْهُ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَخَبْرُهُ؛ فَإِنَّ مِنْ مَقْاصِدِ الْقُرْآنِ فِي ذِكْرِ الْقِصَصِ الْمَاضِيَةِ أَنْ يَعْتَبَرَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ»<sup>(٤)</sup>.

(١) سيأتي لهذا أمثلة في الباب الثاني ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) انظر مقدمة التحرير والتنوير ٣٩/١-٤٠.

(٣) انظر التحرير والتنوير ٦٧/٢.

(٤) التحرير والتنوير ٦٩/٢.

فسياق الآيات التي وردت فيها هذه الآية، وقرائن الأحوال، تدلُّ على أن المراد بالشار إليهم في الآية: علماء أهل الكتاب، قال الطبري: «يعني بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ علماء اليهود وأخبارها وعلماء النصارى، لكنهم الناس أمر محمد ﷺ، وتركهم اتباعه، وهم يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل»<sup>(١)</sup>، وابن عاشورٍ نظر إلى السياق الأبعد، وهو سياق القرآن الكريم، فاستدلَّ بالمقصد الذي ذكره، على أن هذا الوعيد يُعمَّم غير هؤلاء، ولاسيما أن الآية أشارت بطريق الإيحاء إلى سبب الخبر، فكان هذا منبهة على أنهم استحقوا الخبر بالسبب المُتقدِّم، وأنَّ كلَّ من يضع نفسه في موضعهم يستحقُّ من العقاب ما استحقوا.

وورد لفظ «سياق القرآن»<sup>(١)</sup> عند ابن كثيرٍ (ت ٧٧٤هـ)، وتأمَّل كلامه يدلُّ على أنه أراد به: نصَّ القرآن في الموضوع المُراد، مقابلًا به سياق الحديث، ولم يقصد به السياق الكليَّ.

ويدخل في هذا السياق ما يُسمَّى: عادات القرآن<sup>(٢)</sup>، لأنَّها تُستخرج من النَّظَر في سياق القرآن كُله، وما يتكرَّر فيه على طريقة واحدة، فيُستدلُّ ببعضه على بعض؛ بأنَّ مُحمَّل بعض المواضع على معنى بقرينة كثرة ورود هذا الأسلوب لهذا المعنى في سياق القرآن الكريم؛ ونبَّه عليه ابن عاشورٍ بقوله: «يحقُّ على المُفسِّر أن يتعرَّف عادات القرآن من نظمه وكلمه، وقد تعرَّض بعض السَّلف لشيءٍ منها؛ فعن ابن عباسٍ: كُلُّ كَأْسٍ في القرآن فالمراد بها الخمر... و... كُلُّ ما جاء من ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فالقصدُ به أهل مكة المشركون»<sup>(٣)</sup>، وسيعوَّل على هذا النوع من السياق في بعض أمثلة أثر القرائن في علم المعاني<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري ١/٧٩٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/٥٤١.

(٣) انظر التحرير والتنوير ١/١٢٤.

(٤) التحرير والتنوير ١/١٢٤.

(٥) انظر ما سيأتي ٢٨٦، ٢٨٨، ٤٤٣.

## المَبْحَثُ الثَّالِثُ

### القرائنُ الحَالِيَّةُ

وهي ما يدلُّ على مُرَادِ المُتَكَلِّمِ وغرضِهِ من الكلام، من خارج اللفظ. والقرائنُ الحَالِيَّةُ قد تُسَمَّى: قرائنُ مَقَامِيَّةٍ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الحَالَ والمَقَامَ متقاربا المفهوم، والفرقُ بينهما اعتباريٌّ، وهو ما سبق إلى إيضاحه السَّعْدُ (ت ٧٩٢هـ) بقوله: «كانوا إذا قصدوا تأديةَ معنى من المعاني، مِنْ مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو شُكْرِ أو شِكَايَةٍ أو اعتذارٍ أو افتخارٍ أو نحو ذلك، قاموا وجلسوا، فتكلَّموا في ذلك المعنى بما أَلْفُوهُ من الكلامِ المُناسِبِ، فسُمِّيَتْ مقاماتٍ أو مجالسَ؛ تسميةً للشَّيْءِ باسم مكانه، وربَّما سَمَّوا تلكَ المعاني أو الأُمُورَ الدَّاعِيَةَ إلى ذلكَ الكلامِ المُختصِّصِ، من حيث كونها بِمَنْزِلَةِ مَحَلٍّ ومَوْضِعٍ لذلكَ الكلامِ = مَقَامًا؛ وبمَنْزِلَةِ وَقْتٍ وزمانٍ له حَالًا. وقالوا: تكلَّم فلانٌ في مقامِ المدحِ أو الذمِّ أو في حاله، وكان هذا الكلامُ في محلِّه أو لم يكن، وكان مناسبًا للوقتِ أو لم يكن. فتتحقَّق أنَّ الحَالَ: هي الأمرُ الدَّاعي إلى كلامٍ مُشتمِلٍ على كَيْفِيَّةٍ مُناسبةٍ له، من حيث توهُمُ زمانِيَّتِهِ للكلامِ؛ والمَقَامُ: ذلكَ من حيث توهُمُ مكانِيَّتِهِ له»<sup>(٢)</sup>.

فقد درجَ المُتَكَلِّمونَ على سَنَنِ معروفٍ في كُلِّ بابٍ من هذه الأبواب التي ذكرها، فصارت يُسْتَدَلُّ بها على الأغراضِ الثَّابِتَةِ في جُمَلٍ كُلِّ نَصٍّ، ويشهدُ لذلكَ قولُ ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في الاستدلالِ على وقوعِ التَّكْرِيرِ في بعضِ الكلامِ البليغِ: «وإنَّما سُوِّغَ ذلكَ لأنَّه مقامٌ مَدْحٍ وإِطْرَاءٍ»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «لأنَّه مقامٌ تشوُّقٍ وتَحْزُنٍ ومَوْجِدَةٌ بِفِرَاقِ نَجْدٍ»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «والذي يَجُوزُهُ أنَّ هذا المَقَامَ هو مقامُ اعتذارٍ وتنصُّلٍ عمَّا رُمِيَ به من تلكَ القارعةِ العظيمةِ التي هي نفاقٌ

(١) انظر المطول ١٩٥، والأطول ١/٥٢٢، ومواهب الفتح ١/٣٥١، وحاشية الدسوقي على المختصر ٢/١٤٠،

وحاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٤٣.

(٢) شرح المفتاح للسَّعْدِ اللُّوح ٢١/أ، وانظر المطول ٢٥، والمختصر ١/١٢٥.

(٣) المثل السائر ٣/٢١.

(٤) المثل السائر ٣/٢٤.

وَكُفِّرْ، فَكَرَّرَ المعنى في اعتذاره قصدًا للتأكيد والتقرير لما ينفي عنه ما رُمي به<sup>(١)</sup>. وقول السُّبكي (ت ٧٧٣هـ): «فإنَّ المقامَ يقتضي التأكيدَ لأنَّه مقامٌ امتنانٍ وتفخيمٍ»<sup>(٢)</sup>. وقول العصام (ت ٩٤٥هـ): «إذ القرينةُ هو المقامُ الخطابيُّ الدالُّ على أنَّ المُقدَّرَ عامٌّ»<sup>(٣)</sup>. وقول الملوِّي (ت ١١٨١هـ): «والقرينةُ هنا حاليَّةٌ، وهي كونُ المقامِ مقامَ مَدْحٍ»<sup>(٤)</sup>.

والحالُ والمقامُ إطاران يشتملان على جُملةٍ من القرائن، يدل على ذلك قولُ العلويِّ (ت ٧٤٩هـ): «وإنَّما التَّعويلُ فيه على ما كان من القرائن المفهومة من الحالِ»<sup>(٥)</sup>، وقولُ السَّعد: «لا نُسلِّمُ ذلكَ عند خُلُوِّ المقامِ عن القرائن»<sup>(٦)</sup>.

وهذه القرائن التي يشتملُ عليها الحالُ والمقامُ يمكنُ جعلُها في ثلاثِ جهاتٍ، وذلك بحسب ما تحصَّلَ في اليدِ من مادَّةٍ مُستقاة من مصادرها، وهذه الجهاتُ نَبَّهَ عليها بعضُ الباحثين بقوله: «ويمكنُ... تجريدُ عناصرِ المقامِ، وجعلُها مبدئيًّا منحصرةً في المُتكلِّمِ، والمخاطَبِ، وكُلِّ ما له ذِكرٌ أو حضورٌ مُتَّصِلٌ بعملِ القولِ»<sup>(٧)</sup>.

## ١ - أحوال المُتكلِّمِ:

صرَّح متأخرو البلاغيين بأنَّ أحوال المُتكلِّمِ التي تهدي إلى مقاصد كلامه تسمَّى: قرائن، كقولهم: «قرائن أحوال المُستعملين»<sup>(٨)</sup>، وقولهم: «لا تمنعُ القرينةُ التي هي حال المُتكلِّمِ»<sup>(٩)</sup>، وقولهم: «بواسطة قرينة المُتكلِّمِ»<sup>(١٠)</sup>.

(١) المثل السائر ١٧/٣.

(٢) عروس الأفراح ٢١٢/٣.

(٣) الأطول ٥٢٢/١.

(٤) مختصر عقْد الدرر البهيَّة ٦٨، وانظر حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٤٣، وحاشية لقط الجواهر السنيَّة ١٧.

(٥) الإيجاز لأسرار الطراز ٢٩٩، وانظر دلائل الإعجاز ٣٠، وأسرار البلاغة ٢٤٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢/١.

(٦) المطول ٢٤١، وانظر مفتاح المفتاح اللوح ٧٥/ب، وتحقيق الفوائد الغيائية ٣٥١/١، والمفصل في شرح المطول ٣٧٢.

(٧) الإنشاء في العربية ١٣٧.

(٨) مواهب الفتاح ٢٤٧/٤، وحاشية الدسوقي على المختصر ٢٤٦/٤.

(٩) حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٥١.

(١٠) المفصل في شرح المطول ٣٩٣/٣.

ويمكنُ تقسيمُ أحوالِ المتكلمِ، بحسبِ ما وَقَفَ عليه من نصوصِ العلماءِ، ثلاثة أقسام: ما يصاحبُ المتكلمَ وَقْتَ كلامِهِ، من إشارةٍ وحركةٍ وجهٍ وتمطيطِ صوتٍ، وهيئةٍ ولباسٍ، ونحو ذلك؛ وما يُعرَفُ عن المتكلمِ من أحوالٍ قائمةٍ به قبلِ كلامِهِ، من صفاتِهِ النفسيَّةِ، ومكانتِهِ الاجتماعيَّةِ، ومعارفِهِ وثقافتِهِ وبيئته؛ وما يُعرَفُ منه أو بالنَّقلِ عنه من قصدهِ في كلامِهِ، وبعضِ خفياهِ التي لم تظهرِ للسامعينِ بالأحوالِ السَّابقةِ.

#### أ- الأحوالِ الظَّاهرةُ المُصاحبةُ للكلامِ:

نَبَّهَ على هذه الأحوالِ الجاحظُ (ت ٢٥٥هـ) في قوله: «والإشارةُ واللفظُ شريكان، ونعمَ العونُ هي له، ونعمَ التَّرجمانُ هي عنه»<sup>(١)</sup>، وقوله: «ولا بُدَّ لبيانِ اللسانِ من أمورٍ: منها إشارةُ اليدِ، ولولا الإشارةُ لما فهموا عنك خاصَّ الخاصِّ، إذ كان أخصَّ الخاصِّ قد يدخلُ في بابِ العامِّ، إلَّا أنَّه أدنى طبقاته، وليس يكتفي خاصُّ الخاصِّ باللفظِ عمَّا أدَّاه، كما اكتفى عامُّ العامِّ والطبقاتِ التي بينه وبين أخصَّ الخاصِّ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وحسُنُ الإشارةِ باليدِ والرأسِ، من تمامِ حُسْنِ البيانِ، مع الذي يكونُ مع الإشارةِ من الدَّلِّ والشُّكلِ والتَّقْتُلِ والتَّثْنِيِّ، واستدعاءِ الشَّهوةِ، وغير ذلكَ من الأمور»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «ومن شأنِ المتكلمينَ أن يُشيروا بأيديهم وأعناقهم وحوابجهم. فإذا أشاروا بالعصيِّ فكأَنَّهم قد وصلوا بأيديهم أيدياً آخر»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «وأيضاً إنَّ حَمَلَ العصا والمُخَصَّرة دليلٌ على التأهَّبِ للخطبةِ، والتَّهَيُّؤِ للإطناهِ والإطالةِ... وعلى ذلكِ المعنى أشار النِّساءُ بالماليِّ وهُنَّ قيامٌ في المناحاتِ، وعلى ذلكِ المثالِ صَرَبَنَ الصُّدورَ بالنِّعال»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «والمقنَعُ أروغٌ من الحاسِرِ... وطَرَحُ القِناعِ مُلابسةٌ وابتدالٌ»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «والمُتكلِّمُ قد

(١) البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(٢) الحيوان ١/ ٥٠، وانظر البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(٣) البيان والتبيين ١/ ٧٩. والشُّكل: الدَّلُّ. لسان العرب (ش ك ل).

(٤) البيان والتبيين ٣/ ١١٦.

(٥) البيان والتبيين ٣/ ١١٧. والماليِّ جمع مثلاة: خِرقةٌ تُمسكها المرأةُ عند النَّوحِ. لسان العرب (أ ل ي).

(٦) البيان والتبيين ٣/ ١١٨.



يُشيرُ برأسه ويده على أقسامِ كلامه وتقطيعه. ففرَّقوا ضروب الحركاتِ على ضروبِ الألفاظِ وضروبِ المعاني. ولو قُبِضَتْ يده ومُنِعَ حركة رأسه لذهبَ ثلثا كلامه. قال عبدُ الملكِ بنُ مروان: لو أَلْقَيْتُ الخيزُرَانَةَ من يدي لذهبَ شطرُ كلامي»<sup>(١)</sup>.

فبيّنَ الجاحظُ فيما مضى أثرَ أحوالِ المتكلمِ المقترنةً بكلامه في الدلالة على مُرادِهِ، وفصّلَ في أنواعِ الإشارةِ: كالإشارةِ باليدِ والرأسِ والعُنُقِ والحاجِبِ، والإشارةِ ببعضِ حركاتِ الجسدِ كالتَّقْتُلِ والتَّنْيِ المصاحِبينِ لكلامِ المرأةِ، وما يدلّانِ عليه من غرضِ استدعاءِ الشّهوةِ. وكذلك الدلّلُ فيه الإشارةُ بالجسدِ والتنبيهُ بهيئةِ الصّوتِ على ذلك الغرضِ؛ لأنّ دَلَّ المرأةَ وتدُلُّها على زوجها: أن تُريه جراءةً عليه في تغنُّجٍ وتشكُّلٍ، كأنّها تخالفُه وليسَ بها خِلافٍ، ولأنّ الدلّلَ: حُسْنُ الحديثِ وحُسْنُ المَرَحِ والهيئةُ<sup>(٢)</sup>. فالمرأةُ حينَ تتكلمُ في حالٍ تدلُّ تطلّبُ بتلك الهيئة التي تُصاحِبُ كلامها غرضًا زائدًا على ما يدلُّ عليه ظاهرُ كلامها، وهو لَفَتْ الأنظارَ إلى حُسْنِها، وتحريكُ القلوبِ للافتتانِ به.

ونبّهَ الجاحظُ على أنَّ حَمَلَ العصا دالٌّ على غرضِ الإطنابِ والتّطويلِ، وإشارةُ النِّساءِ بالمثلثةِ وضرِبَنَ الصِّدْرِ بالنَّعْلِ في المناحةِ دالٌّ على أنَّ كَلَّ كلامٍ يُقلِّنه في ذلك المقامِ يقصدنَ به التّحرُّنَ والتّفجُّعَ، وتلك الإشارةُ قرينةٌ على المبالغةِ فيه.

غيرَ أنَّ إشارتهِ إلى هذه القرائنِ والأغراضِ التي تدلُّ عليها جاء على طريقةِ الرَّمزِ والإيحاءِ، كما هو ظاهرٌ، فلا يكادُ يدركُ إلّا بالتأمُّلِ وترجيحِ النَّظَرِ فيه. بل إنَّ بعضه لا يُعرَفُ منه الغرضُ الذي أرادَهُ: فما هو خاصُّ الخاصِّ الذي تُفهِّمُه عنكَ الإشارةُ؟ وما ثلثا الكلامِ الذاهِبينِ منه عند قبضِ اليدِ وإيقافِ حركةِ الرَّأسِ عند التّكلمِ؟ وما شطرُ الكلامِ الذي يذهبُ بإلقاءِ عبدِ الملكِ حيزُرانتَهُ؟ وما أمثلةُ ذلك؟ وما الأغراضُ التي كانتِ الإشارةُ تدلُّ عليها ثمَّ اندرستْ بذهاها؟

(١) البيان والتبيين ٣/ ١١٩.

(٢) انظر لسان العرب (دل ل).

تلك أسئلة لم يُوقف على أجوبة عنها فيما تحت اليد من كلام الجاحظ، ولا شك في أنه لم يقل ما قال إلا بعد استقراء أمثلة كثيرة، وتقليب النظر في الخطب، ومراقبة غير قليل من المتكلمين، ولعلّه ترك التمثيل لما ذكر من أثر تلك الأحوال اكتفاءً ببيان بعضها، أو لآئها حاضرة في أذهان الناس في عصره، فلا حاجة إلى تطويل الكلام بها.

وقد ظن بعض الباحثين أن كل ما ذكره الجاحظ في دلالة الإشارة يُسمى قرينة<sup>(١)</sup>. وذلك لا يصح؛ لأن هذه الدلالة قد تستقل بنفسها، فلا تكون حينئذ قرينة، ونبه الجاحظ على ذلك بقوله: «قد قلنا في الدلالة باللفظ. فأما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً، ومانعاً وراذعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً»<sup>(٢)</sup>، فهذه دلالة الإشارة وحدها، بدليل قوله: «إذا تباعد الشخصان»، ومثل هذه الدلالة<sup>(٣)</sup>، وبين أن مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت<sup>(٤)</sup>، ونبه في أثناء كلامه عليها أنها قد تشرك اللفظ في الدلالة وتكون عوناً له<sup>(٥)</sup>، وحينئذ تكون قرينةً حاليةً دالة على أغراض لم يدل عليها ظاهر اللفظ.

وجاء ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) بما هو أكشف عن هذه القرائن المصاحبة للمتكلم، وأبين لما لها من الأثر في الدلالة على المراد، إذ نبه على «ما كانت الجماعة من علمائنا تُشاهدُه من أحوال العرب ووجوهها، وتُضطرُّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبُّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به... وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفه على ما في النفوس»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر القرينة في اللغة العربية ٢١.

(٢) البيان والتبيين ١/٧٧.

(٣) انظر البيان والتبيين ١/٧٨.

(٤) انظر البيان والتبيين ١/٧٩.

(٥) انظر البيان والتبيين ١/٧٨.

(٦) الخصائص ١/٢٤٦.

فأشار إلى جملة من الأغراض التي تؤديها إشارات المتكلمين، وأكد قوة دلالتها على المراد، عند من شاهدها مقترنة بكلام المتكلم.

وقال في الاستدلال على أثر تلك القرائن: «أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، ويُنعم تصويره له في نفسه، استعطفه ليُقبل عليه؛ فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرنى وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه. فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مُغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا: (رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة)... وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلّم إنساناً في الظلمة»<sup>(١)</sup>.

فنبّه على أن إشارة المتكلم تؤدي عنه غرض العناية والاهتمام، وتوصل رغبته في تمكين كلامه هذا في نفس سامعه، بأن تمثل له تلك الأغراض بما يراه ببصره زيادةً على ما يسمعه بأذنه. وأتى على ذلك بمثال من واقع المتكلمين، واستشهد بحرصهم على مواجهة المخاطبين في ما يعينهم من الكلام الذي يريدون تثبيتته في نفوسهم.

ومثل لأثر هذه القرائن بأمثلة تُفرد بعض تلك الأحوال بالدلالة على أغراض بعينها في بعض المقامات، كقوله: «ألا ترى إلى قوله»<sup>(١)</sup>:

تقول وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتْقَاعِسُ

فلو قال حاكياً عنها: (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس)، من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجبةً منكراً، لكنّه لما حكى الحال فقال: (وصكّت وجهها) علّم بذلك قوة إنكارها، وتعاضم الصورة لها<sup>(١)</sup>، فنبّه على أنّ هذه الإشارة، وهي صك الوجه، دالة على غرض أرادته المتكلم، وهو المبالغة في التعجب والإنكار، ودلّ السياق على ظاهرهما من غير مبالغة في ذلك.

(١) الخصائص ١/٢٤٧-٢٤٨.

(٢) انظر تخرجه فيما سيأتي ٢٥٧، برواية: «ودقت صدرها».

(٣) الخصائص ١/٢٤٦.

ومن الأمثلة قوله: «وعلى ذِكْرِ طولِ الأصواتِ وقصرها لقوَّةِ المعاني المعبرِّ بها عنها وضعفها ما يُحكى أن رجلاً ضربَ ابناً له، فقالت له أمُّه: لا تضربه، ليس هو ابنك؛ فرافعها إلى القاضي فقال: هذا ابني عندي، وهذه أمُّه تذكرُ أنه ليس مِنِّي؛ فقالت المرأة: ليس الأمرُ على ما ذكره، وإنما أخذَ يضربُ ابنه فقلتُ له: لا تضربه ليس هو ابنك؟! ومدت فتحة الثُّونِ جدًّا، فقال الرَّجُلُ: والله ما كان فيه هذا الطَّويل الطَّويل»<sup>(١)</sup>، فتمطيطُ هذه المرأة فتحة الثُّونِ في هذا المقام أخرجَ كلامها من الخبر المنفي الذي فيه دفعٌ لنسبة ابنها عن هذا الرَّجُلِ، وأدخله في أسلوب الاستفهام، على طريقةٍ فيها تقريرٌ للمخاطب بأمرٍ لا يدفعه، وهو نسبةُ هذا الولد إليه، للإِنكارِ عليه بأن يضربه مع إقراره بذلك الأمر. كلُّ هذه المعاني صنعها مدُّ هذا الصَّوتِ.

وذكر في موضع آخر أمثلة كثيرةً لأحوال المتكلم الدالة على المحذوف، فقال: «وقد حُذِفَتِ الصِّفَةُ ودلَّتِ الحالُ عليها، وذلك فيما حكاه صاحبُ الكتابِ من قولهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ وكأنَّ هذا إنَّما حُذِفَتِ فيه الصِّفَةُ لما دلَّ من الحالِ على موضعها. وذلك أنَّك تُحسُّ في كلامِ القائلِ لذلك من التَّطريحِ والتَّطويحِ والتَّنخيمِ والتَّعظيمِ ما يقومُ مقامَ قوله: طويلٌ أو نحو ذلك. وأنت تُحسُّ هذا من نفسك إذا تأملتَه. وذلك أن تكونَ في مدحِ إنسانٍ والثناءِ عليه، فتقول: كانَ اللهُ رجلاً! فتزيدُ في قوَّةِ اللَّفْظِ بـ (الله) هذه الكلمة، وتمكَّنُ في تمطيطِ اللام وإطالةِ الصَّوتِ بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سأله فوجدناه إنساناً! وتمكَّنُ الصَّوتَ بـ (إنسان) وتُفحِّمُه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سَمَحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالصَّيق قلتَ: سأله وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطِّبُه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لثيماً أو لجزاً أو مُبَخَّلاً أو نحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

(١) المحتسب ٢/ ٢١٠، وانظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ٢١٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٧٢-٣٧٣، وانظر المحتسب ١/ ٢٠٩-٢١١. وفي الكتاب ١/ ٢٢٠: «وتقول: سيرَ عليه ليلٌ طويلٌ وسيرَ عليه نهارٌ طويلٌ. وإن لم تذكر الصِّفَةَ وأردتَ هذا المعنى رفعتَ، إلا أن الصِّفَةَ تُبيِّنُ بها معنى الرَّفَعِ وتوضِّحُه».

فذكر من الأحوال ما يلحقه المتكلم بالكلام من التغيير في لحن الصوت ودرجته، من تفخيم لبعض الكلام، وزيادة في قوة اللفظ ببعضه، وإطالة الصوت في بعض الحروف، وأشار إلى بعض حركات الوجه الدالة على الغرض كإشاحته وقت الكلام، وتقطيبه عند النطق ببعض الجمل. غير أنه اكتفى بالاستدلال بهذه الأحوال على تعيين محذوف واحد، وهو الصفة.

ومن أمثله قول العلوي (ت ٧٤٩هـ): «والمثال الكاشف عن غرضنا هاهنا أن من يقصدك لقضاء حاجة مهمة من بلد نائية، فيأتي وقد مسه الجوع وأضناه التعب، فتقول له: ما حاجتك؟ فيقول: حاجتي رغيف أكله. فانظر كيف أهمل ذكر الحاجة المقصودة التي جاء لها، وذكر ما هو المهم من حاله في ذلك الوقت، وهو تسكين الجوع بالرغيف. وهكذا القول في سائر الأمور المهمة، فإن بعضها يؤثر على بعض على قدر موقعها ومكانتها في النفوس»<sup>(١)</sup>. فحال المتكلم من الجوع والتعب، وما يظهر من آثارها على وجهه وسائر جسده، ومجيئه من بلد نائية، قرائن تهدي إلى أنه أجاب السائل بغير ما يترقب، وأن الطعام ليس حاجته التي من أجلها جاء، وإنما قدمه لما هو عليه من الحال.

ونبه في موضع آخر على الاستدلال بما يرى من فعل المتكلم، وذلك قوله في تقدير متعلق الباء في البسمة: «أن تكون الدلالة على المحذوف هو الشروع في الفعل، فتقدر ما جعلت التسمية مبدأ له، وما هذا حاله فإنه يعلم بقريته الحال بعينه، فإذا شرع في الأكل قال: (أكل باسم الله)، وإن شرع في القراءة قال: (باسم الله)، أي: (أقرأ باسم الله)، فيفسره شاهد الحال»<sup>(١)</sup>.

ومن أوضح أمثله قول الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ): «القريته... قد تكون حالية، كقولك: انظر إلى هذا الأسد، مُشيرًا إلى رجل شجاع، فإن الإشارة هي القريته الدالة

(١) الإيجاز لأسرار الطراز ١٤٢. وفي مطبوعه: «الكاشف عن عرّضنا».

(٢) الإيجاز لأسرار الطراز ٢٧٨.

على أن المراد به الرجل الشجاع<sup>(١)</sup>. فنبه على أن هذه الإشارة الصادرة من المتكلم بيده أو برأسه أو بحاجبيه هي الدال على مراده، وصرح بأنها تُسمى قرينةً حاليةً.

ولا يُظنُّ هاهنا أن اسم الإشارة يغني عن هذه القرينة الحالية؛ وذلك لأنه محتاج إليها، وذلك ما بينه السهيلي (ت ٥٨١هـ)، في تعليقه دخول «ها» التنبيه على أسماء الإشارة، بقوله: «وأما دخول (ها) التي للتنبيه على هذه الأسماء، فلأن المخاطب يحتاج إلى تنبيهه على الاسم الذي يُشير به إليه؛ لأنَّ للإشارة قرائنَ حالٍ يحتاج إلى أن ينظر إليها، فالتكلم كأنه أمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنبهٌ له»<sup>(٢)</sup>.

### ب - الأحوال التي تُعرف عن المتكلم:

ومن تلك الأحوال معرفة بيئة المتكلم، وورد الكلام عليها عند الجاحظ، كقوله: «وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، وساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً؛ إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً»<sup>(٣)</sup>، فإذا عُرِفَ أن المتكلم بدويٌّ أعرابيٌّ قُبِلَ منه الوحشيُّ الغريب؛ لأنَّه لا يتطلبه ولا يتكلف استعماله، وإنما يأتي به طبعاً وسجيةً، بخلاف الحضريِّ<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك معرفة قبيلة المتكلم ونسبه، كما في بيتين مثل بهما محمد بن داود الظاهري (ت ٢٩٧هـ)، وهما<sup>(٥)</sup>:

عاداتٌ طيِّ في بني أسدٍ      ريُّ القنا وخضابٌ كُـلُّ حُسام  
لا تُكْثِرُنَّ جَزَعاً فإني واثقٌ      برماحنا وعواقبِ الأيام

(١) حديقة الأذهان في حقيقة البيان ٨٥.

(٢) نتائج الفكر ٢٢٩.

(٣) البيان والتبيين ١/١٤٤.

(٤) انظر نقد الشعر ١٧٢-١٧٣، والموازنة ١/٢٤-٢٥، والموشح ٣٨٦، والوساطة ١٩، والمنصف للسارق والمسروق منه ١/١٥٤، والجامع الكبير ٤٦، والمثل السائر ١/١٧٦، ١٨٢.

(٥) هما بلا نسبة في الزهرة ٢/٦٩٦، ٧٩٥، والأول في: المُحكَم ٩/٢٠٥ منسوباً إلى أصرم، وفي لسان العرب (ط وأ) لابن أصرم.

وقال بعدهما: «فلو لم نعرف قبيلة هذا القائل، ومقصده من غير شعره، لم ندرِ أطيع المهجؤون أم هم الممدوحون، وكذلك الحال في بني أسد»<sup>(١)</sup>.

ومن تلك الأحوال ما يُعرف عن مكانة المتكلم، وطبقته التي هو منها، ومثال ذلك ما نقله الجاحظ عن سهل بن هارون (ت ٢١٥هـ) من قوله: «إذا كان الخليفةً بليغاً والسيدُ خطيباً، فإنك تجد جمهور الناس وأكثر الخاصة فيهما على أمرين: إمّا رجلاً يُعطي كلامهما من التعظيم والتفضيل، والإكبار والتبجيل، على قدر حالهما في نفسه، وموقعهما من قلبه؛ وإمّا رجلاً تعرّض له التهمة لنفسه فيهما، والخوف من أن يكون تعظيمه لهما يوهمه من صواب قولهما، وبلاغة كلامهما، ما ليس عندهما، حتى يُفرط في الإشفاق، ويُسرف في التهمة»<sup>(٢)</sup>.

فهذا كلامٌ مجملٌ في أثر ما يعرفه المخاطب من منزلة المتكلم، على طريقة الجاحظ في الإشارة إلى المعاني بالرّمز والإيحاء، من غير تفصيلٍ في مواضع ذلك الأثر، وظهوره في أساليب الكلام، وما يُجدّته فيها من أغراضٍ بلاغية.

فالكلام الذي يُجمل على الوعيد لآئه صدر عن ملكٍ قد لا يُجمل عليه إذ وقع من بعض السوقة، والخبر الذي يفهم الاستبشار بالعطية من سيدٍ كريمٍ قد لا يدلُّ على هذا الغرض إن اتفق لمن ليس له هذه الصفة.

ومن تلك الأحوال ما يُعرف من اعتقاد المتكلم، وأخلاقه وطباعه فيما يُحبُّ ويكره؛ ففي قوله تعالى حكايةً عن فرعون في جوابه لموسى عليه السلام لما جاءه برسالة ربِّ العالمين: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «والذي يليق بحال فرعون، ويدلُّ عليه الكلام، أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لأن يكون للعالمين ربٌّ سواه لا دعائه الإلهية»<sup>(٣)</sup>، فتجبر فرعون وتمرده، واعتقاده في نفسه الانفراد بالربوبية، أحوال دالة على

(١) الزهرة ٢/٦٩٦، وأعادته في ٢/٧٩٥. وانظر مثلاً قريباً في شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٣٥.

(٢) البيان والتبيين ١/٩٠.

(٣) الكشاف ٣/١٠٩.

أنه يريد بسؤاله الإنكار. وهذه الأحوال يعرفها المخاطب مما قصه القرآن الكريم عن فرعون في مواضع كثيرة.

ويبين العلوي جملة من هذه الأحوال التي تُعرف عن المتكلم، فيُستدل بها على الغرض من التّقديم الواقع في كلامه، فقال: «وهذا كمن يولع بالصلاة، فإنه يُقدّم ذكرها فيقول: (الصلاة مؤداة)... إلى غير ذلك مما يجري على الألسنة وتولع به النفوس، فإن لولوعها تأثيراً في الاهتمام بالتّقديم. وإما لأنه يستلذّ بذكره؛ لأنّ للنفوس إسراعاً إلى ما هذا حاله، وإعراضاً عما تكون نافرةً عنه، وهذا نحو تقديم ذكر المحبوب والمعشوق»<sup>(١)</sup>.

فمن يُعرف من حاله حُبُّ شيءٍ يُستدلُّ به على تقديمه ذكره، وتكريره على الأسماع، وحرصه على رفع قدره، وتفخيم شأنه، وهذا بخلاف من يُعرف من حاله كره شيءٍ واسترداله. وكذلك من يُعرف من طبعه الرقة واللين يُعول على حاله تلك في تفسير مراده من بعض كلامه، ومثل ذلك يُقال في الخشن الغليظ.

وها هنا أمرٌ لا بُدَّ من التنبيه عليه، وهو أنّ ما جاء في كتاب الله تعالى، بعضه يُنظر إليه على أنه حكاية عن البشر وتراعى أحوالهم فيه، كما استدلل الزّخشي بها يُعرف من حال فرعون؛ وبعضه يُراعى فيه حال المنزل جَلَّ وعلا، وما يجب له من التّزويه والتّعظيم، وما ينفرد به من علم الغيب، والاطلاع على خبايا النفوس، وفي هذا يقول البّاني (ت بعد ١٢٣٧هـ): «نزوله على لسان العباد لا يمنع قصد مُنزله بإيراد بعض جملته على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الأمور، ونكات القرآن المعبرة بحال المنزل أكثر من أن تُحصى»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأساليب التي نظر فيها العلماء إلى حال المنزل لاستخراج أغراضها البلاغية: أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، وفي هذا يقول الزّركشي (ت ٧٩٤هـ): «فإنّ الرّبّ تعالى لا

(١) الإيجاز لأسرار الطّراز ١٤٠.

(٢) تجريد البّاني ٢/٣٠٠، وكلامه ردّ على من ادّعى أنّ القرآن كلّه نزل على لسان العباد، وانظر تقرير الإنبائي ٢/٣٠٠.



يستفهم خلقه عن شيء، وإنما يستفهمهم ليقرّهم ويذكرهم أنّهم قد علموا حق ذلك الشيء»<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة هذا عند البلاغيين قوله تعالى: ﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، إذ قال المغربي (ت ١١١٠ هـ) فيها: «وإنما قلنا: إن السؤال على غير ظاهره؛ لأنّه ليس القصد إلى استعمال مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل؛ لأن الله تعالى علّم الغيوب، فلو أريد مجرد علم مقدار الآيات لتولّى الله تعالى الإعلام بقدرها لنبيه ﷺ، وإنما القصد التّقرُّع والتّويُّخ على عدم اتّباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها»<sup>(٢)</sup>.

فنظر إلى حال المنزّل وأنّه علّم الغيوب، وعوّل عليها في الاستدلال على خروج الاستفهام عن حقيقته، ويقوى هذا الأمر في هذه الآية؛ لأنّ الخطاب موجّه في ظاهره إلى النبي ﷺ، وعلمه بهذه الحال، من أنّ الله تعالى علّم الغيوب، مقطوع به، إذ قد يقال في غيرها من الآيات: إنّ من الناس من لا يعرف هذه الحال أو لا يؤمن بها، فلا بدّ من أن تُحمّل على تنزيل المنكر منزلة غير المنكر، لكثرة الدلائل على ذلك، أو أن تُحمّل على أنّه خطابٌ مخصوصٌ بالعارف المسلم بذلك.

### ج - الأحوال التي تُعرف من المتكلم:

أشار البلاغيون إلى أنّ قصد المتكلم للغرض مهمّ في إثباته والاعتداد به، فقال القطب الشيرازي (ت ٧١٠ هـ): «وأما الحالة التي تقتضي وصف المعرّف فهي إذا كان الوصف مبيّناً له، أو مدحاً، أو ذمّاً، أو محصّصاً، أو تأكيداً، والحال أن كان ما تعلق بالوصف من التبيين، أو المدح، أو التخصيص، أو التأكيد... مقصوداً للمتكلّم من ذلك الوصف. حتى لو لم يكن التبيين، مثلاً، مقصوداً للمتكلّم لما دلّ عليه؛ لأنّ الدلالة بحسب الإرادة»<sup>(٣)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/٣٢٧، وانظر السؤال البلاغي ١٧٩.

(٢) مواهب الفتاح ٢/٢٨٥-٢٨٦، وانظر حاشية الدسوقي على المختصر ٢/٢٨٦، والسؤال البلاغي ١٧٨.

(٣) مفتاح المفتاح اللوح ١٩/ب.

وقال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «لا بُدَّ في بلاغة الكلام من كون النُّكَّاتِ والخصوصياتِ مقصودةً للمُتكلِّم، ولا يكفي في البلاغة حصولها من غير قصدٍ»<sup>(١)</sup>.

ومن طُرُق الوقوفِ على مقاصد المتكلِّمين إخبارهم بذلك مَنْ يستوضح معاني كلامهم، ولا سيَّما إذا كان الكلام غامضاً أو مُشكِّلاً أو يحتمل عدَّة وجوه، وانفق مثل ذلك في شعر أبي الطَّيِّب، ولهذا نقل ابن وكيع (ت ٣٩٣هـ) عن بعضهم أنه قال: «لأبي الطَّيِّب معانٍ لا يُفسَّرُها غيره»<sup>(٢)</sup>، وعلَّل ذلك بأنَّ «الشَّعر على مقصد قائله»<sup>(٣)</sup>. فقد يُخبر أبو الطَّيِّب بقصد له في بيتٍ لا يدلُّ عليه ظاهرُ كلامه، كقوله في تهنئة كافورٍ بدارٍ بناها<sup>(٤)</sup>:

يَفْضَحُ الشَّمْسُ كُلَّهَا ذَرَّتِ الشَّمْمُ      سُ بِشَمْسٍ مُنِيرَةٍ سَوْدَاءِ

إذ قال ابن جني في شرحه: «يعني كافوراً، وكان يقول: إنه هزى به في هذا البيت، وله نظائر في شعره»<sup>(٥)</sup>، فظاهر القصيدة التي منها هذا البيت المدح، غير أنَّ المتنبِّي قصد الهُزءَ به توريةً، وأخبر بذلك ابن جني، ووقفه على القرائن الخفية التي تهدي إلى خبيء قصده، وتكشف عن مكنون نيته، وذلك قولُ ابن جني في الكلام على بيتٍ بعده: «وقال لي: كان موته أن يذكر له إنسانُ السَّواد»<sup>(٦)</sup>، وهذا يدلُّ على أنَّ المتنبِّي تعمَّد التَّصريح بما يكرهه كافور؛ لأنَّه كان ينوي السُّخريَّةَ منه والهزءَ به.

وقد تختلف الروايات عنه في إخباره عن قصده من بعض كلامه، كما وقع في قوله<sup>(٧)</sup>:

أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَانَهُ      فَمَا أَحَدٌ فَوْقِي وَمَا أَحَدٌ مِثْلِي

(١) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/١٢٣.

(٢) المُنصف للِسارِق والمسروق منه ١/١٤٠.

(٣) المُنصف للِسارِق والمسروق منه ١/١٤٠.

(٤) ديوانه ٤٤٧، والفسر ١/١٣٧، وشرح الواحدي ٢/٦٣٢.

(٥) الفسر ٢/١٣٧.

(٦) الفسر ٣/١٣٧.

(٧) ديوانه ١٤، والفسر ٤/٥٧، وشرح الواحدي ١/٢٢، والموضح ٤/٢٥٦.

فقال ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في شرحه: «الذي كان يُجيبُ به، إذا سُئِلَ عن هذا البيت أن يقول: كأنَّ قائلاً قال له: ما يُشبهه؟ فيقول له الآخر: كأنَّه الأسدُّ، أو كأنَّه الأرقمُ، أو غيرُ ذلك... فجاء بحرف التَّشْبِيهِ، وهو (كأنَّ)، وبلفظ (ما) التي كانت سُؤالاً»<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ): «وهذا ممَّا سُئِلَ أبو الطَّيِّب عنه فذكرَ أنَّ (ما) تأتي لتحقيق التَّشْبِيهِ؛ تقول: عبدُ الله الأسدُّ، وما عبد الله إلاَّ الأسدُّ وإلاَّ كالأسدِّ، تنفي أن يُشَبَّهَ بغيره»<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن الشَّجَرِيَّ (ت ٥٤٢هـ) قولاً ثالثاً، وهو: «ما رواه الرَّبَّعِيُّ (ت ٤٢٠هـ) عن المتنبِّي أيضاً، قال: سُئِلَ عن قوله: (بها وكأنَّه) فقال: أردتُ: ما أشبهه فلاناً بفلانٍ، وكأنَّه فلانٌ»<sup>(٣)</sup>.

والأوجه الثلاثة يَحْتَمِلُهَا الكلامُ، ولاسيَّما أنَّ المنقولَ عن المتنبِّي قد أوضحَ القرائن التي جَعَلَ البيتَ مردوداً إليها في الكشف عن مُشْكِلِ معناه.

وقدَح ابنُ فورَجَّة (ت نحو ٤٥٥هـ) في نقلِ ابنِ جنِّي، فقال: «وأنا أحلفُ بالله العظيم إنَّ كانَ أبو الطَّيِّبِ سُئِلَ عن هذا البيتِ فأجابَ بهذا الجوابِ الذي حكاه ابنُ جنِّي، وإن كان متزيِّداً مُبْطِلاً فيما يدعيه عفا الله عنه وغفر له، فالجهلُ والإقرارُ به أحسنُ من هذا»<sup>(٤)</sup>.

وهذا اتِّهامُ سافرٍ لابنِ جنِّي، وافتراءٌ عليه من غيرِ بيِّنَةٍ منه، عفا الله عنه وغفر له، ولعلَّ الذي أغراه به ما وَقَفَ عليه من نَقْلِ القاضي الجرجاني عن المتنبِّي خلافَ نَقْلِ ابنِ جنِّي عنه، وليس بحُجَّةٍ له إن كان قد اعتدَّ به، لأنَّ المرءَ قد يرى رأياً ثم يبدو له فيتحوَّلُ عنه إلى غيره، ولهذا قال ابنُ الشَّجَرِيَّ بعد سوقِ ثلاثةِ الأقوالِ في هذا البيت: «فهذه ثلاثةُ أقوالٍ مختلفة، كما

(١) الفَسْرُ ٥٧/٤، وانظر شرح الواحدي ٢٢/١، والفتح على أبي الفتح ٢٤٦، وأمالي ابن الشجري ٢٢٧/٣-٢٢٨.

(٢) الوساطة ٤٤٣، وانظر شرح الواحدي ٢٢/١-٢٣، والفتح على أبي الفتح ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٣.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٢٨/٣.

(٤) الفتح على أبي الفتح ٢٤٧.

تري، ولا يمتنع أن يُجيبَ المسؤولُ بأجوبةٍ مختلفةٍ في أوقاتٍ متغايرة<sup>(١)</sup>، بل لعلَّ ما نقله ابنُ جني أن يكون أقوى من غيره؛ لما عُرِفَ من صحبته لأبي الطَّيِّبِ وحبُّه له.

ولم يرتضِ الأمدِيُّ (ت ٣٧٠هـ) التَّعْوِيلَ على نية المتكلِّم، فقال: «ليس العملُ على نيَّة المتكلِّم، وإنَّما العملُ على ما توجَّبه معاني ألفاظه، ولو حُمِلَ قولُ كُلِّ قائلٍ وفِعْلُ كُلِّ فاعلٍ على نيَّته لما نُسِبَ أحدٌ إلى غلطٍ ولا خطأ في قولٍ ولا فِعْلٍ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي ذهبَ إليه الأمدِيُّ يظهرُ في أن يُخبرَ المتكلِّمَ بغرضِ نواه، وليس في كلامه ما يدلُّ عليه، كبعضِ ما فعله المتنبِّي في دفعه اعتراض الحاتمي (ت ٣٨٨هـ) عليه في المناظرة التي جرَّتَ بينهما<sup>(٣)</sup>، ومثاله ما نقله الحاتميُّ بقوله: «وقُلْتُ: وقد أحلَّت في قولك<sup>(٤)</sup>»:

إِذَا مَا فَارَقْتَنِي غَسَّ لَتْنِي      كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامٍ

والحلَّالُ أَوْلَى بِالغُسْلِ وَأَخْصُ مِنَ الْحَرَامِ، فكيف خَصَّصْتَ الحرامَ بوصفٍ يَشْرُكُهُ فيه غيره، وله به اختصاصٌ فوق اختصاصه؟ فقال أبو الطَّيِّبِ: أتيتُ بأحدهما فدلَّ على الآخر وإن لم أذكره. وفي القرآن ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] وهي تقي البرد... قُلْتُ: أجل. لكن قولك يبعد بعض البعد عن هذا، وإن كُنْتَ تحذو حدوه؛ من أجل أنَّ الحلَّالَ أشدُّ اختصاصاً بالغُسْلِ من الحرامِ، وليست السَّرَّايِلُ بأخصَّ في وقاية الحرِّ منها في وقاية البرد<sup>(٥)</sup>.

فما ذكره أبو الطَّيِّبِ ممَّا نواه في هذا البيت لا دليل عليه فيه، ولا في سياق الأبيات التي هو منها، ولعله شيء اضطرَّته إليه القافية، ولهذا قال الواحدِيُّ (ت ٤٦٨هـ): «وإنَّما خصَّ الحرامَ لحاجته إلى القافية، وإلَّا فالاجتماعُ على الحلَّالِ كالاجتماعِ على الحرامِ في وجوب الغُسْلِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٣.

(٢) الموازنة ١/١٨٠.

(٣) انظر تفصيل المناظرة في: الرسالة الموضحة ٦-١٩٦، والرسالة الحاتمية ٢٧٣-٢٩٠.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في الفَسْر ٤/٥٩٤، وشرح الواحدي ٢/٦٧٨، والسِّيَاق للتَّدَثُّر من الحمى.

(٥) الرسالة الموضحة ١٢٨-١٢٩.

(٦) شرح الواحدي ٢/٦٧٨.

ولا يصلح ما ذكره المتنبي من الاستدلال بالآية؛ لما ذكره الحاتمي في رده عليه، ولأن القول بالحذف في الآية ضعيفٌ، ولهذا قال الزمخشري: «وقيل: ما يقي من الحرِّي يقي من البرد، فدَلَّ ذِكْرُ الحرِّ على البرد»<sup>(١)</sup>، والأرجح أن الآية لا حذف فيها. وخصَّ الحرُّ بالذكر؛ لأنَّ الخطاب للعرب، وببلادهم حارَّة، والبردُ فيها يسير محتملٌ، فالوقاية من الحرِّ أهمُّ عندهم<sup>(٢)</sup>؛ أو لأنَّ البرد ذكِرَ الامتنان بوقايته صريحًا قبل ذكر الحرِّ، في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]، وقوله في صدر السورة: ﴿وَاللَّعْنَةُ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفٌّ﴾ [النحل: ٥]<sup>(٣)</sup>.

فإخبار المتكلم بقصده لا ينهض وحده قرينة على المراد، بل لا بُدَّ من أن يكون في الكلام أو الحال قرينة أخرى تعضده، فالغالب أن المتكلم في إخباره يدلُّنا على قرينة خفية في كلامه، أو قرينة حالية كانت محتفةً به وقت التكلُّم، غير أنَّها لم تُنقل إلينا، وبقيت محفوظةً في نفسه.

ولعلَّ هذا ما حمل علماء العربية على سؤال العرب عن مقاصدهم في بعض كلامهم، إذ غابت عنهم الأحوال التي قيل ذلك الكلام فيها أوَّل ما قيل، كما في الأمثال، وفي هذا يقول سيبويه: «وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العربِ وممن يُوثقُ به، ويزعمُ أنَّه سمعها من العربِ. من ذلك قولُ العربِ في مثلٍ من أمثالهم: (اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذُبَابًا) إذا كان يدعو بذلك على غنمِ رَجُلٍ. وإذا سألتهم ما يَعْنُونَ قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبْعًا وَذُبَابًا. وكلُّهم يُفسِّرُ ما ينوي»<sup>(٤)</sup>.

وبعد هذا كُلُّه ماذا يبقى من دعوى بعض المعاصرين: بأنَّ البلاغيين العرب قد اتجهوا إلى المخاطب، وركزوا على أحواله، وأنَّهم يذكرون حال المتكلم ذكرًا خافتًا، يأتي على استحياء،

(١) الكشاف ٢/٤٢٣.

(٢) انظر الكشاف ٢/٤٢٣، والبرهان في علوم القرآن ٣/١١٨. ويقوي اختصاص الخطاب بالعرب أن سورة النحل مكيَّة. انظر البرهان في علوم القرآن ١/١٩٣.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/١١٨-١١٩.

(٤) الكتاب ١/٢٥٥، وانظر الخصائص ١/٢٥٠-٢٥١.

وكأنه حاشية أو تذييل أو اعتراض. بخلاف المُحدِّثين الذين يكاد موقفهم يعكس الأمر عكسًا تامًّا<sup>(١)</sup>.

## ٢ - أحوال المخاطب:

تكون أحوال المخاطبين قرائن إذا استدل بها على المراد، غير أن هذه الأحوال لا تُعيَّن تعيينًا أحوال المتكلم؛ لأنَّ الكلام يُنسب إلى مُتكلم واحد في الغالب، وأمَّا المخاطب بالكلام فقد يكون واحدًا مُعيَّنًا كما في المحاورات ونحوها، وقد يكون جمعًا محدودًا كما في الخطب، وقد يكون الخطاب عامًّا لا يخصُّ مخاطبًا دون غيره، كما في أبيات الحكمة؛ لذا يصعب تعيين هذه القرائن لصعوبة تعيين موضعها، وهو المخاطب، وهذا ما جعل التَّعويل على بعض جهاتها قليلًا، بخلاف أحوال المتكلم.

ثم إنَّ هذه القرائن «تتأثر بها وعاء المتكلم من حال المخاطب، يعني: بحال المخاطب المنعكسة في نفس المتكلم، وليس حال المخاطب في ذاته، فالمخاطب حينئذٍ يتحوَّل إلى مُثير من المُثيرات التي تعمل في نفس مُبدع الكلام، وبمقدار تأثره بذلك المُثير ينصح ذلك على عبارته وأحوال صياغتها»<sup>(٢)</sup>، وهذا ما نبه عليه العلوي في باب القصر<sup>(٣)</sup>.

ونبه السكاكي على بعض تلك الأحوال في سياق كلامه على مقتضى الحال، فأشار إلى أن «مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي»<sup>(٤)</sup>، لكنه لم يفصل الكلام فيه، ولم يضرب أمثلةً لأثر ذلك في الدلالة على المراد؛ لأنَّ غايته كانت مُنصرفةً إلى بيان المقصود من مقتضى الحال.

---

(١) انظر مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث ٥٥٣-٥٥٤، والبلاغة والأسلوبية ٢٤٢، والحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني ٧٠. ويبيِّن الدكتور محمد أبو موسى أنَّ ابن بجدة هذا الرأي الدكتور أمين الخولي، وفصل الكلام في الردِّ عليه. انظر دلالات التراكيب ٧٤-٧٧.

(٢) دلالات التراكيب ٧٦. وأورد مؤلفه هذا الكلام في سياق الردِّ على الذين ادَّعوا أن بلاغتنا اعتمدت بالمخاطب دون المتكلم.

(٣) انظر الإيجاز لأسرار الطراز ٢٢٧، وسيأتي كلامه ٣٥٣.

(٤) مفتاح العلوم ٢٥٦.

ويمكنُ عَرَضُ أحوالِ المخاطَبِ في جهتين: ما يصاحِبُه وقتُ تكليمه، وما يُعرَفُ عنه من أحوالِ يُقدَّرُ أن المتكلمَ راعاها عند إنشاء كلامه.

#### أ- الأحوالُ الظاهرةُ المُصاحبةُ للكلام:

قد يُعوَّلُ المتكلمُ على ما يراه من حالِ المخاطَبِ، وما هو آخِذٌ في فعله، فيستغني به، وتكون تلك الحالُ قرينةً لمن شهدها أو نُقِلَتْ إليه، وذلك كقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وذلك أنك رأيت رجلاً يضربُ أو يَشْتِمُ أو يقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تلفظَ له بعمله، فقلت: زيدا، أي: أوقعَ عملك بزيدا»<sup>(١)</sup>.

وقد يُستدلُّ على غرضِ المتكلمِ من أثرِ كلامه في حالِ المخاطَبِ من الفرح والخوفِ، والرِّضا والغضب، والحُجَلِ، بما يظهرُ عليه من انبساطِ أساريره، أو عبوسه وتجهُّمه، أو احمرار وجهه أو اصفراره. فقد يكونُ ذلك الغرضُ غيرَ ظاهرٍ لغيرِ المخاطَبِ، لتعلُّقه بقرائنِ أحوالِ واقعةٍ بين المتكلمِ والمخاطَبِ، تخفى عن غيرهما، فتكشِفُ حالَ المخاطَبِ الظاهرةُ عن ذلك الغرضِ، أو تكون إحدى تلك القرائنِ.

فمن ذلك أن جريراً حين أنشدَ عبدَ الملكِ قوله<sup>(٢)</sup>:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا      وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ

ظهرَ على عبد الملكِ ما يدلُّ على انبساطه وسروره بما سمع، وكان قد وجدَ عليه في نفسه، إذ نقلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ (ت ٢٤٥هـ) أنه حين سمعه ضحكَ وطلبَ من جريرٍ أن يُعيدَ الإنشادَ<sup>(٣)</sup>، وروى الجاحظُ (ت ٢٥٥هـ) أن عبد الملكِ حين سمعَ البيتَ «استوى جالساً، وكان مُتَكِنًا»<sup>(٤)</sup>،

(١) الكتاب ١/٢٥٣.

(٢) سيأتي تحريجه وتفصيلُ الكلامِ فيه ٢١٦-٢١٨.

(٣) انظر ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ١/٨٥.

(٤) التاج في أخلاق الملوك ١٣١.

وأمره بأن يُعيده، فلما أعاده «أسفرَ لونهُ وذهبَ ما كان في قلبه»<sup>(١)</sup>، وفي رواية ابنِ عبد ربه (ت ٣٢٨هـ): «ارتاحَ عبدُ الملك، وكان مُتَكِنًا، فاستوى جالسًا»<sup>(٢)</sup>، وعند أبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ): «فتبسّم عبد الملك، وقال: كذلك نحن وما زلنا كذلك»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحوال من التبسّم والضحك، والاعتدال في الجلُسة، وإسفار الوجّه، وذهاب الموجدة، وقول ما يدلُّ على الارتياح إلى ما يُسمع = قرائنٌ تؤكدُ أن الغرض من هذا الاستفهام التّقرير، ولولا ذلك ما فهمَ منه غاية المدح، ولما وقعَ من نفسِ سامعِهِ هذا الموقعَ. ومن ذلك قولُ أبي الطيّب<sup>(٤)</sup>:

قَالَتْ وَقَدْ رَأَتْ أَصْفَرَارِي مَنْ بِهِ  
وَتَنَهَّدَتْ فَأَجَبْتُهَا التُّنْهَادُ

إذ قال فيه مُحمّد بن عليّ الجرجانيُّ: «أرادت: من فعلَ به... فحذفتِ الفِعْلَ؛ لدلالة حال الاصفرارِ عليه»<sup>(٥)</sup>، فهي حين سألتُهُ عَوَّكْتَ على ما ظهرَ من حالِهِ وَقَتَ الخِطَابِ، وهو تحوُّل لونٍ وجهه إلى الاصفرار الدالِّ على فِعْلٍ فاعِلٍ، فحذفتِ الفِعْلَ لهذه القرينة، ولَمَّا حكى المتنبي كلامها في هذا البيت، ونقلَ إلينا حاله حين خاطبته، تهدينا بها إلى مرادها من سؤالها، بتعيين المحذوفِ من كلامها.

ب - الأحوال التي تُعرَف عن المُخاطَب:

قد يستدلُّون على الغرض بما يُعرَف من حال مخاطبٍ واحدٍ بعينه، بتقدير أن المتكلم مُطَّلَعٌ على تلك الحال<sup>(٦)</sup>، على نحو ما فعل المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ) في قولِ كَبْشَةَ أختِ عمرو بن معديكرب الزبيديِّ<sup>(٧)</sup>:

(١) التاج في أخلاق الملوك ١٣١-١٣٢.

(٢) العقد الفريد ٨٣/٢.

(٣) الأغاني ٦٧/٨.

(٤) سيأتي تحريجه وتفصيل الكلام فيه ٤٥٤-٤٥٨.

(٥) الإشارات والتنبيهات ٦١.

(٦) انظر التنبيه على ذلك في حاشية الفناري على المطول ١٨٨.

(٧) هو لها في: الشعر والشعراء ٣٧٥/١، والأغاني ٢٣٠/١٥، وأمالي القالي ٢٢٦/٢، وشرح الحامسة للمرزوقي ٢١٨/١.



وَدَعَّ عَنْكَ عَمْرًا إِنَّ عَمْرًا مُسَالِمٌ      وَهَلْ بَطْنُ عَمْرٍو غَيْرُ شَيْبٍ لِمَطْعِمٍ

إذ قال في شرحه: «عمرو هو أخوها، وكان يُعَدُّ بالفِ فارسٍ، ولم يكن ممن يُسالم ولا سيما في طلب دم أخيه. وإنما رَمَتْهُ بهذا الكلام لِتُهَيِّجَ منه، وتبعته على التَّعَجُّلِ في دَرَكِ الثَّأْرِ، والتَّسْرِعِ في الانتقام»<sup>(١)</sup>.

والبيت من كلمة لها تبعثُ فيها قومها على الثَّأْرِ لأخيها عبد الله، وسياق القصيدة لهذا الغرض<sup>(٢)</sup>، وهذا البيت كذلك، لكن المرزوقي هنا زاد على قرينة السياق الدالة على الغرض الاستدلال بحال المخاطب، بالشائع الذائع عنه، فهو فارسُ اليمن، ومن معدودي الفرسان عند العرب، ومضربُ المثل في الشجاعة والإقدام<sup>(٣)</sup>، فهذه القرينة الحالية مانعة من إرادة حقيقة الخبر في قولها: «إنَّ عمراً مُسالمٌ»، ودالة مع سياق الأبيات على غرض البعث والتَّهْيِيجِ.

ومن ذلك استدلال محمد بن علي الجرجاني على تقدير ما يُعطف عليه فعل الأمر ﴿بَشِّرْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢٤)</sup> وبشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴿البقرة: ٢٤-٢٥﴾ = بقوله: «والذي يقوى عندي أن الآيات كلها أو أكثرها مُصدرَةٌ في المعنى بالأمر بالتبليغ أو التحذير والتبشير؛ لأنه عليه السلام مُبلِّغٌ، فيكون تقدير الكلام: بلِّغ يا محمد الذين كفروا كذا، أو حذِّرهم كذا، وبشِّرِ الذين اتَّقوا بكذا. وهذا التقدير جائزٌ في كلامه تعالى لقرينة كونه مُبلِّغاً دون غيره لعدم القرينة»<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ٢١٨/١.

(٢) انظر كلمتها في: الأغاني ٥/٢٣٠، وأملالي القالي ٢/٢٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٢١٧-٢١٩.

(٣) انظر وصفه بذلك في: العقد الفريد ١/١١٧، والأغاني ١٥/٢٠٨-٢٠٩، والاستيعاب ٣/١٢٠٢، ومقدمة جامع ديوانه ٢٣-٢٤.

(٤) الإشارات والتنبهات ١٣٠. وفيها أقوالٌ أخرى. انظر الكشاف ١/٢٥٣-٢٥٤، ومفتاح العلوم ٣٦٨-٣٦٩، والإيضاح ٢٦١.

فعول على ما يُعرف من حال المخاطب، وهو النبي ﷺ، وأنه مُبلِّغ النَّاسِ ما أنزل إليه من كتابِ ربِّه. وصرَّح الجرجاني بتسمية هذه الحالِ قرينةً، كما هو ظاهرٌ من كلامه.

وقريبٌ من هذا ما استدلَّ به السَّعدُ على أن استعمالَ الماضي مع «إن» الشرطيَّة يُفيد التعرُّيضَ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وذلك قوله: «فالخطابُ لمُحمَّد، عليه السَّلام، وعدمُ إشراكه مقطوعٌ به، لكن جيء بلفظِ الماضي إبرازاً للإشراكِ في معرضِ الحاصلِ على سبيلِ الفرضِ والتَّقديرِ، تعريضاً لمن صدرَ عنهم الإشراكُ بأنَّهم قد حبَطتْ أعمالهم»<sup>(١)</sup>.

فالذي يُعرفُ من أحوالِ النبي ﷺ أنه معصومٌ عن مُحقراتِ الذُّنوبِ وصغائرها، فكيف بأكبر الكبائرِ وأعظمِها، وهو الشُّركُ بالله، فلذا كان بعيداً أن يقعَ في وهمٍ مؤمنٍ نسبةً ذلك إلى رسولِ الله ﷺ، وصار هذا قرينةً على أن الغرضُ التعرُّيضُ بمنْ أشركَ.

وقد يستدلُّون بما يُعرفُ من أحوالِ المُخاطبينِ من أُمَّةٍ من الأممِ، كقول الجاحظ: «ورأينا الله تبارك وتعالى، إذا خاطبَ العربَ والأعرابَ، أخرجَ الكلامَ مُخرَجَ الإشارةِ والوحيِ والحذفِ. وإذا خاطبَ بني إسرائيلَ أو حكى عنهم، جعله مَبسوطاً وزادَ في الكلام»<sup>(٢)</sup>.

وذلك أن ما يُعرفُ عن العربِ في أقوالها الوَلَعُ بالإيجازِ: من الحذفِ، والقصدِ إلى الحُجَّةِ، والاكتفاءِ باللمحةِ الدَّالةِ، والإشارةِ المُوحيِ بها، وغير ذلك مما هو ظاهرٌ في أشعارهم وخطاباتهم<sup>(٣)</sup>.

وأما بنو إسرائيلَ فعَلَّلَ أبو هلالٍ العسكريُّ (ت ٣٩٥هـ) ما مضى من كلام الجاحظ فيهم، بقوله: «لبُعْدِ فهمهم كان، وتأخُرِ معرفتهم»<sup>(٤)</sup>، فجعل ذلك مما يُعرفُ عنهم، ولعلَّه شيءٌ

(١) المطول ١٦٤. والتعريضُ: «أن يُنسبَ الفعلُ إلى أحدِ حقيقةٍ أو مجازاً والمراد منه فهم الغير بالقرائن». مواهب الفتح ٦٤/٢.

(٢) الحيوان ٩٤/١، وانظر كتاب الصناعتين ١٩٣.

(٣) انظر تاريخ آداب العرب ١٩٥/٢، وما سيأتي ٤٣٧-٤٣٨، ٤٤١.

(٤) كتاب الصناعتين ١٩٣.

اجتهده في استنباطه بالنظر ولم يقف عليه بالاطلاع، ولذلك لم يرتضِ رأيه الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)، فقال: «فإن اليهود لم يكونوا من الغلظة والجفاء والاستكراه بحيث وصفوهم، أو بحيث يجوز ذلك في صفتهم، وإن فيهم لتكلمين، وإن منهم لشعراء»<sup>(١)</sup>.

وذهب الرافعي إلى أن ذلك «سرٌّ من أسرار الأدب العبراني، جرى القرآن عليه في أكثر خطابهم خاصة؛ ليعلموا أنه وضع غير إنساني، وليحسوا معنى من معاني إعجازه فيما هم بسبيله، كما أحسَّ العرب فيما هو من أمرهم؛ إذ كان أبلغ البلاغة في الشعر العبراني القديم أن تجتمع له: رشاقة العبارة، وحسن المعروض، ووضوح اللفظ، وفصاحة التركيب، وإبانة المعنى، وتكرار الكلام لكل ما يفيد التكرار وتوكيداً ومبالغة وإبانة وتحقيقاً ونحوها، ثم استعمال الترادف في اللفظ والمعنى، ومقابلة الأضداد وغيرها، مما هو في نفسه تكرار آخر للمحسنات اللفظية، وتحسين للتكرار المعنوي»<sup>(٢)</sup>.

فما ذكره مما يعرف عنهم في أدبهم، وطرائق تعبيرهم، قرينة على بسط الكلام فيما جاء خطاباً لهم في القرآن الكريم أو حكاية عنهم، كما وقف عليه الجاحظ.

واستدلوا بما عرف عن العرب من عاداتهم في أفعالهم، كقول الفراء (ت ٢٠٧هـ): «وقوله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقْنَهُنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]: يعني أولياء النساء لا الأزواج؛ وذلك أنهم كانوا في الجاهلية لا يعطون النساء من مهرهن شيئاً»<sup>(٣)</sup>، فعول على ما كانوا عليه قبل الإسلام في تعيين المقصود بالأمر في الآية.

ومن ذلك استدلال الزمخشري على تقدير المتعلق المحذوف متأخراً في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] بقوله: «فإن قلت: لم قدرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأن الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: (باسم اللات باسم

(١) تاريخ آداب العرب ٢/ ١٩٥. ولم يصرح بالعسكري غير أن كلامه يفهم أنه يريد.

(٢) تاريخ آداب العرب ٢/ ١٩٥-١٩٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٦.

العُزَّى)، فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله عزّ وجلّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل<sup>(١)</sup>، فعول على ما كان معروفاً في مخاطبة العرب لأصنامهم في الجاهليّة، في تقدير المحذوف متأخراً للاهتمام بالمقدّم، وهو اسم الله الواحد، وللرّدّ عليهم فيما كانوا عليه من تقديم أسماء تلك الأوثان<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك استدلالهم على ذكر كوكب الشعريّ دون غيره، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ [النجم: ٤٩] = بأنّ العرب لم تعبد من الكواكب غيرها، إذ كانت خزاعة تعبدّها؛ سنّ لهم ذلك أبو كبشة رجلٌ من أشرافهم<sup>(٣)</sup>.

وعول السكّاكبيّ على ما يُعرف عن بيئة المخاطبين، فاستدل بطرائق عيش العرب البداة وتقلّبهم في حاجاتهم وأغراضهم، على تصوّر الجامع بين الجمل في جملة من الآيات<sup>(٤)</sup>.

وقد يُستدلُّ على حال المخاطب بالوقوف على زمان الكلام ومكانه، فمعرفة المكيّ والمدنيّ من الآيات كثيراً ما تقفُّ المُستدلُّ على أحوال المخاطبين، وما كان يُعرف عنهم في ذلك الزمان أو ذلك المكان، كأن يرى أنّ جملةً من الآيات غرضها تثبيتُ فؤاد النبي ﷺ والتخفيفُ عنه من شدّة ما يلقي من الأذى، بالوقوف على أنّ هذه الآيات مكيّة، لما يُعرف من إيدائهم إياه في تلك المرحلة من الدّعوة<sup>(٥)</sup>، وغير ذلك مما سيأتي عليه أمثلة مفصّلة<sup>(٦)</sup>.

واعتمد السكّاكبيّ في الكلام على الإطناب، وبسط الكلام وتفصيله فيه، على عموم المخاطبين، وعلى اختلاف أحوالهم، وأنّ بعض الآيات خطابٌ للإنس والجنّ، فلا تختصُّ واحداً دون غيره، ولا قرناً دون قرن، فتعمُّ المخاطبين في كلّ زمانٍ ومكان<sup>(٧)</sup>.

(١) الكشّاف ٢٩/١-٣٠.

(٢) انظر المطوّل ٢٠١، ففيه أنّ التّقديم للرّدّ عليهم. وانظر حاشية الشّريف الجرجاني على الكشّاف ٢٩/١.

(٣) انظر نسب قريش ٢٦١-٢٦٢، والمخبر ١٢٩، وتفسير الطبري ٧٧١٧/٩، والكشّاف ٣٤/٤، والبديع في نقد الشعر ٥٦، والمثل السائر ٣/١١٣-١١٤، والموافقات ٣/٣١٥.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٣٦٦-٣٦٧، وانظر تفصيله فيما سيأتي ٤١٨-٤١٩.

(٥) انظر مثلاً عليه فيما سيأتي ٤٧٠.

(٦) انظر أمثلة ذلك فيما سيأتي ٢٠٠، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٨١، ٤٦١، ٤٧٤.

(٧) انظر أمثلة ذلك فيما سيأتي ٤٧١-٤٧٣.

بقي في الكلام على المخاطب أمرٌ لا بُدَّ من التنبية عليه، وهو أن ما يردُّ من قول العلماء المتقدمين: اكتفى بعلم المخاطب، وحذف لعلم المخاطب، ونحوها من العبارات<sup>(١)</sup>، لا يعني الاستدلال بقريته حال المخاطب، وإنما مُرادهم بها: أن في الكلام أو الحالِ قرائنَ تحفُّ بالموضع المذكور، تدلُّ المخاطب على المراد، فكأنهم يقولون: حذف للقرائن الظاهرة للمخاطب، الهادية إلى تعيين المحذوف، وقد يكون من تلك القرائن حالُ المخاطب، وقد يكون غيره. فهي عبارةٌ مجمَّلةٌ للتنبية على وجود القرائن في الموضع المراد. ويدلُّ على هذا ورود هذه العبارات موضحةً عند المتأخرين، كقول السَّعد (ت ٧٩٢هـ): «أن يكون السَّامع عارفاً به لوجود القرائن»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وقد يُستغنى عن تقدُّم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن»<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - الظُّروف المحيطة بالكلام:

تحفُّ بالكلام ظروفٌ كالسبب الذي قيل لأجله، وزمانه ومكانه، وقصته، ويكون لبعض ذلك أثرٌ في الدلالة على المراد من الكلام، وتوجيه معناه، والغرض منه، فتكون بذلك من جملة قرائن الأحوال. وأبرز تلك القرائن:

#### أ - أسباب النزول:

وهو اصطلاح خاصٌّ بالقرآن الكريم، «ويُعرَّف سبب النزول بأنَّه: ما نزلت الآية أو الآياتُ تتحدثُ عنه أيام وقوعه»<sup>(٤)</sup>.

ولها أثرٌ ظاهرٌ في تفسير كتاب الله تعالى، والوقوف على معانيه، وفيها يقول الواحدي (ت ٤٦٨هـ): «إذ هي أوفى ما يجبُ الوقوفُ عليها، وأولى ما تُصَرَّفُ العناية إليها؛ لامتناع معرفة

(١) انظر الكتاب ١/٤٧، ٢٤، ٢٤٤، ٢٨٣، ٢/٦، ١١، ٩٣، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٤٦، ٣٩١، ٣/١٧٣، ومجاز القرآن

١/١٠٠، ١١١، والمقتضب ٢/٣١٨، ٣/٢٣٠، ٢٩٢، ٤/٥٢، ١٢٩، ١٣٠، ٤٢٩، وتفسير الطبري ١/٥٥٥،

وكتاب الصناعتين ١٨٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٧٦، ٣/١١٢٦، والكشاف ٢/٥٠٢.

(٢) المطول ٦٧.

(٣) المطول ٧٩، وانظر كتاب سبويه ٢/٣٩١.

(٤) علوم القرآن الكريم ٤٦، وانظر مناهل العرفان ١/١٤٤، والتحرير والتنوير ١/٤٦، وأسباب النزول وأثرها في بيان

النصوص ٢٣-٢٦، وأسباب اختلاف المفسرين ٨٩.

تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها<sup>(١)</sup>، ويقول ابن عاشور: «إنَّ من أسباب النزول ما ليس المُفسِّرُ بغنى عن علمه؛ لأنَّ فيها بيانَ مُجْمَلٍ، أو إيضاح خفيٍّ وموجزٍ، ومنها ما يكونُ تفسيرًا وحده»<sup>(٢)</sup>.

فمن ذلك ما روي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمـران: ١٨٨]، فذكروا أنَّ مروانَ قال لبَّوابه: اذهب يا رافعُ إلى ابنِ عباسٍ فقل: لئن كان كُلُّ امرئٍ فرح بما أُوتِيَ وأحبَّ أن يُحمَدَ بما لم يفعل مُعذَّبًا، لنعذبَنَّ أجمعون، فقال ابن عباسٍ: وما لكم ولهذه؟ إنَّما دعا النبيُّ ﷺ يهودَ، فسألهم عن شيء فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، فأرَّوه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم إياه، وفرحوا بما أُوتوا من كتابهم<sup>(٣)</sup>.

وعوّل البلاغيون على أسباب النزول في بعض المواضع، وصرّح القزوينيُّ (ت ٧٣٩هـ) بتسميها قرينةً حالٍ في موضع استدلالٍ فيه بها على المراد، فقال: «لأنَّ قرينةَ الحال، التي هي سببُ النزول»<sup>(٤)</sup>، وتبعه على هذا التصريح، في الموضع نفسه، غيرٌ واحدٍ من البلاغيين<sup>(٥)</sup>. ومن النحاة مَنْ صرّح بذلك كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في قوله: «وإنَّما اختلفَ العلماءُ في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سببِ نزولها، فالخلافُ في الحقيقة في القرينة»<sup>(٦)</sup>.

(١) أسباب نزول القرآن ٤-٥.

(٢) التحرير والتنوير ٤٧/١.

(٣) انظر صحيح البخاري ٥٣٦، وصحيح مسلم ١٢١٢، وتفسير الطبري ٣/٢٠٩٥، وأسباب نزول القرآن ١٣٢، والكشّاف ١/٤٨٧، والمحرر الوجيز ١/٥٥٢، وتفسير الرازي ٣/٤٥٧، والبرهان في علوم القرآن ١/٢٧، والإتقان في علوم القرآن ١/٨٣، ومناهل العرفان ١/١٤٨، والتحرير والتنوير ٤٧/١.

(٤) الإيضاح ٤٩٥.

(٥) انظر المطوّل ٤٢٣، وشرح المفتاح للسَّعد اللوح ٣٠٣/ب، ومواهب الفتاح ٤/٣١٥.

(٦) مغني اللبيب ٦/٣٢١.

غير أن ذلك التَّعْوِيلَ عليها من البلاغين كان قليلاً جداً، ويغلبُ أن يكونَ ما ذكره منها مأخوذاً ممَّا استدُلَّ به صاحبُ الكشَّافِ على قضايا بلاغيَّة، فيكون اعتمادُهم عليها متابعَةً له، لأنَّهم يقصدون إلى الاستدلال بها<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أمرين: الأوَّل: ضَعْفُ أسانيد كثيرٍ من هذه الأسباب، ولهذا قال ابنُ عاشور: «أولع كثيرٌ من المُفسِّرين بتطلُّبِ أسبابِ نزولِ آي القرآن... وأغربوا في ذلك وأكثروا حتى كاد بعضهم أن يُوهم النَّاسَ أنَّ كُلَّ آيةٍ من القرآن نزلتْ على سببٍ، وحتى رفعوا الثَّقةَ بما ذكروا»<sup>(٢)</sup>.

والثَّاني: أنَّ الأصوليين جعلوها دونَ غيرها من القرائن في قوَّة الدَّلالة، إذ اشترطوا أن تعترضَ غيرها فيما يُستدلُّ بها عليه؛ قال ابنُ دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): «لا يشتبهنَّ عليك التَّخصيصُ بالقرائنِ بالتَّخصيصِ بالسَّببِ، كما اشتبه على كثيرٍ من النَّاسِ، فإنَّ التَّخصيصَ بالسَّببِ غيرُ مختارٍ، فإنَّ السَّببَ وإن كان خاصًّا، فلا يمتنعُ أن يُوردَ لفظٌ عامٌّ يتناوله وغيره... ولا ينتهضُ السَّببُ بمجرده قرينةً لرفعِ هذا، بخلاف السِّياق، فإنَّ به يقعُ التَّبيينُ والتَّعيين»<sup>(٣)</sup>. ولهذا كان أكثرهم على أنَّ العبرةَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّببِ، إلَّا أن يكونَ في اللفظِ دلالةٌ على الخصوص<sup>(٤)</sup>.

---

(١) استدُلَّ السَّكاكي بسببِ النزولِ في موضعين، من غيرِ تصريحٍ بأنَّه سببُ نزول. انظر مفتاح العلوم ٤٣٥، وقارن بالكشَّاف ١/٣٤٠، ٣٥٦؛ ونقل القزوينيُّ عن السَّكاكي ما سبق. انظر الإيضاح ١٦٣-١٦٤. وزاد موضعاً آخر، صرَّح فيه بأنَّه سببُ نزولٍ وأنَّه يسمى قرينة. انظر الإيضاح ٤٩٥، وهو عن الكشَّاف ١/٣١٥؛ وانظر حاشية الفناري على المطوَّل ٣٦٢، ففيه تصريحٌ بنقل السَّببِ عن الكشَّاف ٢/٤٧٠.

(٢) التحرير والتنوير ١/٤٦.

(٣) شرح الإمام ١٣/٥، وانظر أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص ٤١٦-٤٢٦.

(٤) انظر شرح الإمام ٢/٥٣٧، والبرهان في علوم القرآن ٢٢-٢٣، والإتقان في علوم القرآن ١/٨٥-٨٧، ومناهل العرفان ١/١٦٥-١٧٦، وعلوم القرآن الكريم ٥٢-٥٣، وأسباب النزول وأثرها في بيان النصوص ٣٩٢-٤١٥، وأسباب اختلاف المُفسِّرين ٩٦-١٠١.

وما مضى لا يعذر البلاغيين في قلة التّعويلِ عليها؛ لأنَّ من الأسباب ما هو قويُّ السُّند، كالذي سبق التَّمثيل به، ولأنَّ الاستدلال به على التَّخصيص ممكِنٌ إذ ضُمَّتْ إليه قرائن أخرى كالسِّياق<sup>(١)</sup>، ثُمَّ إِنَّ لأسباب النُّزول فوائِدَ أخرى غيرَ التَّخصيص<sup>(٢)</sup>، ولها صلة وثيقةٌ بعمل البلاغيين، وفي هذا يقول ابنُ عاشور: «ومنها ما ينبِّه المُفسِّر إلى إدراك خصوصيات بلاغيةٍ تتبع مقتضى المقامات، فإنَّ من أسباب النُّزول ما يُعين على تصوير مقام الكلام»<sup>(٣)</sup>، ومثَّل لذلك بقوله: «مثال ذلك قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، ثم قوله: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. فقد يخفى مقتضى اجتلاب حرفِ التَّنبيه في افتتاح كلتا الجُمَلتين، فيأوي المُفسِّر إلى تطلُّب مُقتضيه، ويأتي بمقتضياتٍ عامَّةٍ، مثل أن يقول: التَّنبيه للاهتمام بالخبر، ولكن إذا قدرنا أن الآيتين نزلتا بمسمع من المنافقين والمؤمنين جميعًا علمنا أن اختلاف حرفِ التَّنبيه في الأولى لمُراعاةٍ إيقاظِ فريقَي المنافقين والمؤمنين جميعًا، فالأوَّلون لأنَّهم يتظاهرون بأنَّهم ليسوا من حزبِ الشَّيطان في نظر المؤمنين، إذ يتظاهرون بالإسلام، فكأنَّ الله يقول: قد عرفنا دخائلكم، وثاني الفريقين وهم المؤمنون نُبهوا لأنَّهم غافلون عن دخائل الآخرين، فكأنَّه يقول لهم: تيقَّظوا فإنَّ الذين يتولَّون أعداءكم هم أيضًا عدوُّ لكم؛ لأنَّهم حزبِ الشَّيطان، والشَّيطان عدوُّ الله، وعدوُّ الله عدوُّ لكم؛ واجتلابُ حرفِ التَّنبيه في الآية الثانية لتنبية المنافقين إلى فضيلة المسلمين لعلَّهم يرغبون فيها فيرَّعون عن النِّفاق، وتنبية المسلمين إلى أنَّ حولهم فريقًا ليسوا من حزبِ الله، فليسوا بمُفلحين، ليرتسموا أحوالهم حقَّ الترسُّم فيحذروهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر أمثلة له فيما سيأتي ٣٨٠، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ١/٢٢-٢٣، والإتقان في علوم القرآن ١/٨٢-٨٥، ومناهل العرفان ١/١٤٦-١٥٢، وعلوم القرآن الكريم ٤٧-٤٨، وانظر ما سيأتي ٧٦، ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) التحرير والتنوير ١/٤٧، وأحال هاهنا على المثال الآتي.

(٤) التحرير والتنوير ١/١١١.



لذا كان الأليق بحال البلاغيين أن يعتنوا بأثر أسباب النزول في الوقوف على الأغراض البلاغية، ولاسيما أن غير قليل من الآيات التي مثلوا بها ذكر لها سبب نزول صحيح<sup>(١)</sup>.

### ب - مناسبات الكلام:

يُنقل لبعض الشعر والألفاظ المشهورة، ولكثير من الأمثال، أسباب وأخبار يستعان بها على فهم المراد منها؛ إذ يُعدُّ ذكر مناسبات القصائد وأخبارها من وسائل فهم المضمون وإدراكه<sup>(٢)</sup>، ومن أدوات الناقد المساعدة على التوصل إلى حكم نقدي صحيح، إذ يكشف له عن كثير من غوامض النص<sup>(٣)</sup>.

وقلَّ تعويل البلاغيين على مناسبات الشعر، مع أثرها الظاهر في الدلالة على الأغراض البلاغية، فمن ذلك القليل قول عبد القاهر في الكلام على حذف المبتدأ: «وقول الأقيشر في ابن عم له مؤسّر، سأله فمنعه وقال: كم أعطيك مالي وأنت تنفقه فيما لا يُغنيك؟ والله لا أعطيتك. فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم، فشكاه إلى القوم وذمه، فوثب إليه ابن عمه فلطمه، فأنشأ يقول<sup>(٤)</sup>»:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ      وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعٍ<sup>(٥)</sup>

فهذه المناسبة قرينة عيّنت لنا المبتدأ المحذوف وهو ابن عمه، ودلت على أن الشاعر يعني بـ«ابن العم» نفسه، وأعانت على معرفة الغرض من الحذف، وهو صون اللسان عن ذكره تحقيراً له.

وقد يُشيرون إلى هذه المناسبة إشارة موجزة، ببيان المقام الذي قيل فيه الشعر، كقول عبد القاهر: «وذاك أنه يمدح خليفة، وهو المعتز، ويُعرض بخليفة، وهو المستعين»<sup>(٦)</sup>. وقول

(١) انظر مثلاً ما سيأتي ٢٤٣، ٣١٨، ٣٣٦، ٣٧٩-٣٨٠، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) انظر البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية ٣/ ١٠٤٤-١٠٤٧.

(٣) انظر النقد التطبيقي عند العرب ١٧١-١٧٤.

(٤) البيت للأقيشر في معاهد التنصيص ٣/ ٢٤٢، وهو بلا نسبة في: البديع لابن المعتز ٤٨، والمُنصف للسارق والمسروق منه ١/ ٥٢، وكتاب الصناعتين ٣٨٦، والعمدة ١/ ٥٦١، ومفتاح العلوم ٢٦٦، والإيضاح ١١١، وغيرها.

(٥) دلائل الإعجاز ١٥٠، وانظر الإيضاح ١١٠.

(٦) دلائل الإعجاز ١٥٦.

السَّعْدُ: «نحو قولِ عَبْدِ بنِ الطَّيِّبِ، من قصيدةٍ يَعِظُ فيها بنيه»<sup>(١)</sup>، وقوله: «كما في قولِ الحَنَسَاءِ في مَرثِيَةِ أَخِيهَا صَخْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

ولو أنَّ البلاغيين زادوا من عنايتهم بهذه الأسباب والأخبار، لوقفهم ذلك على كثيرٍ من أسرار النُّصوص التي لا تكشف عن خبيئها إلا بالوقوفِ على مناسباتها، وكبعث ذلك في بعض أمثلتهم روحَ الحياة، ولجعلها أقربَ إلى الفهم، وذلك بتصوُّر ما يُحيط بها من أحداثٍ، وما يكتنفها من دواعٍ وأسباب، ولاسيما أنَّ التَّعويل عليها كان ظاهرًا في بعضِ مصادرهم، كشروح الشعر التي عوَّل عليها بعضهم<sup>(٣)</sup>.

وقد يخفى الغرض من الشُّعرِ حتَّى يُستدلَّ عليه بالخبر، كما في الكلمة التي أولها<sup>(٤)</sup>:

لو كُنْتُ من مازنٍ لم تَسْتِخِ إبلي      بنو اللَّقَيْطَةِ مِنْ دُهْلِ بنِ شَيْبَانَ

فذهب المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ) إلى أنَّ القَصْدَ فيها إلى بَعَثِ قومه على الانتقام له من أعدائه وتهيجهم<sup>(٥)</sup>، وذهب التبريزيُّ (ت ٥٠٢هـ) إلى أنَّه هجاهم، واستدلَّ على ذلك بخبر الأبيات، فقال: «قال أبو عبيدة... أغارَ ناسٌ من بني شيبانَ على رَجُلٍ من بَلْعَنبر، يُقال له: قُرَيْطُ بنُ أنيف، فأخذوا له ثلاثين بعيراً، فاستنجد أصحابه فلم يُنجدوه، فأتى بني مازن، فركبَ معه نفرًا، فأطردوا لبني شيبانَ مئة بعيرٍ، ودفعوها إلى قُرَيْط، وخرجوا معه حتى صار إلى قومه، فقال قُرَيْطُ هذه الأبيات. والخبرُ يدلُّ على أنَّه يمدحُ بني مازنٍ ويهجو قومه»<sup>(٦)</sup>.

(١) المطوَّل ٧٥.

(٢) المطوَّل ١٨٠.

(٣) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/٧٧، ١٤٥، ٤٦١، ٥٣٢-٥٣٣، والتبريزي ١/١٠-١١، ١٨-٢٠، ٢٨-٣٠، ٤١، ٤٥-٤٦، وغيرها.

(٤) الأبيات لرجلٍ من بلعنبر بن تميم يقال له: قُرَيْط بن أنيف، وقد تُروى لأبي الغول الطُّهوي، وطهية من تميم أيضاً. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٢-٣١، والشنتمري ١/٣٥٧-٣٥٩، والتبريزي ١/٥-١٠، وغيرها.

(٥) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٣.

(٦) شرح الحماسة للتبريزي ١/١٠-١١.

فَشَفَعَ الخَبَرَ بكلامٍ يقطعُ بأنَّه استدَلَّ به على الغرضِ، فظاهرٌ من الخَبْرِ أَنَّ الشَّاعِرَ قد رُدَّتْ عليه إبلُه المُستباحةُ، وزيدٌ عليها من إبلِ أعدائه، فعلامٌ يبعثُ قومَه بعد هذا؟ فظهر أنَّه أراد ذمَّهم وتعييرهم بتخاذلهم عن نُصرتِه، وسعي غيرهم فيها.

ولا يقال هنا: لعلَّ البلاغيين عدلوا عن كثرة التَّعْوِيلِ على هذه الأسباب والأخبار خوفاً من أن تكونَ ضعيفة لا تصحُّ، كما سبق لهم في أسباب النزول؛ لأنَّ مثلَ هذه الأخبار يُغْتَفَرُ فيها ما لا يُغْتَفَرُ في تلك المتعلقة بالدين وكتابه المبين، ولعلَّهم اعتادوا إهمالها خشية الإطالة، لأنَّ من غاياتهم أن يقفَ المتعلِّم بكتبهم على علمٍ كثيرٍ في لفظٍ قليلٍ، لأنَّ التَّطْوِيلَ مظنةُ الإملال.

وما قيل في الشُّعْر يُقال في بعض الألفاظ الدائرة على الألسنة، المتعلقة بمناسبتها، إذ نبه ابن جني على أن بعض هذه الألفاظ لا يُعرَف معناها إلا بالوقوف على أسبابها، وذلك قوله: «وقد يمكن أن تكون أسباب التَّسْمِيَةِ تخفى علينا لبُعدها في الزمان عنا، ألا ترى إلى قول سيبويه: (أو لعلَّ الأوَّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر)؛ يعني أن يكون الأوَّل الحاضرُ شاهدَ الحالِ، فعرفَ السَّبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التَّسْمِيَةُ؛ والآخرُ، لبُعده عن الحالِ، لم يعرف السَّبب للتَّسْمِيَةِ، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفعَ صوته: قد رفع عقيرته؛ فلو ذهبَت تشتتُ هذا، بأن تجمعَ بين معنى الصَّوْتِ، وبين معنى (ع ق ر) لبُعْد عنك وتعسَّفتَ. وأصلُه أن رجلاً قُطِعَتْ إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثمَّ صرخ بأرفع صوتِه، فقال النَّاسُ: رفع عقيرته»<sup>(١)</sup>.

فمعنى هذا التركيب مخالِفٌ لما وُضِعَ له في أصلِ اللُّغَةِ، ولما يُعرَف من معاني اشتقاقه، فاحتاج إلى قرينة للوقوف على المرادِ منه، والقرينة فيه حاليَّةٌ، وهي ما ساقه ابن جني من السَّبب المُتعلِّق به.

(١) الخصائص ٦٧/١، وأعاده في ٢٤٩/١، ولم أوفِّ على قول سيبويه في الكتاب. وانظر في معنى: «قد رفع عقيرته»:

أدب الكاتب ٥٣، والزاهر ٦١/٢، والصاحبي ١١٢.

وكذلك الشَّانُ في الأمثال، فإنَّ كثيرًا منها لا يُعرَف مقصوده أو الغرض منه إلا بالوقوف على قصَّته؛ ولهذا تُشَفَعُ أكثرُ الأمثالِ بأخبارها، في الكتبِ المُصنَّفةِ فيها؛ لأنَّها القرائن التي تهدي إلى معناها، ولهذا قال ابن الحاجب: «لأنَّ القرينةَ في أصلِ المثلِ دلَّت على المراد»<sup>(١)</sup>.

ولابن الأثير تنبيهٌ على هذا في قوله: «قد جاء عن العرب من جُملة أمثالها: (إنَّ يبيعَ عليك قومك لا يبيعُ عليك القمرُ)، وهو مثلٌ يُضْرَبُ للأمرِ الظَّاهرِ المشهورِ، والأصل فيه... أنَّ بني ثعلبة بن سعد بن ضبَّة في الجاهلية تراهنوا على الشَّمْسِ والقمرِ ليلةَ أربعِ عشرة من الشهر، فقالت طائفةٌ: تطلعُ الشَّمْسُ والقمرُ يري، وقالت طائفةٌ: يغيبُ القمرُ قبل أن تطلعَ الشَّمْسُ. فتراضوا برجلٍ جعلوه حكمًا، فقال واحدٌ منهم: إنَّ قومي يبيعون عليَّ، فقال الحكمُ: (إنَّ يبيعَ عليك قومك لا يبيعُ عليك القمرُ)، فذهبت مثلًا.

ومن المعلوم أنَّ قول القائل: (إنَّ يبيعَ عليك قومك لا يبيعُ عليك القمرُ) إذا أُخِذَ على حقيقته، من غير نظرٍ إلى القرائنِ المُتَوَطِّئةِ به والأسبابِ التي قيل من أجلها، لا يُعطي من المعنى ما قد أعطاه المثل، وذلك أنَّ المثل له مُقدِّماتٌ وأسبابٌ قد عُرِفَتْ، وصارت مشهورة بين النَّاسِ، معلومةٌ عندهم، وحيثُ كان الأمرُ كذلك جازَ إيرادُ هذه اللفظات في التَّعبير عن المعنى المراد»<sup>(١)</sup>.

فهذا المعنى المجازي في استعمال البغي لا يُفهم المراد منه إلا بالوقوف على القرينة الحاليَّة، وهي قصَّة المثل. فالمعاني والأغراض التي تشتملُ عليها الأمثالُ يُحتاجُ في فهمها منها إلى معرفة قرائنها، فإذا لم يكن السَّامعُ عارفًا بالقرينة لم يحقق المثل ما يُراد من ضربه.

وثمَّة أمرٌ مهمٌ في الأمثال، وهو أنَّ الناسِ يستعملونها عادةً في مقاماتٍ تشبه مقاماتها التي وقعت فيها في أوَّل إطلاقها، فقد يستدلُّ السَّامعُ بذلك بعض الاستدلال، وكأنَّ مُستعملَ المثلِ

(١) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/١٤٣.

(٢) المثل السَّائر ١/٥٤، وأعادته في الجامع الكبير ١٦، وانظر المثل الذي أورده وقصَّته في: مجمع الأمثال ١/٢٨.

يجبي تلك القرائن، ولاسيما إذا أصاب به موضعه، فكأنه يجعل الأحوال المحتفّة به غضةً طريّةً تمتلئ بالحياة، بعد أن كانت هامدة في النقول، فبعث تلك القرائن من جديد.

### ج - العُرفُ والعادةُ:

العُرفُ: ما استقرتِ النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول. والعادة: هي ما استمرّ الناس عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرّة بعد مرّة<sup>(١)</sup>.

وقد مضى طرفٌ من الكلام على عادات المتكلمين والمخاطبين، في ذكر أحوالهما، والمقصود هنا الأعراف والعادات العامّة التي تسودُ في بيئة من البيئات، أو زمنٍ من الأزمنة، ويكون لها أثرٌ في دلالة كلام المتكلمين فيها.

وعوّ البلاغيون على دلالة العُرفِ والعادة، وصرّح بعضهم بتسميتها قرينةً، كقول السعد (ت ٧٩٢هـ): «بقرينة العُرفِ والعادة»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «بدلالة العُرفِ، وكفى بهذا قرينةً»<sup>(٣)</sup>، وقول العصام (ت ٩٤٥هـ): «بقرينة التعارف»<sup>(٤)</sup>، وقول الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «بقرينة العُرف»<sup>(٥)</sup>.

واستدلّ بها عبدُ القاهر في جُملةٍ من المواضع<sup>(٦)</sup>، كقوله: «ومن اللطيف في الاستئناف، على جعلِ الكلام جواباً في التقدير... قول الآخر»<sup>(٧)</sup>:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ      سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

- (١) انظر التعريفات ١٨٨، ١٩٣، والكليات ٦١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١١٥٦/٢، ١١٧٩.
- (٢) المختصر ٥٨/٣.
- (٣) حواشي الكشّاف اللوح ١٦٤/أ.
- (٤) الأطول ٣٢٢/١، وقصد بلفظ التعارف: العُرف، واستعمله الزمخشري مقروناً بلفظ العادة، وذلك قوله: «لا اعتبار العادة والتعارف». الكشاف ٣٢٩/١.
- (٥) حاشية الدسوقي على المختصر ٥٨/٣.
- (٦) انظر دلائل الإعجاز ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١.
- (٧) سيأتي تحريجه في الكلام على حذف المسند إليه ٤٥٢.

لَمَّا كَانَ فِي الْعَادَةِ إِذَا قِيلَ لِلرَّجُلِ: (كَيْفَ أَنْتَ؟) فَقَالَ: (عَلِيلٌ)، أَنْ يُسْأَلَ ثَانِيًا فَيُقَالُ: (مَا بِكَ؟ وَمَا عَلَّتْكَ؟)، قَدَّرَ كَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ، فَآتَى بِقَوْلِهِ: (سَهْرٌ دَائِمٌ) جَوَابًا عَنِ هَذَا السُّؤَالِ الْمَفْهُومِ مِنْ فَحْوَى الْحَالِ»<sup>(١)</sup>.

فَعَوَّلَ عَلَى مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَحَاوِرَاتِ، فِي بَيَانِ مُرَادِ الشَّاعِرِ بِهَذَا الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنِ سَوْأَلٍ يَقْدَرُ أَنْ يَقَعَ مِنْ سَائِلِهِ. وَفِي كَلَامِهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ تَدْخُلُ فِي دَلَالَةِ الْحَالِ.

وَسَيَأْتِي لِهَذَا الصَّنْفِ مِنْ قِرَائِنِ الْأَحْوَالِ مَزِيدٌ أَمْثَلُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَثَرِ الْقِرَائِنِ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي<sup>(٢)</sup>.

#### خاتمة:

ظَهَرَ أَنَّ بَعْضَ الْبَلَاغِيِّينَ تَعَرَّضُوا لَضَبْطِ أَقْسَامِ الْقِرَائِنِ الْمَقَالِيَّةِ، لَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ شَامِلًا لِأَجْزَائِهَا الْمَفْرَقَةِ فِي تَطْبِيقَاتِهِمْ، وَأَكْثَرُ مَا ذُكِرَ يَدْخُلُ فِي الْمَقَالِيَّةِ الدَّالَّةِ بِلَفْظِهَا عَلَى مَا يَجَانِسُهُ.

وَتَبَيَّنَ أَنَّ مِصْطَلَحَ السِّيَاقِ صَعِبُ التَّحْدِيدِ، وَلِهَذَا تَأَخَّرَ ظَهْوَرُ تَعْرِيفِهِ إِلَى أَوَائِلِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهَجْرِيِّ، وَقَلَّ ذِكْرُ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ فَلَمْ يُوقَفْ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِ السَّجْلَمَاسِيِّ وَابْنِ الْبَنَاءِ الْمِرَاكِشِيِّ، وَخَلَّتْ مِنْهُ كُتُبُ التَّعْرِيفَاتِ وَالْمِصْطَلِحَاتِ فِي تَرَاثِنَا.

وَبَدَأَ أَنَّ الْمِصْطَلَحَ السِّيَاقِ مَفْهُومِينَ: رَبَطَ الْكَلَامَ بِالْغَرَضِ الْمَقْصُودِ الْمَفْهُومِ مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ، وَمَجْمُوعِ الْقِرَائِنِ الْمَقَالِيَّةِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي اسْتِعْمَالَاتِ عُلَمَائِنَا عَلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَهُ فِي مَعْنَاهِ اللَّغَوِيِّ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي مَرَاكِلِ التَّأْلِيفِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَأَبْرَزُ نَتَائِجِ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ مَفْهُومَ السِّيَاقِ فِي تَرَاثِنَا اللَّغَوِيِّ وَالتَّفْسِيرِيِّ لَا تَدْخُلُ تَحْتَهُ قِرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَنُصُوصُهُمْ تَقَطَّعَ بِتَغَايِيرِ الْمَفْهُومِينَ وَانْفِرَادِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ صَاحِبِهِ، وَمَا شَاعَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ مَرْجِعُهُ إِلَى التَّرْجِمَةِ وَالِاطْمِئْنَانِ إِلَى فَهْمِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ مِنْ كُتُبِ

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) انظر ما سيأتي ٣٧٨، ٣٩٦، ٤٠٠-٤٠١، ٤٠٢-٤٠٣، ٤٢٠، ٤٣٠.

الغربيين، وأنَّ بعض من حاول تأصيله عوّل على فهمه من كتبهم، وراح يتلمّس نصوصاً تعضّد فهمه.

وظهر غنى ما في تراثنا من الكلام على قرائن الأحوال بجوانبها المختلفة وقدم ذلك، كما عند سيبويه والجاحظ وابن جني وغيرهم، وأنَّ ما فيه يُغني عمّا في المترجمات، غير أنّ كلام الأقدمين فيه إيجازٌ شديدٌ واعتمادٌ على الوحي والإشارة، فيُعوزُّ القارئ إلى الصّبر في الاستخراج.

وانتهي إلى أنّ إغفال النظر الدقيق في هذه المواضع حمل الدارسين على إطلاق أحكام على تراثنا لا يسلم لهم كثيرٌ منها، وأهمُّ ذلك دعوى إهمال البلاغة العربية العناية بالمتكلم وانصرافها إلى المخاطب وحده.

## الفصل الثالث

### عمل القرائن

المبحث الأول: وجوه عمل القرائن

المبحث الثاني: سمات عمل القرائن



تمهيد:

الغاية من وراء هذا الفصل الكشف عن آثار نظرية القرائن في فهم الكلام العربي، معتمداً في ذلك على ما صرّح به القدماء أو ما ألمحوا إليه، سواء كان ذلك في تحقيق أصل المعنى وفهم الكلام على الوجه الصحيح أم كان في اصطیاد الأغراض البلاغية الزائدة على أصل المعنى الظاهر.

ويسعى إلى بيان الآفاق التي يمتد إليها عمل القرائن الدالة على الأغراض البلاغية، والتنبه على علاقتها بنظرية النظم، والجوانب التي تضيئها منها، والإشارة إلى صلتها بالدلالة على إعجاز القرآن والكشف عن بعض أسراره ولطائفه البيانية.

ويحاول تتبّع ما يلحق بهذه القرائن من أوصافٍ يمكن أن تتسم بها في أثناء عملها، وهي أوصافٌ نسبيةٌ تعود إلى تقدير المُستدلِّ؛ لأنّ دلالة القرائن عقليةٌ، فالقرينة المتّصّفة بصفةٍ عند مُستدلٍّ قد تتّصفُ بغيرها عند آخر، ولهذا يتفاوت وصفُ القرينة بين عالمٍ وآخر، وقد يجد بعضُ الناس من القرائن في نصٍّ ما لا يقفُ عليه غيره في الكلام نفسه، ولكنها أوصافٌ وقعت في كلامهم، ولها آثارٌ في العمل، إذ قد تبنى عليها بعض الأحكام، فكان لا بُدَّ من التّعرُّض لها.

## المَبْحَثُ الأوَّلُ

### وجوه عمل القرائن

للقرائن فوائدُ تظهرُ آثارها في جُملة من الوجوه، ولم يُوقَفْ على مَنْ أحصاها أو صنَّفها، غير أنَّ الزَّرَكَشِيَّ أوردَ كلامًا مُشتملاً على بعضها، وذلك حين عدَّدَ الأمورَ التي تُعَيَّنُ على المعنى عند الإشكالِ، فقال: «الرَّابِعُ: دلالة السِّيَاقِ، فَإِنَّهَا تُرْشِدُ إِلَى تَبْيِينِ الْمُجْمَلِ، والقَطْعُ بِعَدَمِ احْتِمَالِ غَيْرِ المُرادِ، وتخصيص العامِّ، وتقييد المطلقِ، وتنوُّع الدَّلالةِ، وهو من أعظم القرائن الدَّالَّةِ على مُرادِ المُتكلِّمِ، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجدُّ سياقه يدلُّ على أنَّه الدَّلِيلُ الحَقِيرُ»<sup>(١)</sup>.

فهذا النَّصُّ خاصٌّ بإحدى القرائن، وهي السِّيَاقِ، وما ذكره من عمل هذه القرينة، ينطبِّقُ على سائر القرائن، غير أنَّه لم يستوفِ كُلَّ وجوه العمل، كما سيظهر.

ووقَّفَ على نصوصٍ متفرِّقةٍ تُنبِّه على وجوه أُخرى لعمل القرائن، كُلُّ منها يدلُّ على طرفٍ من ذلك، وبعضُ تلك الوجوه يظهرُ في إجراءاتهم على الأمثلة التي تناولوها بالتَّعويل على القرائن؛ ويمكن بالاعتماد على ذلك ردُّ عمل القرائن إلى ما سيأتي.

#### ١ - رفع اللَّبْسِ والإبهام:

وردَ ذلك صريحًا في كلامٍ لحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، ذكره بعد أن نبَّه على أسبابِ غموض المعنى واستغلاقِ العبارات، فقال: «ويحتاج في موضع التَّصريح والإبانة أن يتحفَّظ من وقوع وجهٍ من هذه الوجوه في لفظٍ أو عبارة، ومتى اضطرَّ وزنٌ أو قافيةٌ أو انحصارُ كلامٍ في مجالٍ غير مُتَّسعٍ له من مقادير الأوزانِ إلى وقوع شيءٍ من ذلك فليجتهد في ما يرفع الإبهام أو اللَّبْسَ الواقع بذلك من القرائن المُخلَّصة للكلام إلى ما نُحي به نحوه»<sup>(٢)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٠-٢٠١، وبعضه في: الإمام في بيان أدلة الأحكام ١٥٩، وشرح الإمام ٢/ ٥٣٧، ١٣/ ٥.

(٢) منهاج البلغاء ١٧٥.

فنبه على أثر القرائن في رفع الإبهام واللبس، وحصر وقوع ذلك بالضرورة وضيق المقام، وسيظهر أن ذلك غير منحصر في هذا المجال، إذ يقع الإبهام واللبس من غير اضطرار، تعويلاً على أن القرائن تُزيل ذلك.

واللبس لغةً: اختلاط الأمر، والتبس عليه الأمر: اختلط واشتبه، وكبست الأمر على القوم ألبسه لبساً إذا شبّهته عليهم وجعلته مُشكلاً<sup>(١)</sup>.

وإبهام الأمر: أن يشتبه فلا يُعرف وجهه، يُقال: أمرٌ مُبهمٌ إذا كان مُلتبساً لا يُعرف معناه ولا بابه. واستبهم عليه الأمر: استغلق، وكلام مُبهم: لا يُعرف له وجهٌ يُؤتى منه، وطريقٌ مُبهمٌ إذا كان خفياً لا يستبين<sup>(٢)</sup>.

فكلاهما فيه معنى الاشتباه ودخول شيء في شيء، ويزيد عليه الإبهام في الدلالة على خفاء الشيء واستغلاقيه؛ لذلك يُستعمل كلُّ منهما في موضع الآخر، وقد يُعبر عنهما بألفاظٍ أخرى مقاربة في المعنى، كما سيظهر من الأمثلة<sup>(٣)</sup>.

وذلك اللبس والإبهام قد يقع فيما ارتكب فيه خلاف الأصل، أو فيما يتعدّد فيه احتمال المعنى، فتعمل القرائن فيهما عملها برفع اللبس والإبهام، بالدلالة على المراد أو ترجيحه.

#### أ- رفع اللبس والإبهام عما استعمل بخلاف الأصل:

يظهر لعمل القرائن أثرٌ جليٌّ في رفع اللبس والإبهام عما استعمل بخلاف الأصل، سواءً كان ذلك في التراكيب أم في المفردات، إذ اتفق كثير من البلاغيين على أن ارتكاب خلاف الظاهر لا يصحُّ من دون قرينة تدلُّ عليه<sup>(٤)</sup>، وتعرّضوا لذلك في كلامهم على شروط فصاحة الكلام،

(١) انظر لسان العرب (ل ب س).

(٢) انظر لسان العرب (ب ه م).

(٣) انظر في معنى اللبس وما يرادفه في استعمالات النحاة: القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه (بحث في مجلة التراث العربي) ٢٠٩-٢١٠.

(٤) انظر الإيضاح ٧٦، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥١، وعروس الأفرح ١/١٥٠، والأطول ١/١٧٤، وشرح عقود الجمان للعمري ١/١٦، وحاشية الدسوقي على المختصر ١/١٠٦، وتقرير الإنبائي ٣/٦٤، والمفصل في شرح المطول ٢/١٢٧.

ومنها خلوصه من التّعقيد اللفظي والمعنوي؛ وذلك «لأنّ التّعقيد اللفظي ينشأ عن مخالفة أصل لفظي بدون قرينة تدلّ عليها»<sup>(١)</sup>، و«الكلام الخالي من التّعقيد اللفظي ما سلّم نظمه من الخلل؛ فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك، إلّا وقامت عليه قرينة ظاهرة: لفظية أو معنوية»<sup>(٢)</sup>.

ويبين العلماء أنّ كلّ واحد من هذه الأساليب إذا استعمل من غير قرينة أفضى به ذلك إلى اللبس والإبهام: فمن ذلك قول السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في الحذف: «واللبس الذي يدخل فيه أنّه ليس للمخاطب فعل ظاهر ولا مضمّر عليه دلالة»<sup>(٣)</sup>، وقول محمد بن عليّ الجرجاني (ت بعد ٧٢٩هـ): «يعرض للمُسند الحذف، كما يعرض للمُسند إليه، لوجود داعي التّخفيف، وزوال مانع الالتباس بالقرينة»<sup>(٤)</sup>، وقول الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في شروط الحذف: «أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف؛ إما من لفظه أو من سياقه، وإلّا لم يتمكّن من معرفته، فيصير اللفظ محلاً بالفهم، ولثلا يصير الكلام لغزاً، فيُهجن في الفصاحة»<sup>(٥)</sup>، وقول الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في القرينة المجوّزة للحذف: «فإنّ الحذف بدونها إغاز وتعمية»<sup>(٦)</sup>، وقول العصام (ت ٩٤٥هـ): «الذّكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام، والاحتراز عن التّعقيد اللفظي؛ لأنّ الحذف بلا قرينة خلل في النّظم، يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدّلالة»<sup>(٧)</sup>.

وكذلك الحال في التّقديم والتّأخير، فإنّ زيادة التّصرّف فيهما من غير قرينة تهدي إلى المراد يُوقِع في اللبس، وهو ما سمّاه عبد القاهر: مجازفةً، في قوله: «والواضع كلامه على المجازفة في

(١) مفتاح تلخيص المفتاح ٥٢.

(٢) الإيضاح ٧٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢٤/٥.

(٤) الإشارات والتنبيهات ٦١.

(٥) البرهان في علوم القرآن ١١١/٣.

(٦) المصباح في شرح المفتاح ١٣٠.

(٧) الأطول ٢٩١/١.

التَّقديمِ والتَّأخير... زائغٌ عن الصَّواب، مُتعرِّضٌ للتَّلبسِ والتَّعمية»<sup>(١)</sup>. وهذا الكلام قاله عبدُ القاهر تعقيباً على بيتِ الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكََا  
أَبُو أُمَّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وقال عنه في موضعٍ آخر: «فليس من أحدٍ يُخَالِفُ في نحو قولِ الفرزدق... وفي نظائر ذلك ممَّا وصفوه بفسادِ النَّظْمِ، وعابوه من جهةٍ سوءِ التَّأليفِ، أنَّ الفَسَادَ والحَلَلَ كانا من أن تعاطى الشَّاعرُ ما تعاطاه من هذا الشَّأنِ على غيرِ الصَّوابِ، وصنَعَ في تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو حذفٍ أو إضمارٍ، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصولِ هذا العِلْمِ»<sup>(٣)</sup>.

فهذا الذي ليس له أن يصنعه هو ارتكابِ خلافِ الأصلِ من دونِ قرينةٍ تهدي إلى المراد، ويشهد لهذا أنَّ البيتَ صار عندِ البلاغيينَ علماً على التَّعقيدِ اللَّفظي، وقد مضى أنَّ مناطَ ذلك مخالفةُ الأصلِ بلا قرينةٍ.

على أنَّه لا يُرادُ بما مضى أنَّ كُلَّ تقديمٍ وتأخيرٍ يُفْضِي إلى خَلَلٍ في النَّظْمِ إذا لم يُشْفَعْ بقرينةٍ تدلُّ على المراد منه؛ لأنَّ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ ما يدلُّ عليه الإعرابُ الظاهرُ، وإنَّما يُرادُ ذلك التَّقديمُ والتَّأخيرُ الذي انتفى فيه الإعرابُ<sup>(٤)</sup>، أو لم ينفَعْ جريانه فيه، لوقوعِ اللَّبسِ معه، ففي مثله يقولُ عبدُ القاهر: «واعلم أنَّه ليس من كلامٍ يَعْمِدُ واضِعُهُ إلى مَعْرِفَتَيْنِ فيجعلُهما مبتدأً

(١) أسرار البلاغة ٧٣.

(٢) ديوانه ١/١٠٨، وكتاب المعاني الكبير ١/٥٠٦، والكامل ١/٤٢، وعیار الشُّعر ٧٢، وما يحتمل الشُّعر من الضرورة ٢٢٧، والموشح ١٢٨، والوساطة ٤١٦، وكتاب الصناعتين ١٦٢، والعمدة ٢/٧٣٩، ١٠٤٥، وسر الفصاحة ١٥٣، وأسرار البلاغة ٢٠، ٧٣، ودلائل الإعجاز ٨٣، ونهاية الإيجاز ١٦٥، ومفتاح العلوم ٥٢٧، والمثل السائر ١/٣٠٦، ١٨١/٢، والبرهان الكاشف ٢٠٠، وتحرير التحبير ٣٣٩، ٤١٩، ومنهاج البلغاء ١٨٧، والإيضاح ٧٦، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥١، والمطول ٢١، وعروس الأفراح ١/١٠٤، ومواهب الفتح ١/١٠٤، وغيرها.

(٣) دلائل الإعجاز ٨٣-٨٤.

(٤) انظر الخصائص ١/٣٦، وشرح الرضي على الكافية ١/١٩٠-١٩١، والقاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللَّبس أو خشية الوقوع فيه ٢١٧.

وخبراً، ثم يُقدّم الذي هو الخبر، إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أنّ المقدم خبرٌ، حتى ترجع إلى المعنى ومُحسِن التدبّر»<sup>(١)</sup>.

فلعلَّ عبدَ القاهر أراد بهذا التدبّر النَّظْرَ في القرائن الدّالّة على أنّ المقدم هو الخبر، ويشهدُ لهذا قولُ الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ): «اتَّفَقَ النّحويون على أنّ المبتدأ والخبر إذا كانا مَعْرِفَتَيْنِ لم يَجْزُ تقديمُ الخبر، بل أيهما قدّمتَ كانَ هو المبتدأ والآخرُ الخبرَ، لكن بنوا ذلك على أمرٍ لفظيٍّ هو خوفُ الالتباس، حتّى إذا قامتِ القرينةُ أو أُمنَ اللَّبْسُ جازَ»<sup>(٢)</sup>.

فمثلاً هذه المواضع الملبّسة هي التي تُشترط لها القرينة، وتعملُ فيها عملها برفع ذلك اللَّبْسِ، وإيضاح المراد<sup>(٣)</sup>.

وأما التّعقيدُ المعنويُّ فجعلَ كثيرٌ من البلاغيين الاحتراز عنه راجعاً إلى علم البيان<sup>(٤)</sup>، وذهبوا إلى أنّ سببه خللٌ يقعُ في الانتقالِ من المعنى الأوّل المفهوم بحسب اللُّغة إلى الثّاني المقصود، فيصير الكلام غير ظاهر الدّلالة على المراد، وعدّوا في أسباب ذلك الخلل خفاء القرائن الدّالّة على المقصود<sup>(٥)</sup>.

ويظهرُ هذا الأمرُ جلياً في المجاز؛ لأنّ مبناه على التّصرّف في دلالة الكلمة بنقلها من معناها الحقيقيّ إلى آخر مجازيٍّ، أو تحويل الإِسناد عما حقّه أن يُسند إليه إلى ما ليس كذلك، فكان بذلك محتاجاً إلى قرينةٍ تصحّبه، تُبيّن لنا وجه الكلام فيه، ونهتدي بها إلى طريق المعنى، ومن

(١) دلائل الإعجاز ٣٧٣، وانظر ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي ٢٠٢.

(٢) الكُليات ١٠١٣، وانظر القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللَّبْس أو خشية الوقوع فيه ٢١٧-٢١٨.

(٣) استقصى هذه المواضع باحثٌ معاصرٌ تحت ما سمّاه: «مصادر اللَّبْس التركيبي»، بما أغنى عن ذكرها في هذا البحث. انظر ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي ١٩٦-٢٠٢.

(٤) انظر الإيضاح ٨٣، ومفتاح تلخيص المفتاح ٦٦، والمطوّل ٣٣، وعروس الأفراح ١/١٥٠، ومواهب الفتح ١٥٠/١.

(٥) انظر المطوّل ٢١، والأطول ١/١٧٦، ومواهب الفتح ١/١٠٨، وحاشية الدُسوقي على المختصر ١/١٠٧-١١٠، والمفصل في شرح المطوّل ٢/١٣، ٢٢١-٢٢٢.

دون هذه القرينة يلتبس على المخاطب المقصود من الكلام بغير المقصود منه؛ لأن الأصل أن تتبادر الحقيقة من العبارة، والذي يمنع هذا التبادر القرينة التي تُبين أن الظاهر غير مقصود، إذ إنَّ كُلَّ ما يُخالفُ الأصلُ محتاجٌ إلى قرينةٍ على هذه المخالفة<sup>(١)</sup>.

ويدلُّ على ذلك أنَّهم جعلوا القرينة شرطاً لصحة المجاز<sup>(٢)</sup>، وأدخلوا ذلك في تعريفه<sup>(٣)</sup>، لكنهم بيَّنوا «أنَّ القرينة التي لا يتحقَّقُ المجازُ بدونها هي المانعة لا المعينة، إذ هي ليست بشرطٍ في تحقُّقه وصحَّته»<sup>(٤)</sup>، وذلك لأنَّ كُلَّ مجازٍ محتاجٌ إلى قرينتين: مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقيِّ، وصارفةٍ إلى المعنى المجازيِّ أو مُعينةٍ له<sup>(٥)</sup>.

وكذلك قالوا: «تعلُّقُ القرائنِ بالاستعاراتِ تعلُّقٌ تميم، فإنَّ الاستعارة لا تتمُّ حقيقتها إلاَّ بالقرينة؛ لكونها مأخوذةً في تعريفها»<sup>(٦)</sup>، والاستعارة أحدُ ضروبِ المجاز.

وفي أثرِ القرينة في الوقوفِ على المعنى المجازيِّ يقول عبدُ القاهر: «إذا قُلْتَ: (رَأَيْتُ أُسْداً)، صَلَحَ هذا الكلامُ لأنَّ تريدَ به أنَّك رأيتَ واحداً من جنسِ السَّبْعِ المعلوم، وجاز أن تُريدَ أنَّك رأيتَ شجاعاً بأسلاً شديدَ الجرأة، وإنَّما يَفْصِلُ لك أحدَ الغرضين من الآخر شاهِدُ الحال، وما يَتَّصِلُ به الكلام من قَبْلُ وبعْدُ»<sup>(٧)</sup>.

وفيما يقع في الكلام من الإبهام بغيابها يقول ابنُ جنِّي في التجوُّز عن الفرسِ بلفظِ البحر: «ولو عَرِيَ الكلامُ من دليلٍ يُوَضِّحُ الحالَ لم يقعَ عليه بحرٌ؛ لما فيه مِنَ التَّعَجُّرِ في المقالِ من

(١) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٧-١٦٨.

(٢) انظر الرِّسالة البيانية ١١٠.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٣٩٤، والإيضاح ٣٩٤، والإيجاز لأسرار الطراز ٣٠١-٣٠٢، والمطول ٣٥٣، وعقد الدرر البهية ١٥٨-١٦٣، والرِّسالة البيانية ٧٣-٧٤.

(٤) الرِّسالة البيانية ١١٤، وانظر عقد الدرر البهية ١٦٧.

(٥) انظر الإشارات والتنبيهات ٢٠٥، والأطول ١/٥٦٩-٥٧٠، وعقد الدرر البهية ١٦٧، وحاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٧٤، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٩٥-١٩٩.

(٦) حاشية لفظ الجواهر السنينة على الرسالة السمرقندية ٧.

(٧) أسرار البلاغة ٢٤١.

غير إيضاحٍ ولا بيانٍ. ألا ترى أنه لو قال: (رأيتُ بحرًا)، وهو يريدُ الفرسَ، لم يُعلمَ بذلكِ غرضه، فلم يُجزِ قوله؛ لأنَّه إلباسٌ، وإلغازٌ على النَّاسِ»<sup>(١)</sup>.

فسببُ هذا اللَّبسِ أنَّ شُبُهَةَ الحَقِيقَةِ تَظَلُّ عالقَةً بِاللَّفْظِ المُرادِ اسْتِعْمالُهُ في غير ما وُضِعَ له، فلا يُزيلُها إِلَّا القرائنُ المَقاليَّةُ والحاليَّةُ، فلو أنَّ المُتكلِّمَ سَلَكَ ذلكَ السَّبيلَ من الاتِّساعِ من غير أن يُصِحِّبَ الكلامَ قَريِنَةً تدلُّ على غرضه، لاستبهم الكلام على المُخاطَبين؛ لأنَّه أَخَذَ بهم في طريقٍ لم يعتادوا السَّيرَ فيها، ثم لم يجعل بين أيديهم ما يهدي إلى الغاية التي يُوَمِّئُها بكلامه معهم.

وكذلك الكناية تحتاج إلى قريِنَةٍ صارِفَةٍ إلى المعنى المقصود؛ لأنَّ «الكناية على خلافِ الأصل... وكُلُّ خلافِ الأصلِ محتاجٌ إلى القريِنَةِ»<sup>(٢)</sup>، ويدلُّ على ذلك قولُ عبد القاهر: «ألا ترى أنَّك لَمَّا نظرتَ إلى قولهم: (هو كثيرٌ رَمادٍ القُدْرُ)، وعرفتَ منه أنَّهم أرادوا أنَّه كثيرُ القِرى والضَّيافة، لم تعرفِ ذلك من اللَّفظِ، ولكنَّك عرفتَه بأن رجعتَ إلى نَفْسِكَ فقلتَ: إنَّه كلامٌ قد جاء عنهم في المَدْحِ، ولا معنى للمدحِ بكثرةِ الرَّمادِ، فليسَ إِلَّا أنَّهم أرادوا أن يدلُّوا بكثرةِ الرَّمادِ على أنَّه تُنصَبُ له القُدورُ الكثيرةُ، ويُطَبَّخُ فيها للقِرى والضَّيافة؛ وذلك لأنَّه إذا كَثُرَ الطَّبَّخُ في القُدورِ كَثُرَ إحراقُ الحَطَبِ تحتها، وإذا كَثُرَ إحراقُ الحَطَبِ كَثُرَ الرَّمادُ لا محالة. وهكذا السَّبيلُ في كُلِّ ما كان كنايةً»<sup>(٣)</sup>.

فاستدلَّ عبد القاهر بالقريِنَةِ الحاليَّةِ على المُرادِ، وهي أنَّ الكلامَ وقعَ في مقامِ المَدْحِ، ولهذا قال السُّبكي بعد أن ساق هذا القولَ: «فهذا الكلامُ صريحٌ في أنَّ الصَّارِفَ إلى الكنايةِ القريِنَةُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

(٢) عروس الأفرح ٤/ ٢٤١.

(٣) دلائل الإعجاز ٤٣١، وانظر عروس الأفرح ٤/ ٢٤١.

(٤) عروس الأفرح ٤/ ٢٤١.



ولم يشترطوا للكناية القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فهذا هو الفرق بينها وبين المجاز من جهة الحاجة إلى القرينة<sup>(١)</sup>.

فإذا قصد المتكلم الكناية عن معنى بلفظ لم يوضع له أو يستعمل فيه، وأهمل القرينة الهادية إلى ذلك المعنى انبهم الأمر على السامع، وتعمد المعنى في ذهنه، فلا يجد للاهتداء إليه سبيلاً. ومثّل كثير من البلاغيين للتعميد المعنوي الواقع في الكناية بقول العباس بن الأحنف<sup>(٢)</sup>:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا      وَتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

وسبب تعقيد ما خصه القزويني<sup>(٣)</sup> (ت ٧٣٩هـ) من كلام عبد القاهر بقوله: «كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن، وأصاب لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عنه... ثم طرد ذلك في نقيضه، فأراد أن يكني عما يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود؛ لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ؛ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة، وإنما يكون كناية عن البخل»<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه العصام<sup>(٥)</sup> (ت ٩٤٥هـ) بقوله: «لكن يتجه عليه أن ما ذكر في صدر البيت، وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود، فلا خلل في الانتقال»<sup>(٦)</sup>.

يريد أن مقابلة الشطر الثاني بالأول تكشف عن مراده؛ لأن الشاعر طابق في الأول بين معنى وضده، وهما بعد الدار عنهم وقربهم، رابطاً بينهما بلام التعليل، فلما جاء في الشطر الثاني

(١) انظر مفتاح العلوم ٤٦٩، والإيضاح ٤٥٦، وعروس الأفراح ٤/٢٣٩-٢٤٠، ومواهب الفتاح ٤/٢٦، ٢٣٨-٢٤٣، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ٢٦٦-٢٦٨.

(٢) ديوانه ١٠٦، وهوله في الموازنة ١/٧٢، والوساطة ٢٣٤، ودلائل الإعجاز ٢٦٨، والإيضاح ٧٦، والإشارات والتنبيهات ١٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥٢، والمطول ٢٢، وعروس الأفراح ١/١٠٩، وشرح عقود الجمان للسيوطي ٥؛ وهو بلا نسبة في: الكامل ١/٢٦٣، والبلاغة ٨٥، وأمالى الزجاجي ٥٨، وكتاب الصناعتين ٢١٩، والأطول ١/١٧٦.

(٣) الإيضاح ٧٧، وانظر دلائل الإعجاز ٢٦٩-٢٧١، والمطول ٢٢-٢٣.

(٤) الأطول ١/١٧٨-١٧٩.

بما يكون كنايةً عن الحُزْنِ وهو سَكْبُ الدَّمُوعِ، ثم جعل لام التَّعليلِ رابطاً بينه وبين جمود العين، دلَّ ذلك على أنَّه أرادَ مطابقتَ الحُزْنِ بضدِّه وهو الفرح والمسرَّة. فهذه قرينةٌ دالَّةٌ على المعنى المراد.

وهذا يدفع عن البيت التَّعقيدَ المعنويَّ على نحو ما ذهب إليه القزوينيُّ ومَنْ تابعه فيما لخصَّه من كلام عبد القاهر، فالمعنى المراد دلَّت عليه قرينةٌ مقالِيَّةٌ، ترفع ما يمكن أن يلتبس من أمره. لكن يبقى في البيت شيءٌ، وهو أنَّ اشتهاً استعمالِ جمودِ العينِ في الكناية عن بخلها قرينةٌ حالِيَّةٌ تهدي إلى ذلك المعنى، فتعارضتْ هاهنا قرينتان، فمن استقرَّ في خاطره أنَّ جمودَ العينِ كنايةٌ عن بُخلها فقد يعتاقه ذلك بادي الرأي عن الوصولِ إلى المعنى الجديد الذي أراده هذا الشَّاعر، لكنَّه سرعاناً ما يهتدي إليه بالقرائنِ المقالِيَّةِ التي مضى ذكرها.

ويشهدُ لهذا أنَّ الذين أوردوا هذا البيت، ممن سبق عبد القاهر، لم يعيروه، على نحو ما كان منهم في بيتِ الفرزدقِ الذي فيه التَّعقيدُ اللَّفْظيُّ، بل إنَّ سَوَّقَ أكثرهم له يدلُّ على استحسانهم إياه<sup>(١)</sup>، وبعضهم صرَّح بذلك كقول المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) عقبه: «وهذا معنى كثيرٌ حسنٌ جميل»<sup>(٢)</sup>، وأشدُّ ما كان من بعضهم فيه أنَّهم قدَّموا عليه غيره في وضوح هذا المعنى<sup>(٣)</sup>، فلعلَّ الذي حملهم على ذلك ما مضى من تعارضِ القرائنِ فيه.

ويعضدُ هذا أيضاً أنَّه لم يوقف على أحدٍ ذكر هذا البيت أو عابه في المُدَّةِ الواقعة بين عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) والقزوينيِّ (ت ٧٣٩هـ)، وفيها بلاغيون كثر، فلو كان التَّعقيدُ الذي فيه ظاهراً ظهوره في بيتِ الفرزدقِ، لتلقفته تلك المؤلِّفات مثلما فعلتْ في ذلك البيت.

فكأنَّ عَيْبَ هذا البيت على الوجه الذي وردَ عند متأخري البلاغيين رأياً لعبد القاهر وحده عوَّل فيه على إشارة من بعض سابقيه إلى غموضٍ يسيرٍ جداً يقع فيه، ثم لخصَّ هذا الرأي

(١) انظر الكامل ١/ ٢٦٣، وأمالي الزجاجيِّ ٥٨، والوساطة ٢٣٤، وكتاب الصناعتين ٢١٩.

(٢) الكامل ١/ ٢٦٣.

(٣) انظر البلاغة ٨٥، والموازنة ١/ ٧٤.

القزويني وجعله مثالاً لما سماه التّعقيد المعنوي، وتابعه على ذلك من متأخري البلاغيين من لخص كلامه أو شرحه أو تناوله بالنقد والتعليق.

ويلوح أن هذا القدر اليسير من الغموض في البيت مُستحسن فيه، لما يُحدثه من أثر في السامع، ولا سيما من كان وقف على أن جمود العين كناية عن البخل؛ لأن ذلك يكون بمنزلة الغشاوة التي تعلق المعنى فيه، فتدفعه إلى النظر والتأمل، فإذا أمسك بقرائن المعنى الذي قصده الشاعر، انزاحت به تلك الغشاوة، فيقع المعنى في النفس بعد تعب فيتمكن فيها فضل تمكن، فهذا الغموض اليسير أحدثه تعارض القرائن في هذا البيت.

### ب - رفع اللبس والإبهام عن محتمل الدلالة:

وذلك الاحتمال قد يكون من أصل الوضع في المفردات، كما في المشترك، وهو: «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»<sup>(١)</sup>، فهذا الضرب من الألفاظ دال بالوضع على معنيين مختلفين فأكثر، فإذا ما أريد استعماله في أحد هذه المعاني احتاج إلى القرينة لتعيين المعنى المراد، فلا يدل عليه من دونها، وفي هذا يقول ابن أبي الإصبع: «فإن الألفاظ إذا كانت من أجل الوضع تدل على معنيين بحيث لا يتخلص إلى أحدهما دون الآخر إلا بقرينة، كانت حال اقترانها بالقرائن مخلصاً للمعنى الذي تدل عليه القرينة»<sup>(٢)</sup>، فيبين أثر القرينة في الدلالة على أحد معاني هذه الألفاظ.

ومرد الإبهام في هذه الألفاظ إلى أنها إذا أطلقت ولم تصحبها قرينة، كانت صالحة لغير ما معنى، فلا يُدرى أيها المراد، فيشتبه الأمر على السامع، وفي هذا يقول ابن الأثير: «المشتركة تفتقر في الاستعمال إلى قرينة تُخصّصها؛ كي لا تكون مُبهمّة؛ لأننا إذا قلنا: (عين) ثم سكتنا وقع ذلك على احتمالات كثيرة من العين الناظرة، والعين النابعة، والمطر، وغيره، مما هو موضوع

(١) المزهر ١/٣٦٩، وانظر الجامع الكبير ١٤، والمطول ٣٥٠.

(٢) تحرير التحبير ٢١١.

بإزاء هذا الاسم، وإذا قرنا إليه قرينةً تخصه زال ذلك الإبهام<sup>(١)</sup>، ويقول العلوي: «ونحن نجد في الأوضاع اللغوية ما لا يفهم المراد من ظاهر لفظه، كما في الألفاظ المشتركة، فإن حقيقة وضعها يُنافي البيان لما فيها من الإبهام، إلا بقرينة من وراء لفظها»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا استبان الفرق بين قرينة المشترك وقرينة المجاز؛ فالأولى لتعيين دلالة موضوع مع غيرها، والثانية لبيان دلالة لم توضع للفظ المستعمل فيها<sup>(٣)</sup>، ففهم أصل الدلالة في المجاز متوقف على القرينة، وليس كذلك المشترك.

ومن الأمثلة الظاهرة على المشترك الفعل المضارع، إذ يدل في أصل وضعه على الحال أو الاستقبال، ثم تُخصّصه القرينة في أحدهما، وفي ذلك يقول ابن الحاجب: «الفعل المضارع يدل على أحد الزمانين بعينه، ولا ينطق العربي ولا من يتكلم بكلامه إلا وهو قاصد به دلالة على أحد الزمانين، وإنما اتفق أن دلالة مشتركة بينهما، فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع»<sup>(٤)</sup>.

وبيّن المبرد بعض القرائن التي تُصاحبه، فقال: «إذا قلت: زيد يأكل فأنت مُبهم على السامع، لا يدري أهو في حال أكل أم يوقّع ذلك فيما يستقبل؟ فإذا قلت: سيأكل، أو سوف يأكل فقد أبنت أنه لما يستقبل»<sup>(٥)</sup>، فعبر بالإبهام عما سماه ابن الحاجب لُبسا، وبيّن أن هذه القرينة المقالية التي قد تصحب المضارع ترفع ما وقع فيه، وتعيّن الزمن الذي أريد استعماله فيه، وهو الاستقبال.

وتصحبه قرائن تُخصّصه بزمن الحال، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، إذ بيّن ابن أبي الإصبع أن هذه الآية جاء فيها «الفعل المضارع الدال مع

(١) المثل السائر ١/ ٥٠.

(٢) الطراز ١/ ٢٧.

(٣) انظر الإيجاز لأسرار الطراز ٣٠٠، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٦٨٤، وشرح المفتاح للسعد اللوح ٢٤٤/ أ، ومواهب الفتاح ٤/ ١٣، وغيرها.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧.

(٥) المقتضب ١/ ٨٣.

الإطلاق على الزمانين مع القرينة على أحدهما بحسب ما يدلُّ عليه، واقرنَ به قوله تعالى: ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾، فأفاد دلالته على الحالِ دون الاستقبال<sup>(١)</sup>، فهذه الجملة الحالِيَّة قرينةٌ على أنَّ المضارع في هذه الآية مُتَعَيَّنٌ للدلالة على الحال.

وقرينةُ المُشترَكِ كما تكون مقالِيَّة، فكذلك قد تكون حالِيَّة، ومن أمثلة الحالِيَّة قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ الغرناطِيّ (ت ٧٠٨هـ): «وَأَمَّا الظُّلمُ فلفظٌ مُشترَكٌ، فإذا وردَ مُجرَّدًا عن القرائن لم يكن نصًّا في شيء من مواقِعِه، وإنما يتخلَّص بالقرائن، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال تعالى مُخبرًا عن نبيِّه يونس عليه السَّلام: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومعاذَ الله من الكبيرة، فكيف بالشُّركِ الذي لا فلاحَ معه<sup>(٢)</sup>.

فحالُ الأنبياء رضوان الله عليهم، وما يُعرَف عنهم من العِصمة من الذُّنوب، قرينةٌ حالِيَّةٌ مانعةٌ من إرادة معنى الشُّركِ من لفظ الظُّلم في الكلام المحكيِّ عن يونس عليه السَّلام، وإن كان هذا المعنى مُستعملاً في القرآن في مواضع أخرى، يدلُّ عليها السِّياق والحال. وممَّا يدلُّ على قيمةِ عملِ القرائن في المُشترَك أنَّ البلاغيين جعلوا ما استعمل منه من غير قرينةٍ تخلَّصه من الاشتراكِ مَعِيًّا قبيحًا، بخلاف ما أصحَبَ قرينةً تُعيِّنه لأحد معانيه<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا يقولُ حازم القرطاجنيُّ مع التَّمثيل له: «ومن ذلك أن تكون اللفظةُ أو الألفاظُ مُشترَكةً فتدلُّ على معنيين أو أكثر لا في حالٍ واحدةٍ، فيجبُ للنَّاطم أن يُنَوِّطَ باللفظةِ أو الألفاظِ التي بهذه الصِّفة من القرائن ما يخلَّص معناها إلى المفهوم الذي قصدَه حتَّى يكونَ المعنى مُستبينًا، وذلك حيثُ يقصدُ البيان. وينبغي ألاَّ يُكثر من هذا النَّوع حيثُ يقصدُ الإبانة عن المعاني. ومما وردَ من ذلك فاضطرب الناسُ في تأويله قولُ الحارث بنِ حِلْزَةَ<sup>(٤)</sup>:

(١) البرهان في إعجاز القرآن ٢٨٦.

(٢) ملاك التأويل ١/٤٠٠.

(٣) انظر العمدة ٢/٧٣٩-٧٤٠، وتحرير التحبير ٣٣٩-٣٤٠، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ٤/٤٧-٤٨.

(٤) هو له في: كتاب المعاني الكبير ٢/٨٥٥، ١١٣٦، وشرح القصائد السَّبع الطُّوال ٤٤٩، وشرح القصائد السَّبع المشهورات ٥٥٩، وشرح المعلقات العشر ٢٩٩، ومجمع الأمثال ١/٣٥١، والرواية فيها جميعاً: «وأنا الولاء»، وعليها بُني شرحهم.

## زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ ضَرَبَ الْعَيْرَ — رُمُوالِ لَنَا وَأَنْىِ الْوَلَاءِ

فَقِيلَ: أَرَادَ بِالْعَيْرِ الْوَتِدَ وَأَرَادَ بِالضَّارِبِينَ الْعَرَبَ؛ لِأَنَّهَمْ كَانُوا أَصْحَابَ عَمَدٍ، وَقِيلَ: أَرَادَ عَيْرَ الْعَيْنِ، وَهُوَ مَا نَتَأُ مِنْهَا، أَي: كُلُّ مَنْ ضَرَبَ عَيْرَ عَيْنِهِ بِجَفْنِهِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْعَيْرِ مَا يَطْفُو عَلَى الْحَوْضِ مِنَ الْأَقْدَاءِ... وَقِيلَ فِيهِ وَجُوهٌ أُخْرُ غَيْرُ هَذِهِ<sup>(١)</sup>.

فَمَثَلُ هَذَا الْمَشْتَرَكِ يَعْسُرُ تَعْيِينَ مَعْنَاهُ الْمُرَادِ؛ لِحَفَاءِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَلِهَذَا فَسَّرَهُ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوهٍ كَثِيرَةٍ، بَعْدَ مَا تَحْتَمَلُهُ لَفْظَةُ «الْعَيْرِ» فِي اللُّغَةِ، وَلَمْ يُرَجَّحْ فِيهِ أَحَدُ هَذِهِ الْمَعَانِي لِفَقْدِ الْقَرِينَةِ.

وَنَبَّهَ حَازِمٌ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ نَصَبَ الْقَرِينَةِ مَعَ هَذَا الْمَشْتَرَكِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ أَرَادَ الْبَيَانَ عَمَّا يُرِيدُ، وَأَمَّا مَنْ قَصَدَ إِلَى تَعْمِيَةِ الْمَعْنَى وَإِلْغَاؤِهَا، لَغَرَضٍ يَتَوَخَّاهُ فِي كَلَامِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْقَرِينَةِ. وَلِهَذَا الْأَمْرُ زِيَادَةٌ بَيَانِ تَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى خَفَاءِ الْقَرَائِنِ.

وَيَشْتَدُّ عَيْبُ الْمَشْتَرَكِ الْمُسْتَعْمَلِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا يُكْرَهُ ذِكْرُهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَعْمِلَتْ فِيهِ، وَجَاءَتْ مُطْلَقَةً بِلا قَرِينَةٍ تَمَيِّزُهَا، فَيَسْبِقُ إِلَى الْوَهْمِ الْمَعْنَى الْمُسْتَكْرَهَةَ، فَتَمَجُّهُ النَّفْسُ وَتَنْفِرُ مِنْهُ، فَإِذَا مَا أُصْحِبَتْ قَرِينَةٌ رَجَّحَتْ الْمَعْنَى الْحَسَنَ فِيهَا، فَتُقْبَلُ عَلَيْهَا النَّفْسُ وَتَبْلُغُ مِنْهَا مَبْلَغًا رَضِيًّا<sup>(٢)</sup>.

فَمَثَالُ الْمَعْيَبِ الَّذِي وَرَدَ مُهْمَلًا مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ تُرَجَّحُ الْمَعْنَى الْمُسْتَحْسَنَ فِيهِ قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ<sup>(٣)</sup>:

أَعْطَيْتَنِي دِيَةَ الْقَتِيلِ وَلَيْسَ لِي  
عَقْلٌ وَلَا حَقٌّ عَلَيْكَ قَدِيمٌ

(١) منهاج البلغاء ١٨٥، وانظر هذه الأقوال ووجوهها أخر في: كتاب المعاني الكبير ٢/ ٨٥٥-٨٥٦، ١١٣٧، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٤٩-٤٥١، وشرح القصائد التسع المشهورات ٥٥٩-٥٦٢، وشرح المعلقات العشر ٢٩٩، ومجمع الأمثال ١/ ٣٥١-٣٥٢.

(٢) انظر المثل السائر ١/ ٢٠١-٢٠٤، والجامع الكبير ٥٢-٥٤، والأقصى القريب ٣٦، والإكسير في علم التفسير ١١٧-١٢٠، وجواهر الكنز ٤٠، والتبيان في البيان ٤٠٠-٤٠١، ومفتاح تلخيص المفتاح ٤٣، وعروس الأفراح ٩٣-٩٤، وصبح الأعشى ٢/ ٢٦٩. ونَبَّهَ ابْنُ سَنانٍ عَلَى هَذَا الْمَشْتَرَكِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْقَرِينَةِ. انظر سر الفصاحة ١١٢-١١٧، والتفكير البلاغي عند العرب ٤٤٥.

(٣) ديوانه ٣/ ٢٩٢، وهو له في: المثل السائر ١/ ٢٠٣، برواية: «أعطيت لي»، والتبيان في البيان ٤٠١.

«فقوله: (ليس لي عقل) يُظنُّ أنه من (عقل الشيء) إذا علمه، ولو قال: (ليس لي عليك عقل) لزال اللبس»<sup>(١)</sup>.

ومثال ما خلا من العيب لمجيئه مع قرينة قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ وفيه يقول ابن الأثير: «ألا ترى أن لفظة (التعزير) مشتركة تُطلق على التعظيم والإكرام، وعلى الضرب الذي هو دون الحد، وذلك نوعٌ من الهوان، وهما معنيان ضدَّان، فحيثُ وردت في هذه الآية جاء معها قرائنٌ من قبلها ومن بعدها، فخصَّصَتْ معناها بالحسن، وميَّزته عن القبح. ولو وردت مُهملةً بغير قرينة، وأريدَ بها المعنى الحسنُ لسبقَ إلى الوهم ما اشتملت عليه من المعنى القبيح»<sup>(٢)</sup>.

ويرى ابن الأثير أن القرينة كما تُوجبُ الحسنَ لهذه الألفاظ، فكذلك قد تُوجبُ لها القبح في بعض المواضع، وذلك قوله: «واعلم أنه قد جاء من الكلام ما معه قرينة فأوجبت قبحه، ولو لم تجيء معه لما استُتبع، كقول الشريف الرضي<sup>(٣)</sup>:

أَعَزُّزُ عَلَيَّ بِأَنْ أَرَاكَ وَقَدْ خَلَا  
عَنْ جَانِبَيْكَ مَقَاعِدُ الْعُودِ

... و... قد جاءت هذه اللفظة المعيبة في الشعر في القرآن الكريم، فجاءت حسنةً مرضيةً؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾<sup>(٤)</sup> وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْمَعُ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شُهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٨-٩]، ألا ترى أنها في هاتين الآيتين غيرُ مضافةٍ إلى مَنْ تقبح إضافته إليه كما جاءت في الشعر، ولو قال الشاعر بدلاً من (مقاعد العود): (مقاعد الزيارة) أو ما جرى مجراه لذهب ذلك القبح، وزالت تلك الهجنة»<sup>(٥)</sup>.

(١) المثل السائر ١/٢٠٣.

(٢) المثل السائر ١/٢٠٢.

(٣) ديوانه ١/٤٢٦، وهو له في: سر الفصاحة ١١٣، والمثل السائر ١/٢٠٢، والجامع الكبير ٥٣.

(٤) المثل السائر ١/٢٠٢-٢٠٣.

والحقُّ أن بيتَ الشَّريفِ الرَّضيِّ وقَعَتْ فيه لكلا معنَيي «المقاعد» قرينةٌ؛ فكلمةُ «خلا» قرينةٌ تدلُّ على أن المرادَ بها مواضعُ القعودِ، وهو المعنى المستحسن، وكلمةُ «العُودِ» قرينةٌ دالةٌ على أن المقصودَ بها ما يُلاقى الأرضَ من الإنسانِ إذا قعدَ، وهو المعنى المُستقبَّحُ هاهنا. غير أنَّ القرينةَ الأولى ضعيفةٌ<sup>(١)</sup>، حتَّى كأنَّها خفيتْ على ابنِ الأثيرِ فلم يتعرَّضْ لها؛ والقرينةُ الثانيةُ قويَّةٌ؛ لقرَّبها من كلمة «المقاعد»، ولزيادتها على كلمة «خلا» في مُلابستها لها بإضافتها إليها، فلذا لا يسبِقُ إلى الفهمِ إلَّا المعنى المُستقبَّحُ، ولو أنَّ الشَّاعرَ استبدلَ بهذه القرينةِ القويَّةِ غيرها أو أهملها، لظهر أثرُ تلك الضعيفةِ، ولترجَّحَ المعنى المستحسنُ.

وقد يقعُ الاحتمالُ لا بأصلِ الوَضْعِ، وذلك بأن يعرِّضَ للكلامِ بسببِ التَّركيبِ، فيأتي كلامٌ يصحُّ أن يُحمَلَ في ظاهره على معنيين أو أكثر، وقد تكونُ هذه المعاني مُتضادَّةً كالمديحِ والمهجاءِ، فلا يُعرَفُ المرادُ منه على وجهِ التَّعيينِ، فيحصلُ اللَّبسُ والإبهامُ في الكلامِ، ولا يرتفعُ ذلكُ إلَّا بالنَّظَرِ إلى سياقه الذي وردَ فيه، ليُستدلَّ بما يسبِّقُه أو يلحقُ به من القرائنِ المقاليَّةِ، أو بالوقوفِ على طرفٍ من أحوالِ المتكلِّمِ أو المُخاطَبِ أو غيرها من قرائنِ الأحوالِ، فيترجَّحُ بذلك العرَضُ المقصودُ من الكلامِ.

ومثَّلَ ابنُ الأثيرِ لهذا بقولِ الشَّاعرِ<sup>(٢)</sup>:

لَوْ كُنْتُ مَوْلىَ قَيْسِ عَيْلانَ لَمْ تَجِدْ      عَلَيَّ لِإنسانٍ مِنَ النَّاسِ دِرْهَمًا  
ولكنِّي مَوْلىَ قُضاعةَ كُلِّها      فَلَسْتُ أَبالي أَنْ أدينَ وَتَغْرَمًا

(١) انظر الإكسير في علم التفسير ١١٨.

(٢) هو ثروان أو ابن ثروان أو شقران. انظر البيان والتبيين ٣/٣٠٩، وعيون الأخبار ١/٢٥٦، والعقد الفريد ٢/٣٦٧، والأشبهاء والنظائر للخالدين ٢/٢١٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/١٦٠٢، والششمري ٢/٩٢٩، والتبريزي ٤/٧٤، والحماسة البصريَّة ٢/٥١٣. وفي هذه المصادر أنَّه مَوْلىٌ لُعْدرة أو لَسَلَّمان أو لُقْضاعة، وهو اختلاف يسير؛ لأنَّ عُْدرة أخو سَلَّمان وكلاهما من قُضاعة. انظر الأغاني ٢/٣٠٦، ونبه على شيء من ذلك الششمري والتبريزي في موضع ذكر البيتين. وأكثر هذه المصادر تروي البيت الأوَّلَ مخرومًا. وهما بلا نسبة في المثل السائر ١/٧٧.



ويَبِّن ما فيه بقوله: «وإذا نظرنا إلى البيت الأولِ وجدناه يَحْتَمِلُ مَدْحًا وَذَمًّا، أي: أَنَّهُم كانوا يُعْطُونَهم بَعْطائِهِم أن يَدِين، أو أَنَّهُ كان يَخافُ الدَّيْنَ حَذَرَ أن لا يَقوموا عنه بوفائه، لكنَّ البيتَ الثَّانِي حَقَّقَ أنَّ الأوَّلَ ذَمٌّ وليس بَمَدْحٍ، فهذا المعنى لا يَتَحَقَّقُ فَهْمُهُ إِلَّا بِآخِرِهِ»<sup>(١)</sup>. فالبيت الثَّانِي قَرِينَةٌ رَجَّحَتْ معنى الذَّمِّ، بعد أن كان البيت الأوَّلُ في ظاهره مُحْتَمِلًا المَدْحَ والذَّمَّ. وأوردَ مُحَمَّدُ بن داودَ الظَّاهِرِيُّ (ت ٢٩٧هـ) لهذا الضَّرْبِ من الكلامِ المُحْتَمِلِ أمثلةً من الشُّعْر، في بابٍ عقده له سَمَاءُ: «ذَكَرَ ما جاءَ من الأشعارِ مُحْتَمِلًا لِلهَجاءِ والافتخار»<sup>(٢)</sup>. ومن أمثلته فيه ما وَقَعَ بين الزُّبْرُقان بن بَدْرِ والحطيئة في قوله له<sup>(٣)</sup>:

دَعِ المَكَارِمَ لا تُرْحَلْ لِبُغْيَتِها      وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

فَظاهِرُهُ يَحْتَمِلُ الهَجَوَ والمَدِيحَ، ولكن سياقَ القصيدة التي وردَ فيها يَقطَعُ بأنَّ الغرضَ منه الهَجاءُ، وهذا ما بيَّنَهُ مُحَمَّدُ بن داودَ بقوله: «وبيتُ الحطيئةِ، وإن كان غيرُهُ أَشدَّ إيضاحًا بالهَجاءِ منه، فَإِنَّ مَعَهُ ما يُوضِّحُ عن مرادِ صاحِبِهِ وَيُزيلُ توهُّمَ المَدِيحِ فيه عن سامعِهِ، وهو»<sup>(٤)</sup>:

مَا كانَ ذَنْبٌ بَغِيضٍ لا أبا لَكُمْ      في بائِسٍ جاءَ يَحْدُو آخِرَ النَّاسِ  
مَلُّوا قِراءَهُ وَهَرَّتْهُ كِلاهُمُ      وَقَطَّعُوهُ بِأَنْيابٍ وَأَضْراسِ  
لَمَّا بَدَأَ لي مِنْكُمْ حُبْتُ أَنْفُسِكُمْ      وَلَمْ يَكُنْ لِجِراحِي مِنْكُمْ آسِي  
أَزْمَعْتُ يا ساءَ مُبِينًا من نوالِكُمْ      وَلَنْ تَرَى طارِدًا لِلمرءِ كالِياسِ<sup>(٥)</sup>

وهذه الأبيات جاءت سابقةً على ذلك البيتِ المُحْتَمِلِ، فكانت قَرِينَةٌ تَرَجِّحُ أَنَّ الحطيئةَ أرادَ الهَجاءَ، لأنَّ كُلَّ معانيها تدلُّ على ذلك الغرضِ، وذلك البيتُ إِنما احتَمَلَ المعنيين لَقطْعِهِ عنها.

(١) المثل السائر ١/ ٧٧.

(٢) الرَّهْرة ٢/ ٧٩١-٧٩٢.

(٣) ديوانه ٥٠.

(٤) ديوانه ٤٥-٤٩، وفي روايته بعض اختلاف. وأورد ابن قتيبة بين يدي هذه الأبيات قوله: «كان الحطيئة جاور الزُّبْرُقان بن بَدْرِ، فلم يَحْمَدِ جواره، فتحوَّلَ عنه إلى بَغِيضٍ، فأكرم جواره، فقال يهجو الزُّبْرُقان ويمدح بَغِيضًا». الشعر والشعراء ١/ ٣٢٧. والأبيات في الأغاني ٢/ ١٨٤-١٨٥، وعنى بالبائس نفسه، والبائس: الزَّيْمَن. انظر ديوانه ٤٥.

(٥) الرَّهْرة ٢/ ٧٩٣.

وما وردَ في خبر الأبيات أنَّ الزُّبرقان لما شكَا الحطيئةَ إلى عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، قال له: ما أراه هجاك، ولكنَّه مدحك، أو نحو ذلك مما يوحي أنَّ ابن الخطاب لم يدرك معنى الهجاء منها حتى احتاج إلى مَنْ يُحكّم في معناه<sup>(١)</sup> = يُحمّل على أنَّه رضي الله عنه أخذَ بظاهر قول الحطيئة: «دع المكارم»، أو على ما رواه الجاحظ بقوله: «كانَ عمرُ بن الخطاب، رحمه الله، أعلمَ النَّاسِ بالشُّعر، ولكنَّه كان إذا ابتلي بالحُكْم بين النجاشيِّ والعجلاني، وبين الحطيئة والزُّبرقان، كرهَ أن يتعرَّضَ للشُّعراء، واستشهدَ للفريقين رجالاً، مثل حسان بن ثابت وغيره... فإذا سمع كلامهم حكّم بما يعلم، وكان الذي ظهرَ من حُكْم ذلك الشَّاعر مُقنعاً للفريقين، ويكون هو قد تخلَّصَ بعرضه سليماً. فلما رآه من لا علم له يسأل هذا وهذا، ظنَّ أنَّ ذلك لجهله بما يعرفُ غيره»<sup>(٢)</sup>.

وعقدَ ابنُ رشيقيُّ باباً سَمَّاهُ: «ما أشكلَ من المدحِ والهجاء»<sup>(٣)</sup>، أورد فيه طائفة من تلك الأشعار المحتملة للمعنيين، وبيَّن في بعضها أنَّ الوقوف على السِّياق أو بعض قرائن الأحوال يهدي إلى ترجيح أحدهما وتعيينه.

## ٢ - الدلالة على الأغراض البلاغية:

وهي الأغراض الزائدة على أصل المعنى، ولا يدلُّ عليها اللَّفظُ بأصلِ الوَضْع، فقد يُستخرجُ من عبارة أغراض كثيرة لا تبدو للنَّاطر في ظاهر اللَّفظِ، وإنَّها تتكشفُ للمتأمل في باطنه، المُستدلُّ عليها من خارجه، وهذه الأغراض هي مناطُ المزيَّة في الكلام ومحلُّ التفاضل فيه، وهي الغاية في التناضل والتنافس بين الفُصحاء.

وفي هذا يقولُ عبدُ القاهر: «لا يكونُ لإحدى العبارتين مزيَّةٌ على الأخرى، حتَّى يكونَ لها في المعنى تأثيرٌ لا يكون لصاحبتهما. فإن قلتَ: فإذا أفادت هذه ما لا تُفيدُ تلك، فليستا عبارتين عن معنى واحدٍ، بل هما عبارتان عن معنيين اثنين؛ قيل لك: إنَّ قولنا (المعنى) في مثل هذا،

(١) انظر الخبر في: ديوان الحطيئة ٥٠، والشعر والشعراء ٣٢٨/١، والزُّهرة ٧٩٣/٢، والأغاني ١٨٥-١٨٦.

(٢) البيان والتبيين ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) العمدة ٨٩٣/٢-٩٠٠.

يُراد به الغرض، والذي أراد المتكلم أن يُثبتَه أو ينفيه<sup>(١)</sup>، فأراد بذلك الزيادة في المعنى بأن تُحدث في نظم العبارة شيئاً لم يكن في الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وعَبَّرَ العصام عن هذه الأغراض بقوله: «المعاني الرَّائدة على أصل المعنى... هي المقاصد في علم المعاني»<sup>(٣)</sup>، فجعلها غاية علم المعاني؛ لأنَّها مَوْضِعُ المَزِيَّةِ كما ذكر عبد القاهر.

والقرائنُ هي السَّبِيلُ إلى الوقوفِ على تلك الأغراضِ والمقاصدِ، وهذا ما نصَّ عليه ابن البناء المراكشي (ت ٧٢١هـ) بقوله: «ويُستدلُّ على المقاصد بالقرائن، ومنها سياق الكلام»<sup>(٤)</sup>. وفي ذلك يقول المغربيُّ (ت ١١١٠هـ): «باعتبار القرائنِ الدَّالَّةِ على قَصْدِ المُتَكَلِّمِ»<sup>(٥)</sup>. وَعَبَّرَ باحثٌ مُعاصِرٌ عن ذلك بقوله: «أمَّا الأغراضُ فليس لها ألفاظٌ تدلُّ عليها، وإنَّما تُفهِمُ من جملة الكلام، بمعونة المقام والسِّيَاق»<sup>(٦)</sup>.

ولذلك كان كثيرٌ من البلاغيين يفتتحون كلامهم على أغراضٍ كُلِّ فنِّ بلاغيٍّ أو يختتمونه بالتَّنبية على أنَّ ما ذكروه من الأغراض يُتوصَّلُ إليه بالقرائن، وأنَّ التَّعوِيلَ عليها يهْدِي إلى أغراضٍ بلاغيَّةٍ جديدةٍ.

فمن ذلك قولُ القزوينيِّ بعد ذكر جُمْلَةٍ من أغراضِ حذْفِ المُسندِ إليه: «وقيامُ القرينةِ شَرْطٌ في الجميع»<sup>(٧)</sup>، وقولُ العلويِّ في الموضوع نفسه: «والتَّعوِيلُ في ذلك كُلِّه على حسب ما يَعْرِضُ من القرائن، وهي غيرُ مُنحصِرةٍ، وإنَّما نبهنا بالأقلِّ منها على الأكثر»<sup>(٨)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٨.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢٥٨.

(٣) الأطول ١/٢٨٩.

(٤) الروض المريع ١٢٣.

(٥) مواهب الفتاح ٣/٤٢٢.

(٦) التكرار بلاغة ٧٣.

(٧) الإيضاح ١١١، وانظر مفتاح تلخيص المفتاح ١١٦.

(٨) الإيجاز لأسرار الطراز ١٢٤.

ومنه قولُ العلوِيّ بعد إيرادِ بعضِ دواعي ذِكْرِ المُسندِ إليه: «فهذه الأمورُ كُلُّها هي الموجِبَةُ لِذِكْرِهِ، وقد تعرَّضَ لذكِّره أمورٌ أُخر غير ما أشرنا إليه، وأكثرها إنَّما يكونُ على قَدْرِ ما يَسْنَحُ من القرائنِ في الحالاتِ كُلِّها»<sup>(١)</sup>، وقولُ السَّعدِ في الموضعِ نفسِه: «هذا كُلُّه مع قيامِ القرينة»<sup>(٢)</sup>.

ومنه قولُ السَّعدِ في أولِ الكلامِ على أحوالِ تعريفِ المُسندِ إليه: «سائرُ المعارفِ... لا تُفيدُ أوَّلَ زمانٍ ذكَّرها إلا مفهوماتها الكُلِّيَّة، وإفادتها للجزئيات المرادَةِ في الكلامِ إنَّما تكونُ بواسطة قرينةٍ مُعيَّنة لها»<sup>(٣)</sup>.

ومنه قول محمد بن عليِّ الجرجانيِّ في الكلامِ على أغراضِ تنكيرِ المُسندِ إليه: «التحقيقُ أنَّ النَّكرةَ بالوضعِ لا تدلُّ إلا على فردٍ غيرِ مُعيَّن، أو جنسٍ غيرِ مُعيَّن. وأما غيرُ ذلك من المعاني المذكورةِ فمِنْ قرائنِ الأحوال»<sup>(٤)</sup>، وفيها يقولُ المغربيُّ: «وينبغي أن يُتنبَّهَ لكونِ إفادةِ التَّنكيرِ لِمَا ذكَّرَ إنَّما هو بمعونةِ القرائنِ والمقام»<sup>(٥)</sup>.

ومنه قولُ الشَّريفِ الجرجانيِّ بعد ذكرِ ثلاثةٍ من طُرُقِ القَصْرِ: «هذه الثلاثةُ وإن دَلَّتْ بالوَضْعِ على القَصْرِ، إلا أنَّ أحواله من كونه إفرادًا أو قلبًا أو تعيينًا إنَّما تُستفادُ منها بمعونةِ المقامِ، وهي المقصودةُ في هذا الفنِّ دون ما استُفيدَ منها بمُجرَّدِ الوَضْعِ»<sup>(٦)</sup>.

وهذا النَّصُّ يبيِّنُ لنا أنَّ جُملةً مما يذكِّره البلاغيون من القواعدِ التي تهدي إلى الدَّلالاتِ الوضعيةِ ليستْ مقصودةً في علمِ البلاغةِ، وإنَّما هي أصولٌ يستندون إليها، وينطلقون منها في بحثهم عن المعاني الزَّائدة على تلكِ الأصولِ، كما ظهر في كلامِ مُحَمَّد بن عليِّ الجرجانيِّ السَّابقِ

(١) الإيجاز لأسرار الطراز ١٢٣-١٢٤.

(٢) المطول ٦٩.

(٣) المطول ٧٢-٧٣.

(٤) الإشارات والتنبيهات ٤٢-٤٣، وفي مطبوعه: «الفكرة» بدل: «النكرة»، و: «لا تدلُّ أتمها على فرد» بدل: «لا تدلُّ إلا على فرد»، و: «من قرائن الأحوال» بدل: «فمن قرائن الأحوال».

(٥) مواهب الفتاح ١/٣٤٨.

(٦) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٢١٤.

ذكره، إذ ابتداءً ببيان معنى النكرة في أصلِ الوَضْعِ، ثم بنى عليه أن غيره من معانيه يُعوَّل فيه على القرائن، وكذلك يفعلُ البلاغيون في أكثر الأبواب، يبيّنون المعنى الوضعيَّ لذلك الأسلوب، كالأمر والنهي والتّمني والاسْتفهام والنّداء وغيرها، ثم يتوجّهون إلى عَرْضِ بعضِ الأغراضِ البلاغيّة التي اهتموا إليها بالقرائن.

فما يبدو في كلام بعضهم على أنّه قوانينٌ ثابتةٌ إنّما يُراد به الدّلالة على المعاني الوَضعيّة، وذلك بأنّ يكثر في أسلوبٍ من الأساليب الدّلالة على معنى في غالب استعماله، فيقيّد ذلك المعنى بقانونٍ يضبطه، غير أنّهم كانوا في أكثر أمرهم ينبّهون على أنّ ذلك المعنى وضعيٌّ، وأنّه يُستفاد بمعزلٍ عن القرائن، وأنّ ذلك الأسلوب قد يحتفّ به من القرائن ما يجعله دالّاً على معنى آخر غير ذلك المعنى الوضعيِّ.

فمن تلك القواعد قولُ عبدِ القاهر: «هاهنا أصلٌ، وهو أنّه من حُكْمِ النَّفْيِ إذا دخل على كلامٍ، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وَجْهِ من الوجوه، أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد، وأن يقع له خصوصاً»<sup>(١)</sup>، وأورد السّعد هذا الأصلَ مُعقّباً عليه بقوله: «والتّعويلُ على القرائن»<sup>(٢)</sup>، ونبّه غيره على أنّ هذه قاعدةٌ أغلبيّةٌ لا كُليّةٌ، وأنّها مُطرّدةٌ ما لم تُنصب قرينةٌ على خلاف ذلك<sup>(٣)</sup>.

ومن القواعد التي أرسى دعائمها عبدُ القاهر: أنّ تقديمَ لفظِ «كُلٌّ» على المُسنَدِ الفعليِّ المنفيِّ، من غير أن يكون داخلاً في حيزِ النَّفْيِ، يُفيدُ عمومَ النَّفْيِ، وإن تأخّر فدخَلَ في حيزِهِ أفادَ نفيَّ العمومِ<sup>(٤)</sup>.

وتعقّبهُ البلاغيون في هذه القاعدة، بأنّ في القرآن الكريم آياتٍ تنقُضُها<sup>(٥)</sup>، فبيّن بعضهم «أنّ كلامَ الشّيخ عبد القاهر مبنيٌّ على أصلِ الوَضْعِ، وإفادة هذه الآيات لشمول النَّفْيِ ليس من أصلِ الوَضْعِ، وإنّما هو بواسطة القرائن»<sup>(٦)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز ٢٧٩.

(٢) حواشي الكشّاف اللوح ١٢/ب.

(٣) انظر المُفَصَّل في شرح المطوّل ١/٨٥، ٤١٧.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ٢٧٨-٢٨٥، وانظر ما سيأتي ٣١٣-٣١٤.

(٥) انظر تفصيل ذلك فيما سيأتي ٣١٥-٣١٦.

(٦) حاشية الدّسوقي على المختصر ١/٤٤١.

وكذلك لَمَّا وَقَعَ فِي كَلَامِ السَّكَاكِيِّ أَنَّ جُمْلَةً مِنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ تَفِيدُ الْعُمُومَ<sup>(١)</sup>، نَبَّهَ الْقَطْبُ الشُّيرَازِي (ت ٧١٠هـ) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَقَامَاتِ وَمَا يَنْضَافُ إِلَيْهَا مِنْ قِرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَمَقَاصِدِ الْأَقْوَالِ<sup>(٢)</sup>.

وَاسْتَدْرَاكَتْهُمْ عَلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ لَا تَعْنِي أَنَّ الَّذِينَ أوردوها لم يكونوا متنبِّهين على ذلك، حَتَّى احْتَاجَتْ قَوَاعِدَهُمْ إِلَى تِلْكَ التَّعْقِبَاتِ، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ أَنَّ أَصْحَابَهَا أَهْمَلُوا ذَلِكَ تَعْوِيلًا عَلَى ظُهُورِهِ فِي مَطَاوِي كَلَامِهِمْ، فَاحْتَاجَ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَى النَّصِّ عَلَيْهِ.

وعلى ما مضى لا يصحُّ ما ذكره بعض المعاصرين كالـدكتور شكري عيَّاد في قوله: «فما دامت القوانينُ التي يصلُّ إليها علمُ البلاغةِ قوانينَ مطلقةً، لا يلحقها التَّغْيِيرُ مِنْ عَصْرِ إِلَى عَصْرٍ، أَوْ بَيْنَ بِيئَةٍ وَبِيئَةٍ، أَوْ شَخْصٍ وَشَخْصٍ، فَمِنْ الصَّرُورِيِّ أَنْ تُرَاعَى دَائِمًا، كَمَا تُرَاعَى الْقَوَانِينُ النَّحْوِيَّةُ»<sup>(٣)</sup>.

فليستِ القوانينُ البلاغيَّةُ كما ذكر؛ لأنَّ ما يبدو في كُتُبِ البلاغةِ قانونًا مُطلقًا ليس مقصودًا في هذا العلم، فتلك القوانينُ تُتَلَقَّ عَلَى مَا يُعْرَفُ بِالْوَضْعِ لَا عَلَى مَا يُعْرَفُ بِالْقِرَائِنِ، وَعِنَايَةُ الْبَلَاغِيِّينَ مَصْرُوفَةٌ إِلَى الْمَعَانِي الَّتِي تَأْتِي مِنْ وَرَاءِ الْوَضْعِ، وَتُسْتَفَادُ بِالْقِرَائِنِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ تَصَرُّحِهِمْ بِذَلِكَ فِي النُّصُوصِ الَّتِي مَضَى ذِكْرُهَا.

والدكتور شكري عيَّاد أراد أن يبيِّنَ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ قَوْلَهُ: «علمُ البلاغةِ علمٌ معياريٌّ، عَلَى حِينِ أَنَّ عِلْمَ الْأَسْلُوبِ عِلْمٌ وَصْفِيٌّ»<sup>(٤)</sup>. وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا مَعَ دَعْوَةِ الْبَلَاغِيِّينَ إِلَى تَتَبُعِ أُسَالِيْبِ الْعَرَبِ لِأَسْتِكْنَاهِ أُسْرَارِهَا، وَالْوَقُوفِ عَلَى أَغْرَاضِهَا وَمَقَاصِدِ مُتَكَلِّمِيهَا، يَكْرُرُونَ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ فَنٍّ يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهِ لَا يَمْلُونُ ذَلِكَ، خَشْيَةَ أَنْ يَرْكَنَ قَارِئٌ قَارِئٌ كُتُبَهُمْ إِلَى مَا اسْتَخْرَجُوهُ، وَيَقِفَ عِنْدَهُ.

(١) انظر مفتاح العلوم ٣٥٠-٣٥١.

(٢) انظر مفتاح المفتاح اللوح ٧٥/ب.

(٣) مدخل إلى علم الأسلوب ٣٦.

(٤) مدخل إلى علم الأسلوب ٣٦.

ويكفي في ردِّ ذلك أنَّ السَّكَّاكِيَّ جعل من تعريف علم المعاني: تتبُّع خواصِّ تراكيب الكلام في الإفادة<sup>(١)</sup>، وانتقدَه القزوينيُّ بأنَّ التَّبُّعَ ليس بعلم، فلا يصحُّ تعريفُ شيءٍ من العلوم به<sup>(٢)</sup>، لكنَّ غيره نَبَّه على أنَّه أرادَ بالتَّبُّعِ المعرفةَ؛ تنبيهًا على أنَّ تلكَ المعرفةَ حاصِلَةٌ من تتبُّعِ جزئيات تراكيبِ البلغاءِ، وعلى أنَّ ابتناءَ علمِ المعاني على التَّبُّعِ؛ لتحريضِ الطالبِ على الممارسة<sup>(٣)</sup>، فانظر إلى شغفِ السَّكَّاكِيَّ بتنبيهِ دارسِ البلاغةِ على لزومِ النَّظَرِ في أساليبِ العربِ، كيف حمَلَه على ارتكابِ هذا المجازِ في تعريفِ علمِ المعاني، لئلا يزولَ ذلكَ الخاطرُ عن فؤاده.

وعمدَةُ التَّبُّعِ القرائنُ؛ لأَنَّها السَّبِيلُ في الوقوفِ على الأغراضِ، ومن أَوْضَحِ التَّصَوُّصِ دلالةً على أثرِ القرائنِ في ذلك، وحرِّصِ البلاغيينَ على أن يتَّسَعَ مَنْ بعدهم في استخراجِ الأغراضِ البلاغيَّةِ اعتمادًا على القرائنِ = قولُ السَّعْدِ بَعْدَ كلامه على ما أورده القزوينيُّ من الأغراضِ التي يخرجُ إليها الاستفهام: «والحاصلُ أنَّ كَلِمَةَ الاستفهامِ إذا امتنعَ حملها على حقيقته تولدَ منه بمَعُونَةِ القرائنِ ما يُناسِبُ المقامَ، ولا تَنَحَّصِرُ المُتولِّداتُ فيما ذكره المصنِّفُ، ولا يَنَحَّصِرُ شيءٌ منها في أداةٍ دونَ أداةٍ؛ بل الحاكِمُ في ذلك هو سلامةُ الدُّوقِ، وتَبُّعُ التَّراكيبِ، فلا ينبغي أن تَقْتَصِرَ في ذلكَ على معنَى سَمِعْتُهُ، أو مِثَالٍ وَجَدْتُهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَخَطَّاهُ؛ بل عليك بالتَّصَرُّفِ، واستعمالِ الرَّوِيَّةِ. واللهُ الهادي»<sup>(٤)</sup>.

وظاهرٌ من هذا النَّصِّ حرِّصُ البلاغيينَ على حَثِّ مَنْ يبتغي دَرَسَ هذا العِلْمِ بعدهم على استعمالِ الدُّوقِ، وزيادة التَّأمُّلِ في كلامِ الفُصحاءِ، لاستخراجِ الأغراضِ البلاغيَّةِ، ولا يكون ذلكَ إلا بالنَّظَرِ في سياقاتِ ورودِ التَّراكيبِ ومقاماتها، لمعرفةِ القرائنِ التي ولَّدتْ تلكَ الأغراضَ.

(١) انظر مفتاح العلوم ٢٤٧.

(٢) انظر الإيضاح ٨٤.

(٣) انظر شرح المفتاح للسَّعْدِ اللوح ٤/أ-ب، وتلخيص التلخيص ١٦١، والمصباح في شرح المفتاح ١٢، والمطول ٣٦.

(٤) المطول ٢٣٩.

ويكشفُ هذا النَّصُّ وما قبله من النُّصوصِ عن قيمة القرائن في تذوق كلام العرب، لأنَّها تُساعدُ على استخراجِ خبيء ذلك الكلام، باستنباطِ أغراضه ومقاصد مُتكلِّميه، وبها يمكن التَّوسُّع في فنونِ عِلْمِ البلاغةِ وإغنائه بأمثلهِ بجمَّةٍ على مُختلفِ الأغراضِ البلاغيَّةِ التي تنطوي عليها أساليبُ العرب، وذلك بالتَّبَعِ والنَّظَرِ الدَّقِيقِ في كلامهم، والاستفادةِ من السِّياقاتِ التي وردتْ فيها تلك الأساليب، والمقاماتِ التي احتفتْ بها، والأحوالِ التي اشتملتْ عليها، وفي هذا تطويرٌ لعلمِ البلاغة، ودَفْعٌ له إلى الارتقاء في التَّبَصُّرِ بأسرارِ كلام العرب، وعودةٌ به إلى منابعِ الفصاحةِ التي منها تفجَّرتِ جداوله الأولى، فاستقتتْ منها كُتبُ البلاغةِ ما أنبتَ الجَنِّيَّ من ثمارها.

وعلى ذلك يمكنُ القول: إنَّ نظريَّةَ النَّظْمِ لا تُؤتي أكلها ولا تُجني ثمارها إلاَّ بمعونَةِ نظريَّةِ القرائنِ؛ لأنَّها الدَّلُّ على الأغراضِ والمقاصدِ التي من أجلها توخَّى المُتكلِّمُ بنظمه ما توخَّى. والوقوفُ على تلك الأغراضِ وزيادتها ونقصها بين كلامٍ وكلامٍ هو مناطُ المزيَّةِ والحُسْنِ اللَّذِينَ يتفاضلُ بهما المُتكلِّمون؛ وهي السَّبِيلُ إلى الوقوفِ على نُكتِ الكلامِ وأسراره التي بها يعلو كلامٌ حتى يَفْرَعِ السَّمَاكُ عُلُوًّا ويجوزَ مقاديرَ البشر، وَيَسْفُلُ بها آخرُ حتى يدنو من أصواتِ العجاوات.

فإن اتَّفَقَ للمُستدِلِّ بنظريَّةِ القرائنِ الذَّوقُ كانتْ له طريقًا إلى كشفِ جُملةٍ من أسرارِ إعجازِ القرآنِ الكريم، وفي هذا يقولُ البابرِيُّ (ت ٧٨٦هـ): «مَدْرَكُ الإعجازِ هو الذَّوقُ: وهو مَزِيدٌ ذكاءٌ تُعْرَفُ به المعاني الخفيةُ بقرائنِ الأحوالِ»<sup>(١)</sup>، فيها يُكشَفُ القِنَاعُ عن وجهِ إعجازِ القرآنِ، وتُفتَقُ أكامِ الكلامِ عن أزهيرِ المعاني والأسرارِ المُستودعةِ في عباراته الرَّائقةِ.

وهذا ما نبه عليه ابن عاشورٍ في قوله: «إنَّ نَظْمَ القرآنِ مبنيٌّ على وَفَرَةِ الإفادَةِ وتعدُّدِ الدَّلالةِ، فجمَلُ القرآنِ لها دلالتها الوضعيةُ التَّركيبيَّةُ التي يُشارِكُها فيها الكلامُ العربيُّ كُلُّه، ولها دلالتها البلاغيَّةُ التي يُشارِكُها في جُملةِها كلامُ البُلغاءِ ولا يصلُ شيءٌ من كلامهم إلى مَبَلِّغِ

(١) تلخيص التلخيص ١٥٠.



بَلَاغَتِهَا. ولها دلالتها المَطْوِيَّةُ، وهي دلالة ما يُذَكَّرُ على ما يُقَدَّرُ اعتمادًا على القرينة، وهذه الدلالة قليلة في كلامِ البُلغَاءِ وكثُرَتْ في القرآن، مثل تقدير القولِ وتقدير الموصوفِ وتقدير الصِّفَةِ»<sup>(١)</sup>.

وهو يريد أن المزايا والأغراض تتكاثر في نظم القرآن على نحو لا يمكن أن يتفق في كلام البشر، فلذلك تزيد الحاجة إلى الاعتماد على القرائن في ذلك النظم؛ لأنَّها الطريق الممهدة إلى الكشف عنها؛ ويقال الاحتياج إليها في كلام البُلغَاءِ لِقَلَّةِ تلك الأغراض فيه إذا ما قيسَ بذلك النظم.

غير أن دلالة القرائن على أسرار النظم في القرآن وفي غيره مُعْتَمِدَةٌ على ما يُوقَفُ عليه من تلك القرائن، وهذا ما بيَّنه الشَّاطِبِيُّ (ت ٧٩٠هـ) بقوله: «علم المعاني والبيان الذي يُعرَفُ به إعجازُ نظم القرآن، فضلًا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنَّها مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من نفس جهة الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظه واحدٌ ويدخله معانٍ أُخْرُ من تقريرٍ وتوبيخٍ وغير ذلك؛ وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتَّهْدِيدِ والتَّعْجِيزِ وأشباهها، ولا يدلُّ على معناها المراد إلاَّ الأمور الخارجة... وليس كُلُّ حالٍ يُنْقَلُ ولا كُلُّ قرينةٍ تُقْتَرَنُ بنفسِ الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جُمْلَةً، أو فهم شيء منه»<sup>(٢)</sup>.

فنظريَّةُ القرائن تُفسِّرُ لنا تفاوت النَّاسِ في فهم كتابِ الله تعالى، والوقوفِ على أسراره، وتفاوتهم في إدراك بلاغة كلام الفُصْحَاءِ من العرب؛ فالمعاني الوضعية في ذلك الكلام لا تحتاج إلى القرائن في فهمها، لذا يصل إليها الناظر بالاطلاع على تلك الأوضاع اللُّغوية، وذلك لا يقتضي مزيد ذوقٍ ومعرفة، وهذا ما يقع لعامة النَّاسِ في فهم المعاني الظاهرة في القرآن

(١) التحرير والتنوير ١/ ١١٠.

(٢) الموافقات ٣/ ٣١١.

الكريم، فإذا ما أراد المتدبرُ الوقوفَ على الأغراضِ البلاغيةِ والمعاني الزائدة على ذلك الظاهرِ احتاج إلى النظرِ في القرائن والاستعانة بها وقفَ عليه منها في الاستدلال على تلك المعاني الخفية، ويكونُ تهديهِ إلى تلك النكتِ والأسرار على قدرِ القرائن التي وقفه علمه ونظره عليها، من أجل هذا قد يخفى على عالمٍ ما يظهر لغيره من تلك الأغراضِ، ولهذا أيضًا لا تفنى عجائبُ القرآن الكريم، لأنَّ ما يخصُّ النَّظْمَ منها مُتعلِّقٌ بما ينتهي إليه المتدبرون من القرائن الهادية إلى المعاني المُستورة.

ومن أجل ذلك كان الصحابة رضوان الله عليهم يتفاوتون في فهم كتاب الله تعالى، بمقدار معرفتهم بطرائق العرب في إخراج كلامهم على صورٍ تشتملُ على تلك القرائن الدالة على مقاصدهم، وعاداتهم في خطابهم، وبمقدار وقوفهم على قرائن الأحوال التي احتفت بالتنزيل كأسباب النزول، وغيرها من أوقات النزول وظروف الخطاب وملايساته، ولذلك كان بعضهم يفهمُ أغراضًا من بعض الآيات لا يفهمها غيره، استدلالًا منه بقرائن لم يعرفها الآخر أو لم يتنبه عليها. ومثال ذلك ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وذلك قوله: «رُوي أن رجلاً من المهاجرين حمل على صفِّ العدو، فصاح به النَّاسُ: ألقى بيده إلى التَّهْلُكَةِ، فقال أبو أيوب الأنصاري: نحن أعلم بهذه الآية، وإنما أنزلت فينا؛ صحبنا رسول الله ﷺ فنصرناه وشهدنا معه المشاهدَ وأثرناه على أهاليها وأموالنا وأولادنا، فلما فشا الإسلام وكثر أهلُه ووضعت الحربُ أوزارها رجعنا إلى أهاليها وأولادنا وأموالنا نصلحها ونقيم فيها، فكانت التَّهْلُكَةُ الإقامة في الأهلِ والمالِ وتركَ الجهاد»<sup>(١)</sup>. فهم تأولوا الآية على ظاهرها، وهو وقفَ على القرائن المحففة بها، فاهتدى إلى الغرض الخفي منها، وما انطوى عليه الاستعمال المجازي لهذه الكلمة على خلاف ما يظهر منها، وهو معنى الحث على مواصلة الجهاد والتحذير من الركون إلى الحياة الفانية.

(١) الكشَّاف ١/ ٣٤٣، وانظر الخبر بطوله في أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٥٢.

وكان الصحابة يسألون رسول الله ﷺ عما أشكل عليهم في كتاب الله تعالى، فيدّهم على معانيه الخفية، ويبيّن لهم القرائن التي تهدي إلى تلك المعاني، أو يُنبّههم عليها في سياق القرآن الكريم، وفي مثل هذا يقول عبدُ القاهر: «ولذلك تجدُ الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة، كما روي أن عدي بن حاتم اشتبه عليه المرادُ بلفظ الخيط في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وحمله على ظاهره. فقد روي أنه قال لَمَّا نزلت هذه الآية: أخذت عقلاً أسوداً وعقلاً أبيضاً، فوضعتُهما تحتِ وِسَادَتِي، فنظرتُ فلم أتيّن، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال: إِنَّ وِسَادَكَ لَطَوِيلٌ عَرِيضٌ، إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»<sup>(١)</sup>.

وبذلك يمكن القول: إنَّ كُلَّ كلامٍ فصيحٍ يُعطيك من نُكْتِهِ وأسراره بمقدار ما تقفُ منه ومما يحيط به على القرائن الهادية إليها، وللوقوف على تلك القرائن طريقان: العلمُ والمعرفةُ بالسؤال والبحثِ عنها، ولاسيما قرائن الأحوال؛ والدُّوقُ بالنظرِ والتأمُّلِ في سياق الكلام لاستخراج القرائن المقاليّة، ويُحتاج من وراء ذلك إلى ذكاءٍ في ملاحظة دلالة تلك القرائن على المعاني الخفية؛ لأنَّ دلالة القرائن عقليةٌ كما مضى في ضوابطها<sup>(٢)</sup>.

(١) أسرار البلاغة ٣٢٠-٣٢١، والحديث في صحيح البخاري ٥٢٨، وانظر أمثلةً أخرى على ذلك في: الموافقات

٣/٢٤٥-٢٤٩.

(٢) انظر ما مضى ١٦-١٩.

## المَبْحَثُ الثَّانِي

### سِمَاتُ عَمَلِ الْقُرَائِنِ

لا تكونُ القرائنُ على صِفَةٍ واحدةٍ في وجوه عملِها التي مَضَتْ في المبحثِ السَّالفِ، بل تغدو فيما تأتيه من عملٍ على صفاتٍ مختلفةٍ ترتفعُ بها إلى القُوَّةِ أو تهوي بها إلى الضَّعْفِ، وتلحَقُ هذه السِّماتُ بالقرائنِ لأموْرٍ تظهرُ فيما سيأتي من عَرَضٍ لما وُقِفَ عليه من تلك السِّماتِ في مظانِّ البحثِ.

#### ١ - وضوحُ القرائنِ وخفاؤها:

ليستِ القرائنُ في درجةٍ واحدةٍ من الظُّهورِ، فبعضها يكون واضحًا جليًّا، وقد يبلغُ من ذلك درجةً لا يكادُ يحتجِبُ فيها عن أدنى السَّامعينِ إدراكًا لها؛ وبعضها يكون خفيًّا، وقد يصلُ في خفائه إلى حدٍّ لا يكادُ يدركه فيها الخاصَّةُ من أهلِ الذِّكاءِ والفِطنةِ، ولكُلِّ من الدرَجَتينِ مواضعٌ يحسُنُ فيها، وأخرى يكونُ فيها على خلافِ ذلك.

ففي مواضعٍ رَفَعِ اللَّبْسِ والإبهامِ يحسُنُ أن تكون القرائنُ واضحةً جليَّةً، لتؤدي عملَها الذي من أجله نصبها المتكلمُ في كلامه، ولهذا جعل البلاغيون من الإخلاقِ خفاءها في تلك المواضع؛ لأنَّها دالَّةٌ أو مُعَيِّنَةٌ لأصلِ المراد، ومن دونها يصيرُ الكلامُ لُغْزًا لا يُدرى السَّبيلُ إلى فهم حقيقته، ولهذا كان «الحَلُّلُ إنَّما يتحقَّق... إذا كانتِ القرينةُ خفيَّةً، وينتفي... إذا كانت جليَّةً»<sup>(١)</sup>، و«المدارُّ في صعوبةِ الفهمِ على خفاءِ القرائنِ»<sup>(٢)</sup>، وملاك التَّعقيدِ خفاءِ القرائنِ<sup>(٣)</sup>، و«متى قامتِ القرينةُ الواضحةُ انتفى التَّعقيدُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المُفَصَّلُ في شرح المطوَّل ٢/٢١٩.

(٢) حاشية الدسوقي على المختصر ١/١٠٧، وانظر مواهب الفتاح ١/١٠٨.

(٣) انظر المُفَصَّلُ في شرح المطوَّل ٢/٢٢١، ١/١٢٦، ٢/١٣، ٢٠١.

(٤) تقرير الإنبائي ١/٢٤٩، وانظره ١/٢٥٢، ٢٥٤-٢٥٩.

ومن أجل ما مضى عاب النقاد والبلاغيون قول عروة بن الورد<sup>(١)</sup>:

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نَفْسَهُمْ  
وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الْوَعَى كَانَ أَعْدَرًا

وذلك أنه أراد: إذ يقتلون نفوسهم في السلم، فجعلوا ما صنعه داخلا في الحذف المخل أو الرديء؛ لقصور لفظه عن أداء ذلك المعنى<sup>(٢)</sup>.

والتأمل يدل على أن في كلامه قرينة خفية تهدي إلى المحذوف، وهي قوله: «الوعى»، إذ تدل بالتضاد على لفظ «السلم»، ولعلمهم عولوا عليها في تقدير مراده، ولكن ذلك وحده لا يكفي، إذ ليس في كلامه ما يهدي إلى أنه أراد هذا التضاد، فيحتاج فهم مراده إلى تأمل طويل، وقد يشكل على غير أهل العلم به، ولعل عروة عول في هذا البيت على قرينة حالية كانت حاضرة وقت إنشاد هذا البيت، ثقوي ما في لفظه، غير أنها درست بعد ذلك، فتسلل الخفاء إلى قوله، ولحق به ذلك الخلل.

ويشهد لهذا أن المغربي قال عند الكلام على الحذف المخل: «القرائن لا بُدَّ منها، لكن قد يكون الفهم واضحا، وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعده الأخذ منها»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك مضى أن ابن الأثير لم يعتد بالقرينة الخفية المزيلة للقبح عن لفظ «المقاعد» في بيت الشريف الرضي، مع وقوعها فيه؛ لأن القرينة التي أوجبت لها القبح أوضح وأجلى<sup>(٤)</sup>.

ولا يحسن بقرائن رفع اللبس والإبهام أن تكون خفية إلا إذا كان قصد المتكلم الإلغاز والتعمية على السامع، وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وقد حُذِفَ المميزُ، وذلك إذا

(١) ديوانه ٦٧، وهو له في: نقد الشعر ٢١٦، والموشح ٢٩٦، وكتاب الصناعتين ١٨٨، وسر الفصاحة ٣٢٣، ونضرة

الإغريض ٤٢٨، والإيضاح ٢٨١.

(٢) انظر نقد الشعر ٢١٧، والموشح ٢٩٧، وكتاب الصناعتين ١٨٨، وسر الفصاحة ٣٢٣، ونضرة الإغريض ٤٢٨،

والإيضاح ٢٨١.

(٣) مواهب الفتاح ٣/١٧١.

(٤) انظر ما سلف ١٥٢-١٥٣.

عَلِمَ من الحَالِ حُكْمُ ما كان يُعَلَمُ منها به... فَإِن لم يُعَلَمِ المرادُ لَزِمَ التَّمييزُ إِذا قصدَ المُتَكَلِّمُ الإِبَانَةَ، فَإِن لم يُرِدْ ذلكَ وأرادَ الإِلْغازَ وَحَذَفَ جانِبَ البِيانِ لم يُوجِبْ على نَفْسِهِ ذِكْرَ التَّمييزِ. وهذا إِنما يُصَلِحُهُ وَيُفْسِدُهُ غَرَضُ المُتَكَلِّمِ، وعليه مدارُ الكلامِ»<sup>(١)</sup>.

ويقولُ حازمُ القرطاجني (ت ٦٨٤هـ): «إِنَّ المعانيَ وَإِن كانتْ أَكثَرَ مقاصِدِ الكلامِ ومواطنِ القولِ تقتضي الإِعرابَ عنها والتَّصريحَ عن مفهوماتها = فقد يُقصدُ في كثيرٍ من المواضع إِغماضُها وإِغلاقُ أَبوابِ الكلامِ دونها»<sup>(٢)</sup>.

ويقولُ الإنبائيُّ (ت ١٣٠٦هـ): «قولُهُم بامتناعِ اللَّبْسِ ليس على إِطلاقه، وَإِن توهَّمه كثيرون، بل هو بالنَّظَرِ إِلى الغالبِ، وإلَّا فلا شكَّ أَنَّ المقامَ قد يقتضي التَّعميةَ والإِلْغازَ»<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشُّيوطي (ت ٩١١هـ) في الكلامِ على المُشْتَرَكِ، وأنَّ منه ما يكونُ «من واضعٍ واحدٍ لغرضِ الإِبْهامِ على السَّامِعِ، حيثُ يكونُ التَّصريحُ سببًا للمفْسَدةِ، كما روي عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وقد سأله رجلٌ عن النَّبِيِّ ﷺ وَوَقَّتَ ذهابهما إِلى الغارِ: مَنْ هذا؟ قال: هذا رَجُلٌ يَهْدِينِي السَّبِيلَ»<sup>(٤)</sup>.

وقد صدق فيما قال، فالنَّبِيُّ ﷺ يَهْدِيهِ إِلى سبيلِ الحَقِّ وإِلى طريقِ مُستقيمٍ، وهذا المعنى يفهمُه مَنْ عَرَفَ أَنَّ الذي معه هو النَّبِيُّ ﷺ وعرفَ حالَ أبي بكرٍ معه، ولكن هذا السَّائلُ لا يَعْرِفُ ذلكَ؛ بقريئةِ سؤاله عنه، فالقرائنُ الرافعةُ للإِبْهامِ خفيةٌ في حَقِّه، وهذا ما يَعْرِفُهُ أبو بكرٍ رضي الله عنه، ولكنه قد قصدَ التَّلْبِيسَ على السَّامِعِ؛ لأنَّ المقامَ يقتضي ذلكَ.

وهذا الأمرُ ينطبقُ على ما سُمِّيَ في عِلْمِ البديعِ بالتَّوْجِيهِ أو الكلامِ المُوجِّهِ أو الإِبْهامِ<sup>(٥)</sup>،

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٠.

(٢) منهاج البلغاء ١٧٢.

(٣) حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية ٧٤.

(٤) المزهري ١/ ٣٦٩.

(٥) انظر تحرير التحرير ٥٩٦، ومفتاح العلوم ٥٣٧، والإيضاح ٥٢٨، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ١١٠/ ٢، وأنوار الربيع ٥/ ٢.

وعرّفه ابنُ أبي الإصبع (ت ٦٥٤هـ) بقوله: «وهو أن يقولَ المتكلمُ كلامًا يحتملُ معنيين متضادّين، لا يتميِّز أحدهما على الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التميِّز فيما بعد ذلك، بل يقصدُ إبهام الأمرِ فيهما قصدًا»<sup>(١)</sup>.

وكذلك يُقالُ في ما سُمِّيَ في علم البديع بالإلغاز أو التعمية أو المحاجاة<sup>(٢)</sup>، وهو عند ابن معصوم (ت ١١٢٠هـ): «أن يأتي المتكلمُ بكلامٍ يُعْمَى به المقصود، بحيث يخفى على السامع فلا يدركه إلا بفضلِ تأمُّلٍ ومزيدِ نظرٍ»<sup>(٣)</sup>.

ففي هذين الفئتين وأمثالهما يحسُن أن تخفى القرينة؛ لأنَّ مبناهما على ذلك، ولأنَّ المتكلمَ قصدَ إلى أن تكون القرينة على تلك الصِّفة ليحصلَ له ما يريد.

وأما القرائنُ الدالَّةُ على الأغراضِ البلاغيَّةِ فلا يُشترطُ فيها أن تكونَ واضحةً، لأنَّ فهمَ أصلِ المرادِ وظاهرِ الكلامِ غيرَ مُتوقِّفٍ عليها، وإنَّما تُدرَكُ بها المعاني الرَّائدةُ، وهذه المعاني يتفاوتُ النَّاسُ في إدراكها فتفاوتهم في الوقوف على تلك القرائن، ولا شكَّ في أنَّ أكثرَ ذلك يقعُ في الخفيَّةِ المحتاجةِ إلى تأمُّلٍ دون الجليَّةِ، ولهذا يتنافسُ علماءُ البلاغةِ في استخراجها للوقوف على تلك النُّكْتِ، وفي هذا يقولُ السَّعْدُ عن الرَّخْشَرِيِّ: «على ما هو دأبه في الدَّهَابِ بأدنى قرينةٍ إلى المجازِ المتضمَّنِ للفوائدِ البيانيَّةِ واللِّطائِفِ القرآنيَّةِ»<sup>(٤)</sup>.

وقد يرجعُ خفاءُ هذه القرائنِ ووضوحها إلى الغرضِ وما يقتضيه من هذين الأمرين: فمن الأغراضِ المتعلقةِ بالقرائنِ الخفيَّةِ عند البلاغيين، الحذفُ لاختبار مقدار تنبُّه السامع، ومبلغ ذكائه في إدراك تلك القرينةِ الخفيَّةِ الدالَّةِ على المحذوف<sup>(٥)</sup>. ومثَّل لها الشَّمْسُ الكرمانِي (ت

(١) تحرير التحبير ٥٩٦.

(٢) انظر تحرير التحبير ٥٧٩، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ٤/١٦٦، وأنوار الربيع ٦/٤٠.

(٣) أنوار الربيع ٦/٤٠، واختير مع تأخر زمنه؛ لأنَّه أدلُّ على المراد هاهنا.

(٤) حواشي الكشاف اللوح ٢٩٢/ب.

(٥) انظر الإيضاح ١٠٩، وعروس الأفراح ١/٢٧٧، وتلخيص التلخيص ١٩٤، وتحقيق الفوائد الغياثية ١/٢٩٧، ومواهب الفتاح ١/٢٧٧، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ١/٢٧٧.

٧٨٦هـ) بخبرٍ لطيفٍ هو «أنَّ واحدًا من خلفاءِ بغدادِ ركَبَ مع واحدٍ من نُدمائِه في سفينةٍ ذاتِ يومٍ، فبينا هما كذلك إذ سألَ نديمه: أيُّ طعامٍ أشهى عندك وألذُّ لديك؟ فقال: مُخُّ البيضِ المسلوقِ. فعبرا، حتَّى إذا اتَّفَقَ عودُهما هنالك في العامِ القابلِ؛ فقال: مع أيِّشٍ؟ فأجابَ النَّدِيمُ: مع المَلحِ؛ فتعجَّبَ من استحضاره، وكمالِ تَنبُّههِ وتيقُّظِهِ؛ فخلعَ عليه، وقَرَّبَهُ من نَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.

فالقريئةُ التي عوَّلَ عليها هذا النَّدِيمُ هي ركوبه مع الخليفةِ في السفينةِ، ومرورهما من المكانِ الذي سُئِلَ فيه المرَّةَ الأولى، ومرور العامِ يُنسي ما هو أقوى من ذلك بكثيرٍ، فلذا كانتِ القريئةُ خفيَّةً، وكانَ تَنبُّههُ عليها دليلًا على يقظتِهِ وفرطِ ذكائه.

ومن الأغراضِ البلاغيَّةِ المبنيَّةِ على وضوحِ القريئةِ عند البلاغيين: ذِكْرُ المُسندِ إليه للتَّنبيهِ على غباوةِ السَّامِعِ، وأنَّه ليس مَنَّ تَنفَعُهُ القرائنُ<sup>(٢)</sup>، وهذا الغرضُ لا يتحقَّقُ إلَّا مع قريئةٍ واضحةٍ؛ لأنَّ الخفيَّةَ قد تخفى على بعضِ الأذكياءِ، ولهذا قال الإنبائيُّ: «الذِّكْرُ عند وضوحِ القريئةِ يدلُّ على فرطِ الغباوةِ»<sup>(٣)</sup>.

وقد يعودُ خفاءُ هذه القرائنِ ووضوحُها إلى المتكلِّمِ وتقديره ما يصلُّ إليه فهْمُ المخاطَبِ، ولهذا قال الفناريُّ (ت ٨٨٦هـ): «يكفي في القريئة ما هو ظاهرٌ»<sup>(٤)</sup>، وقال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «القريئةُ يكفي فيها ظنُّ المتكلِّمِ أنَّ المخاطَبَ عالمٌ بالقريئةِ»<sup>(٥)</sup>، فقد يكون ذلك الظنُّ منه في غير موضعه، فيحسب واضحًا كالبدْرِ ما هو عند المخاطَبِ أخفى من الشُّها، ولعلَّ هذا هو السَّببُ في خفاءِ بعضِ كلامِ العربِ؛ لأنَّهم خاطبوا به مَنْ قدَّروا فيه سرعةَ لَمَحِ المعنى ولُطفَ الدَّهْنِ في إدراكِ ما تخفى قرائنه.

(١) تحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٢٩٧-٢٩٨، وفي مطبوعه: «إذ سأل من نديمه»، وانظر حاشية الدُّسوقي على المختصر

١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٦٨، ومفتاح المفتاح اللوح ١١/ أ، وتحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٣٠٩، ومواهب الفتاح ١/ ٢٨٣.

(٣) تقرير الإنبائي ٢/ ١٥.

(٤) حاشية الفناري على المطوَّل ٥٢٢.

(٥) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٢٧٨.



وبهذا يتبين أن خفاء القرائن لدى السامع عائدٌ إلى تقدير المتكلم، بأن اعتقد أنه سيتأتى إليها ليَهْتَدِيَ بها إلى مُرَادِهِ، فإذا بها تقعُ منه موقعًا غير الذي قَدَّرَ فيه، ولذلك قد يَحْمِلُ بعضُ السامعين كلامًا على معانٍ مُعَوَّلًا على قرائن لم ينصبها المتكلم، وإنما أراد معاني أخرى غيرها من القرائن، فيُسَمَّى بعضُ البلاغيين تلك القرائن المتوهمة: قرائن كاذبة<sup>(١)</sup>. وستأتي أمثلة غير قليلة على خفاء القرائن وأثرها في الكلام<sup>(٢)</sup>.

## ٢- تعاضد القرائن:

قد يُستدلُّ على المرادِ بقريْنَةٍ واحدةٍ، وقد تَشْتَرِكُ في ذلك قريْتان أو جملةٌ من القرائن تَجْتَمِعُ في الدلالةِ على المقصود متآزرةً في عملها ذاك، وهذه القرائن قد تكون من نوعٍ واحدٍ، وقد تختلفُ أنواعها. ومن الكلام ما يحتاجُ إلى هذا التَّعاضدِ البتة، كالمجازِ المُعْتَمَدِ على قريتين: مانعة من إرادة المعنى الأصليِّ، ومُعَيَّنَةٌ للمعنى المجازيِّ.

فمن تعاضدِ قريتين مقاليتين ما ورد عند الزمخشريِّ (ت ٥٣٨هـ) في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَأَنَاءَ أَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ﴾ [الزمر: ٩]، وذلك قوله: «تقديره: أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ كغيره، وإنما حذف لدلالة الكلام عليه؛ وهو جَرِيٌّ ذِكْرُ الْكَافِرِ قَبْلَهُ، وقوله بعده: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [الزمر: ٤٩]»<sup>(٣)</sup>، فاستدلَّ بالقريْنَةِ الْمُقَالِيَّةِ السَّابِقَةِ والقريْنَةِ اللاحقة، واشتركتا في الدلالة على تعيين المحذوف.

ومنه قولُ القزوينيِّ (ت ٧٣٩هـ) في الاستدلال على حذفِ المخصوصِ بالمدح: «لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه»<sup>(٤)</sup>، وصرَّح بذلك البابرقيُّ (ت ٧٨٦هـ) بقوله في بعض أغراض حذفِ المُسْنَدِ: «في هذا المثالِ قد وُجِدَ قريْتان لفظيْتان»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تقرير الإنبائي ٣٢٢/٢.

(٢) انظر ما سيأتي ١٨٨-١٨٩، ٢٦٧، ٢٧٠، ٣٧٥، ٤٧٥.

(٣) الكشاف ٣/٣٩٠.

(٤) الإيضاح ٢٦٠.

(٥) تلخيص التلخيص ٢٦٦.

وَمِنْ تَعَاوُذٍ مَقَالِيَّةٍ وَحَالِيَّةٍ مَا صَرَّحَ بِهِ الْمَرْزُوقِيُّ (ت ٤٢١ هـ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

سَلِيَ الطَّارِقَ الْمُعْتَرِيَا أُمَّ مَالِكٍ      إِذَا مَا أَتَانِي بَيْنَ قِدْرِي وَجَحْزِرِي  
أَيْسَفِرُ وَجَهِي أَنَّهُ أَوَّلُ الْقِرَى      وَأَبْذُلُ مَعْرُوفِي لَهُ دُونَ مُنْكَرِي

وذلك قوله: «وقوله: (أَيْسَفِرُ وَجَهِي) في موضع المفعول الثاني لـ(سَلِيَ)، وقد اكتفى به لأنَّ في الكلام إضمارَ (أم لا). وساغ حذفه لما يدلُّ عليه من قرائن اللَّفْظِ وَالْحَالِ»<sup>(٢)</sup>، فنصَّ على اجتماعها في الدلالة على تعيين المحذوف، مع التَّصْرِيحِ بلفظ القرينة فيهما. وقد يستدلُّ بهما من غير أن يُسمِّيَها قرينةً، وإنَّما يكتفي بالكناية عنها بما يرادفها من ألفاظ، كقوله: «وجاز إضمارُ خبر كان... لأنَّ في الكلام والحال دليلاً عليه»<sup>(٣)</sup>، فسماها دليلاً، ومرادُه القرينة، كما لا يخفى.

ومنه قول الرَّمَحْشَرِيِّ: «والذي يليق بحال فرعون، ويدلُّ عليه الكلام، أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لأن يكون للعالمين ربُّ سواه؛ لادِّعائه الإلهية»<sup>(٤)</sup>، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. ووقع في كلامه ما يؤكِّد معنى التَّعَاوُذِ بين هذه القرائن، وذلك قوله: «وقد حذف الخبر؛ لأنَّ الحال والكلام معاً يدلَّان عليه»<sup>(٥)</sup>، فلفظُ المعية صريحٌ في اجتماع القرينة المقاليَّة والحاليَّة على هذه الدلالة.

ومضت عبارات كثيرة للعلماء تدلُّ على هذا التَّعَاوُذِ، ولا سيَّما في بيان الفرق بين السَّباق والسِّيَاق واللَّحَاق، وفي الاستدلال على أنَّ قرينة الحال لا تدخل في مفهوم السِّيَاق<sup>(٦)</sup>. وستأتي

(١) هما لحاتم الطائي في البيان والتبيين ١/ ١٠، وانظر زيادات ديوانه ٢٨٤؛ وللعجير السُّلُوي في الأغاني ١٣/ ٦٦؛

ولعروة بن الورد في شرح الحماسة للتبريزي ٤/ ٦٥، وانظر زيادات ديوانه ١٣٥؛ وهما بلا نسبة في أمالي الزجاجي

٢٠٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٧٥.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٧٦.

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٢.

(٤) الكشاف ٣/ ١٠٩.

(٥) الكشاف ٢/ ٤٩٠، وانظر بقية كلامه فيما سلف ٧٧.

(٦) انظر ما سلف ٥٢-٥٣، ٩٠-٩٢.

أمثلة كثيرة على هذا التعاضد في الدلالة على الأغراض البلاغية في بيان أثر القرائن في علم المعاني<sup>(١)</sup>. وسيظهر أن كثيرًا من هذا التعاضد بين القرائن يعود إلى المستدل، وذكائه في استخراج جملة من القرائن الدالة على الغرض المقصود.

### ٣- تعارض القرائن:

كثيرًا ما يشتمل الكلام الفصيح على جملة من الأغراض البلاغية، فيقع في موضع واحد من ذلك الكلام غير ما غرض بلاغي، ويحتاج في الاستدلال على كل واحد من هذه الأغراض إلى قرينة أو أكثر، وقد تكون هذه الأغراض متضادة، كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير، فتعارض قرائنها، وحينئذ يحمل كل غرض على قرائنه، وقد يرجح غرض لقوة قرائنه، وذلك لكثرتها وتعاضدها أو لوضوحها.

ووردت عبارة «تعارض القرائن» عند غير واحد من البلاغيين<sup>(٢)</sup>، ولها في كتبهم أمثلة غير قليلة. فمن ذلك أن أكثرهم ذهب إلى أن قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] يحتمل أن يكون المحذوف منه المسند إليه، وتقديره: فأمرني صبرٌ جميل؛ أو المسند، فيكون التقدير: فصبرٌ جميلٌ أمثلٌ أو أجمل<sup>(٣)</sup>؛ فقال الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ): «فإن قلت: لا بُدَّ في الحذف من استحضار المحذوف... فكيف جازَ في كلام واحد أن يُقدَّرَ المسندُ تارةً والمسندُ إليه أخرى على وجوهٍ مختلفة؛ قلت: جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن، فباعتبار كل قرينة يتعين المحذوف<sup>(٤)</sup>، ورجح بعضهم حذف المسند إليه في الآية بكثرة القرائن الدالة عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ما سيأتي ١٨٢، ١٨٣، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٠-٢٢٥، ٢٦٢-٢٦٦، وغيرها.

(٢) انظر المصباح في شرح المفتاح ١٣٧، ١٣٨، وحاشية الفناري على المطول ٢١٥، وتقرير الإنبائي ٤٠٩/١.

(٣) انظر الكشف ٣٠٨/٢، ومفتاح العلوم ٣٠٧، والإيضاح ١٧٢، والمطول ١٤٢، ومواهب الفتاح ١٠/٢-١٢، وحاشية الدسوقي على المختصر ١١/٢.

(٤) المصباح في شرح المفتاح ١٣٧.

(٥) انظر المطول ١٤٢، وتلخيص التلخيص ٢٦٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٠، والفتازاني وآراؤه البلاغية ٢٣٣-٢٣٥.

وقال الشَّريفُ الجرجانيُّ في مثالٍ آخر قريبٍ من السَّابق: «وحيثُ تعارضتِ القرائنُ يُحمَلُ على مقتضى كُلِّ بدلاً عن الآخر»<sup>(١)</sup>، وسيأتي لهذا التَّعارضِ والترجيحِ غيرُ قليلٍ من الأمثلةِ، عند بيان أثر القرائن في علم المعاني<sup>(٢)</sup>.

وكلام الشَّريف هذا تفسيرٌ لقولهم: «النُّكَّات لا تتزاحم»<sup>(٣)</sup>، وقولهم: «لا امتناع في أن يجتمع في مثالٍ واحدٍ عدَّةٌ من الأغراض»<sup>(٤)</sup>، ونَبَّهوا على أنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أن يمنعَ نُكْتَةً رآها غيره على خلافه إلا بوجهٍ ظاهرٍ، وفي ذلك يقول السَّعدُ (ت ٧٩٢هـ): «والحقُّ أنَّ أمثالَ هذا مفوَّضةٌ إلى قرينةِ الحالِ واقتضاءِ المقامِ، وهي تختلفُ باختلافِ الطَّباعِ والأفهامِ، فمن ادَّعى أحدَ الطَّرَفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه، فليسَ بحُجَّةٍ على من ادَّعى الطَّرَفَ الآخرَ، كذلك ولا منَعَ لأحدهما على الآخرِ، ما لم تظهرْ جهةُ امتناعٍ هنالك، وأمَّا مُجَرَّدُ أَنَا لا نُسَلِّمُ أنَّ المعنى على هذا، ولمَ لا يجوزُ أن يكونَ على ذلك؟ فخارجٌ عن قانونِ هذا الفنِّ، وإنَّما يصحُّ في البرهانيَّاتِ»<sup>(٥)</sup>، فقد تظهرُ لمتأمِّلٍ قرينةٌ أو قرائنٌ دالَّةٌ على غرضٍ بلاغيٍّ في كلامٍ، ولا يبدو ذلك لغيره، لتفاوتِ النَّاسِ في الوقوفِ على القرائنِ، ولا سيَّما الخفيِّ منها.

ولما غابَ هذا الأمرُ عن بعضِ الباحثين المعاصرين راحوا يتهمون علماءنا الأقدمين بالاضطراب؛ أن رأوهم يختلفون في الغرضِ البلاغيِّ لبعضِ الأساليب<sup>(٦)</sup>، فيحملها كُلُّ منهم على غرضٍ انتهى إليه بذوقه وحسِّه، وبما وقف عليه من القرائنِ، والميدانُ في ذلك أوسعُ ممَّا ظنُّوا وأرحبُ، والمجال فيه فسيحٌ للاختلافِ، فلا ضيرَ في ذلك على علمائنا.

(١) المصباح في شرح المفتاح ١٣٨.

(٢) انظر ماسيأتي ٢١٤-٢١٦، ٢٢٢-٢٢٥، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٨٧-٢٨٩، ٣٠٧-٣٠٩، وغيرها.

(٣) تقرير الإنبائي ١/٣١٠.

(٤) المطوَّل ١٩٧، وانظر شرح المفتاح للسَّعد اللوح ٤٥/ب-٤٦/أ، ٧٥/أ-ب.

(٥) شرح المفتاح للسَّعد اللوح ١٤٠/ب.

(٦) انظر الإنشاء في العربية ٤٢٨-٤٢٩، والسُّؤال البلاغي ١٤٥-١٤٦.

## خاتمة:

ظهر أنَّ عمل القرائن في رفع اللَّبْسِ والإبهامِ يدورُ على ما استعمل بخلافِ الأصل، فإنَّ غابَتْ تلك القرائن أو خفيتْ وقعَ التَّعْقِيدُ اللَّفْظِيُّ في أصلِ النَّظْمِ، والتَّعْقِيدُ المعنويُّ في مقتضياته كالمجاز والكناية، ولذا كان غيابُ القرائن سببَ خللِ النَّظْمِ في بيتِ الفرزدقِ العَلَمِ على سوءِ النَّظْمِ، وتلك القرائن تُحَقِّقُ الحدَّ الأدنى من البيان وهو وضوحُ المعنى وانجلاؤه، فمن أجل ذلك كانت شرطاً في تحقُّقِ المجاز والكناية.

وانتهي إلى أنَّ بيتَ العباسِ بن الأحنف الشَّاهدَ على التَّعْقِيدِ المعنويِّ فيه قرينةٌ تهدي إلى مراده، لكنَّها خفيَّةٌ ضعيفةٌ؛ لمعارضتها بما هو أقوى منها، ورأى البحثُ أنَّ ذلك ليس بمعيبٍ، ولا سبباً أنَّ القدماء لم يعيبوه، فكأنَّ عبد القاهر أوَّل من ذهبَ إلى نقده، ثم تبعه القزوينيُّ ومن لحق به.

وتبيَّن أنَّ القرائن هي السَّبيل إلى تلقُّفِ الأغراضِ البلاغيَّةِ المختبئة وراءِ صورِ النَّظْمِ، فتهتك حُجُبها وتفتق أكامها، فيها يُكشَفُ عن المزيَّة والحُسْنِ، وهي المسؤولة عن إعطاء القواعد المذكورة في كُتُبِ البلاغةِ حرِيَّةً، لأنَّها قواعد مبنيةٌ على أصلِ الوَضْعِ والاستعمالِ، والقرائن تبيحُ الخروجَ على ذلك فتكسرُ صرامةَ تلك القوانين، وهذا أمرٌ لم يتنبَّه عليه كثيرٌ من المُحدِّثين فاتهموا القواعد البلاغيَّةَ بالجمود.

وبدا أنَّ القرائن الخفيَّةَ لا تحسُنُ في رفعِ اللَّبْسِ والإبهامِ إلاَّ عندَ القَصْدِ إلى التَّلْبِيسِ على السَّامِعِ، وهذا ما ينطبق على التَّوجِيهِ والإلغاز من فنون البديع، أما الدَّالَّةُ على الأغراضِ فتعود إلى تقدير المُتكلِّمِ.

وتبيَّن أنَّ القرائن قد تتأزَّرُ في العمل فتقوى، وقد تتعارض فيحمل على مقتضى كُلِّ منها، ولهذا لا تتزاحم النُّكاتُ، وقد يترجَّح غرضٌ على غرضٍ بظهور قرائنه وقوتها، وهذا ما يدفعُ اهتمامَ بعضِ الباحثين علماءنا بالاضطراب عندما تعددت أغراضهم في الجملة الواحدة.

## البابُ الثاني

### أثرُ القرائنِ في علمِ المعاني

الفصلُ الأوَّلُ: أثرُ القرائنِ في أحوالِ الإسنادِ

الفصلُ الثاني: أثرُ القرائنِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ

الفصلُ الثالثُ: أثرُ القرائنِ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ

الفصلُ الرَّابِعُ: أثرُ القرائنِ في القَصْرِ

الفصلُ الخامسُ: أثرُ القرائنِ في الفَصْلِ والوَصلِ

الفصلُ السَّادِسُ: أثرُ القرائنِ في الإيجازِ والإطنابِ

## الفصلُ الأوَّلُ

### أثرُ القرائنِ في أحوالِ الإسنادِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ: الإسنادُ الخَبْرِيُّ

المَبْحَثُ الثَّانِي: الإسنادُ الإنشائيُّ

## تمهيد:

قَرَّ رأيُ علماءِ العربيَّةِ على انحصارِ الكلامِ في الخبرِ والإنشاءِ<sup>(١)</sup>، وأنَّ كُلاًَّ منهما لا يخلو من رابطةٍ تُسمَّى: الإسناد، تربطُ بينَ طرفينِ هما: المُسندُ إليه والمُسندُ: «فالمُسندُ إليه هو الموصوفُ والمحكومُ عليه، والمُسندُ به هو نفسُ الصِّفةِ والحُكمِ، ونفسُ الإسنادِ هو نفسُ الإضافةِ، فلا بُدَّ في مفهومِ الإسنادِ مِنْ مُراعاةِ هذه الأُمورِ الثلاثةِ»<sup>(٢)</sup>.

ويُفهمُ من جُملةِ تعريفاتهم للإسنادِ أَنَّهُ: نسبةٌ بينَ طرفينِ على وَجِهِ الإفادةِ التَّامةِ<sup>(٣)</sup>، وينبّهون على أَنَّهُ يقعُ في الخبرِ والإنشاءِ على حَدِّ سواءٍ؛ قال ابنُ يعيَشَ (ت ٦٤٣هـ): «الإسنادُ أعمُّ مِنَ الخبرِ؛ لأنَّ الإسنادَ يشمَلُ الخبرَ وغيرَه من الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ»<sup>(٤)</sup>، حتَّى إنَّ بعضهم نصَّ على ذلك في تعريفه، فقال: الإسنادُ: تعليقُ خبرٍ بمُخبرٍ عنه، نحو: (زيدٌ قائمٌ)؛ أو طلبُ بمطلوبٍ منه كـ(اضربْ)<sup>(٥)</sup>، وإن كانوا يرونَ أَنَّ الحَبْرَ أصلُ والإنشاءِ طارئٌ عليه ومُشتقٌّ منه<sup>(٦)</sup>.

ولن يَضُمَّ مبحثُ الإسنادِ الخبريِ ها هنا الكلامَ على الحقيقةِ العقليَّةِ والمجازِ العقلي، على نحو ما صنَعَ القزوينيُّ (ت ٧٣٩هـ) ومَنْ تابعه مِنْ شُراحِ تلخيصه، لما ثَبَتَ بالبحثِ أَنَّهُما داخلانِ في علمِ البيانِ لا في علمِ المعاني<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٨١، والإيضاح ٨٥، والإشارات والتنبيهات ١٠٠، والمطوّل ٣٧، ومعتزك الأقران ١/ ٤٢٠، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٢٥، واستقصى فيه الشُّبُهاتُ تقسيماتٍ أخرى للكلامِ غير ما اتَّفَقَ عليه الجمهور، وانظر في هذه التقسيمات: الصَّاحبي ٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٤، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٣٧، وانظر مناقشةً لهذه التقسيمات في: الإنشاء في العربية ٢٢٤-٢٣١.

(٢) الإيجاز لأسرار الطراز ١١٥.

(٣) انظر شرح المُفَصَّل لابن يعيَشَ ١/ ٢٠، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٨٢٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣١، والإشارات والتنبيهات ٢١، والتعريفات ٤٣.

(٤) شرح المُفَصَّل لابن يعيَشَ ١/ ٢٠، وانظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢١، والإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/ ١٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢، والطراز ٣/ ٢٥١، والإيجاز لأسرار الطراز ١٩١، والمطوّل ٣٧، والإنشاء في العربية ٥٢-٥٤، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني ٢٧٧.

(٥) المُساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥، وانظر الجملة العربية: تأليفها وأقسامها ١٩.

(٦) انظر الإشارات والتنبيهات ١٠٠، والمطوّل ٤٣، والسُّؤال البلاغي ٤٥.

(٧) انظر تفصيل ذلك في التفتازاني وآراؤه البلاغية ٢١٦-٢١٩.



-  
-  
-  
-  
-  
-  
-



-

-

-

-

-

-

-

-

-



-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-









-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

### - فهرس الأحاديث

- ٩٣ - إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت...  
١٢٧ - اذهب يا رافع إلى ابن عباس...  
١٦٤ - إنَّ وسادك لطويل عريض...  
٤١٩ - كانت الأنصار إذا حجُّوا فجاءوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم...

### ٣ - فهرس الأمثال

- ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧ - أتعلّمني بضبِّ أنا حرشته.  
٨٣ - إليك يُساق الحديثُ  
١٣٣ - إن يبيع عليك قومك لا يبيع عليك القمرُ  
٤٤٣ - قَتَلَ البعضِ إحياءً للجميع  
١١٨ - اللَّهُمَّ ضَبِّعًا وَذَبَّابًا

⊗

-

-

-

[ ]



-

-

[ ]

-

-

-

-

-

-







( )

( )

( )

۰۳۲۲، ۰۳۲۰، ۰۱۰۰

=

۰۳۳۸، ۰۳۳۳، ۰۳۲۹، ۰۳۲۸

( )

( )

=

( )

( )

( )

( )

( )

( )

=

=

( )

( )

( )

( )

.  
 ( )  
 =  
 .  
 ( )  
 =  
 .  
 ( )

=  
 .  
 ( )  
 =  
 .  
 =  
 .  
 ( )  
 .  
 ( )

( )

=

( )

( )

( )

=

( )  
( )

( )  
سَلَا =

( )

( )

=  
=

=

( )  
( )

=

( )  
( )

=

=

( )

( )

( )

( )  
( )

( )

( )

( )

=

( )

( )

( )

( )

( )

( )

=

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )



## فهرس المصادر والمراجع

أ- المطبوعة:

- القرآن الكريم.
- ١ - الإبانة في تفصيل مآاء القرآن، لجامع العلوم الأصفهاني الباقولي، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ٢٠٠٩م.
- ٢ - الإبتقان في علوم القرآن، للسيوطي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٣ - أثر النحاة في البحث البلاغي، للدكتور عبد القادر حسين، دار غريب بالقاهرة، ١٩٩٨م
- ٤ - إحكام صنعة الكلام، للكلاعي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الثقافة ببيروت، بلا تاريخ.
- ٥ - أحكام القرآن، لابن العربي، بتحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٦ - أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٧ - الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين، لأشرف الكناني، دار النفائس بالأردن، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٨ - الأرجوزة الأنيقة في المجاز والحقيقة، شرح البوري على منظومة ابن كيران، بتحقيق محمد ناجي بن عمر، إفريقييا الشرق بالدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٩ - أساس البلاغة، للزّخشي، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ١٠ - الأساليب الإنشائية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ٢٠٠١م.
- ١١ - أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة ببغداد، ١٩٨٨م.
- ١٢ - أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام، للدكتور عبد الإله حوري الحوري، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

- ١٣ - أسباب نزول القرآن، للواحدي، بتحقيق السيد أحمد صقر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط٢، ١٩٨٤م.
- ١٤ - أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، للدكتور عماد الدين الرشيد، دار الشهاب بدمشق، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٥ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار الجليل ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٦ - أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط١، ١٩٩١م.
- ١٧ - أسلوب القصر في محكم النظم، للدكتور هاشم الديب، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠.
- ١٨ - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لمحمد بن علي الجرجاني، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، بلا تاريخ.
- ١٩ - الإشارة إلى الإيجاز في أنواع المجاز، للعز بن عبد السلام، مصورة في دار الحديث بالقاهرة عن طبعة دار الطباعة العامة ١٣١٣هـ.
- ٢٠ - الأشباه والنظائر، للخالدين، تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، مصورة في الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٢م، عن طبعة دار الكتب المصرية.
- ٢١ - الأصمعيات، للأصمعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط٧، ١٩٩٣م.
- ٢٢ - الأصول، للدكتور تمام حسّان، عالم الكتب بالقاهرة، طبعة ٢٠٠٤م.
- ٢٣ - الأطول، لعصام الدين بن عربشاه، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٤ - الإعجاز والإيجاز، للثعالبي، بتحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٤م.
- ٢٥ - الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، ط١٦، ٢٠٠٥م.

- ٢٦ - الأغانى، لأبى الفرج الأصفهاني، مصورة في الهيئة المصرية العامة ٢٠٠١م، عن طبعة دار الكتب المصرية.
- ٢٧ - الأقصى القريب، لزين الدين التنوخي، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٣٢٧هـ.
- ٢٨ - الإكسير في علم التفسير، للطوفي، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، مكتبة الآداب بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٩ - أمالي ابن الحاجب، بتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار عمار بعمان ودار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.
- ٣٠ - أمالي ابن الشجري، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ٣١ - أمالي الزجاجي، بتحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٣٢ - أمالي السهيلي، بتحقيق محمد إبراهيم البناء، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، طبعة ٢٠٠٢م.
- ٣٣ - الأمالي، لأبى علي القالي، مصورة في دار الجيل ودار الآفاق الجديدة ١٩٨٧، عن طبعة دار الكتب المصرية.
- ٣٤ - أمالي المرزوقي، بتحقيق الدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- ٣٥ - الإمام في بيان أدلة الأحكام، للعز بن عبد السلام، بتحقيق رضوان مختار بن غريبة، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٣٦ - الانتصار للقرآن، للباقلاني، بتحقيق الدكتور محمد عصام القضاة، دار الفتح بعمان ودار ابن حزم ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ٣٧ - الإنشاء في العربية، للدكتور خالد ميلاد، نشر جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع بتونس، ط١، ٢٠٠١م.
- ٣٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبى البركات بن الأنباري، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، بلا تاريخ.

- ٣٩ - أنوار الربيع، لابن معصوم، بتحقيق شاکر هادي شکر، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، ط١، ١٩٦٨م.
- ٤٠ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ٤١ - الإيجاز لأسرار كتاب الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي، بتحقيق الدكتور بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٤٢ - الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور إبراهيم عبد الله، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٤٣ - الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، بتحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط٤، ١٩٧٥م.
- ٤٤ - البحث الدلالي عند الأصوليين، للدكتور محمد يوسف حبص، عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- البحر المحيط (وهو المراد عند الإطلاق) = تفسير البحر المحيط.
- ٤٥ - البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، بتحقيق عبد القادر العاني وصحبه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٤٦ - البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي ببغداد، ٢٠٠٦م.
- ٤٧ - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٤٨ - البرهان في متشابه القرآن، لمحمود بن حمزة الكرمانی، بتحقيق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، دار الوفاء بالمنصورة، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٤٩ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزمكاني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٧٤م.
- ٥٠ - بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، بتحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٧هـ.

- ٥١ - البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، بتحقيق أحمد بدوي وصاحبيه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٦٠م.
- بديع القرآن = البرهان في إعجاز القرآن.
- ٥٢ - البديع، لابن المعتز، بتحقيق إغناطيوس كراتشكوفسكي، أعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد ١٩٧٩م.
- ٥٣ - بقية الخاطريات، لابن جني، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٢م.
- ٥٤ - البلاغة فنونها وأفانها: علم المعاني، للدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان بعمان، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٥٥ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- ٥٦ - البلاغة، للمبرد، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.
- ٥٧ - البلاغة والاتصال، للدكتور جميل عبد المجيد، دار غريب بالقاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٥٨ - البلاغة والأسلوبية، للدكتور محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ٥٩ - البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية، للدكتور محمد الصيقل، مكتبة التوبة بالرياض، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٦٠ - البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، لمحمد كريم الكواز، الانتشار العربي ببيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٦١ - بيان إعجاز القرآن، للخطابي (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٦٢ - البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.
- ٦٣ - البيان والتبيين، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مصوّر بدار الجليل، بلا تاريخ.
- ٦٤ - تاج العروس، للزبيدي، بتحقيق جماعة، طبعة وزارة الإعلام بالكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١م.

- ٦٥ - تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٤، ١٩٧٤م.
- ٦٦ - تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، بتحقيق محمد محيي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي ببيروت ومؤسسة الإشراف بالدوحة، ط٢، ١٩٩٩م.
- ٦٧ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، بتحقيق السيد أحمد صقر، مصورة بدار الكتب العلمية، ١٩٨١م.
- ٦٨ - التّاج في أخلاق الملوك، للجاحظ، بتحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة، ١٩١٤م.
- ٦٩ - التبيان في البيان، للطّيب، بتحقيق الدكتور توفيق الفيل وصاحبه، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٦م.
- التبيان في شرح الديوان = ديوان أبي الطيب.
- ٧٠ - التبيان في علم البيان، لابن الزمكاني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٦٤م.
- التحرير والتنوير = تفسير التحرير والتنوير.
- ٧١ - التفتازاني وآراؤه البلاغيّة، لضياء الدين القالشي، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠١٠م.
- ٧٢ - التقريب والإرشاد (الصغير)، للباقلاني، بتحقيق الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٧٣ - التكرار بلاغة، للدكتور إبراهيم الخولي، دار الأدب الإسلامي بمصر، ط٢، ٢٠٠٤م.
- ٧٤ - التكرار، للدكتور حسين نصار، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٧٥ - التكرير بين المثير والتأثير، للدكتور عز الدين علي السيد، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٨م.
- ٧٦ - التلخيص في علوم البلاغة، للقزويني، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٩٠٤م.
- ٧٧ - التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، للتفتازاني، بتحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرقم ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- ٧٨ - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ٢٠٠٨م.
- ٧٩ - التوقيف على مهمات التعاريف، للمُنَاوي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٠م.
- ٨٠ - التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، بتصحيح أوتويرتزل، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٨١ - تجريد البَنّاني على مختصر التفتازاني (بهامش تقرير الإنبائي)، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.
- ٨٢ - تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور حفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٥م.
- ٨٣ - تحقيق الفوائد الغياثية، لشمس الدين الكرمانى، بتحقيق الدكتور علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ٨٤ - تحولات البنية في البلاغة العربية، للدكتور أسامة البحيري، دار الحضارة بطنطا، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٨٥ - التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، بتحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، بلا تاريخ.
- ٨٦ - تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بلا تاريخ.
- ٨٧ - تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، بتحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، بلا تاريخ.
- ٨٨ - تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٨٩ - تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) بهامش حاشية الشهاب عليه، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٨٣هـ، مصوّر بدار صادر ببيروت.
- ٩٠ - تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون بتونس، ط١٠، ١٩٩٧م.

- ٩١ - تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، مصورة في دار الفكر بيروت، عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٥٧م.
- ٩٢ - تفسير الرازي (التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي)، دار إحياء التراث بيروت، ط ٤، ٢٠٠١م.
- ٩٣ - تفسير الطّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، بتحقيق رهط من الباحثين بإشراف الدكتور عبد الحميد مدكور، دار السلام بالقاهرة، ط ١، ٢٠٠٥م.
- ٩٤ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، بتحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة بالرياض، ط ١، ٢٠٠٩م.
- ٩٥ - التفكير البلاغي عند العرب، للدكتور حمادي حمّود، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط ٢، ١٩٩٤م.
- ٩٦ - تقرير الإنبائي على مختصر التفتازاني وتجريد الإنبائي، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.
- ٩٧ - تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، للدكتور حلام الجليلي، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ١٩٩٩م.
- تلخيص التلخيص = شرح التلخيص للبابرتي.
- ٩٨ - تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السلام هارون وصحبه، مصورة عن طبعة الدار المصرية بالقاهرة، ١٩٦٤م.
- ٩٩ - الجامع الكبير، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م.
- ١٠٠ - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، بتحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ١٠١ - الجمان في تشبيهات القرآن، لابن نايقا البغدادي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ١٠٢ - الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، للدكتور فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي ببغداد، بلا تاريخ.



- ١٠٣ - جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٠٤ - جنان الجناس، للصفدي، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ١٢٩٩هـ، مصوّر في دار المدينة بيروت.
- ١٠٥ - الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، للدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني بدمشق، ط١، ٢٠٠٦م.
- ١٠٦ - جواهر البلاغة، لأحمد الهاشمي، مطبعة الاعتماد بمصر، ط١٠، ١٩٤٠، مصور في إيران.
- ١٠٧ - جوهر الكنز، لابن الأثير الحلبي، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا تاريخ.
- ١٠٨ - حاشية الإنبائي على الرسالة البيانية، للصبان، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط١، ١٣١٥هـ.
- ١٠٩ - حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٣٧م.
- ١١٠ - حاشية حفيد العصام على شرح العصام على الرسالة السمرقندية (بهامش حاشية الصبان)، المطبعة البهية بمصر، ١٢٩٩هـ.
- ١١١ - حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي بيروت، بلا تاريخ.
- ١١٢ - حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف (بهامش الكشاف طبعة دار المعرفة).
- ١١٣ - حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطوّل (بهامش المطول طبعة إستانبول ١٣٣٠هـ).
- ١١٤ - حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٨٣هـ، مصورة في دار صادر بيروت.
- ١١٥ - حاشية الصبان على شرح العصام على الرسالة السمرقندية، المطبعة البهية بمصر، سنة ١٢٩٩هـ.
- ١١٦ - حاشية عُليش على الرسالة البيانية، للصبان، بتحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- ١١٧ - حاشية الفناري على المطّول، لحسن شلبي، مطبعة شركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩هـ،  
مصوّرة في دار الذخائر بقم باسم: حاشية المطّول.
- ١١٨ - حاشية لقط الجواهر السنوية على الرسالة السمرقندية، لمحمد الدمهوري، مطبعة بكري  
الخلبي بالقاهرة، ١٢٧٣هـ.
- ١١٩ - حديقة الأذهان في حقيقة البيان، لطاهر الجزائري، بتحقيق عدنان عمر الخطيب، مطبوعات  
مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٩م.
- ١٢٠ - الحذف في الأساليب العربية، للدكتور إبراهيم عبد الله رفيده، منشورات كلية الدعوة  
الإسلامية بليبيا، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٢١ - الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني، للدكتورة ابتسام أحمد حمدان، دار  
طلاس بدمشق، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٢٢ - حلية المحاضرة، لأبي علي الحاتمي، بتحقيق الدكتور جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام  
ببغداد، ١٩٧٩م.
- ١٢٣ - الحماسة البصرية، لعلي بن الحسن البصري، بتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة  
الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٢٤ - حماسة القرشي، لعباس بن محمد القرشي، بتحقيق خير الدين محمود قبلوي، منشورات  
وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٩٥م.
- ١٢٥ - الحيوان، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مصورة بدار الجيل ببيروت، ١٩٩٦م.
- ١٢٦ - الخطريات، لابن جني، بتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ١٢٧ - خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حَجّة الحموي، بتحقيق الدكتورة كوكب دياب، دار  
صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٢٨ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، المطبعة الأميرية ببولاق،  
١٢٩٩هـ، مصوّرة بدار صادر ببيروت.

- ١٢٩ - خصائص التعبير البياني وسماته البلاغية، للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٣٠ - الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦م.
- ١٣١ - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، بتحقيق أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.
- ١٣٢ - الدر المثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، بتحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- ١٣٣ - دراسات في اللغة والنحو، للدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.
- ١٣٤ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ١٣٥ - درّة التنزيل وغرّة التأويل، للخطيب الإسكافي، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى أيدين، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٣٦ - دفاع عن البلاغة، لأحمد حسن الزّات، مطبعة الرّسالة بالقاهرة، ١٩٤٥م.
- ١٣٧ - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.
- ١٣٨ - دلالات التراكيب، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.
- ١٣٩ - دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، للدكتور عبد الفتاح البركاوي، دار المنار بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- ١٤٠ - دلالة السياق، للدكتور ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ١٤١ - دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، للدكتور محمد إقبال عروي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ١٤٢ - ديوان ابن الرومي، بتحقيق الدكتور حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٣م.

- ١٤٣ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، بتحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٧٦م.
- ١٤٤ - ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري المسمى: التبيان في شرح الديوان، بتحقيق مصطفى السَّقا وصحبه، مصطفى الباي الحلبي، ط٢، ١٩٥٦م.
- ١٤٥ - ديوان أبي فراس الحمداني، جمع الدكتور سامي الدهان، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٤٤م.
- ١٤٦ - ديوان أبي النجم العجلي، جمع الدكتور محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.
- ديوان الأخطل = شعر الأخطل.
- ١٤٧ - ديوان الأعشى الكبير، بشرح الدكتور محمد محمد حسين وتعليقه، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٨٣م.
- ١٤٨ - ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٩٠م.
- ١٤٩ - ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم والدكتور محمد علي الشوابكة، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٥٠ - ديوان أوس بن حجر، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
- ١٥١ - ديوان البحترى، بتحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، بلا تاريخ.
- ١٥٢ - ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.
- ١٥٣ - ديوان الحسين بن مطير، جمعه الدكتور محسن غياض عجيل، وزارة الإعلام ببغداد، ١٩٧١م.
- ١٥٤ - ديوان الخطيئة برواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٥٥ - ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب، بتحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، دار عمّار بعّان، ط١، ١٩٨٨م.

- ١٥٦ - ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.
- ١٥٧ - ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، بلا تاريخ.
- ١٥٨ - ديوان الشريف الرضي، شرحه الدكتور محمود مصطفى حلاوي، دار الأرقم بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٥٩ - ديوان شعراء بني كلب بن وبرة، صنعة الدكتور محمد شفيق البيطار، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٦٠ - ديوان شعر حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، برواية محمد بن هشام الكلبي، بتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٠.
- ١٦١ - ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الششمري، بتحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.
- ١٦٢ - ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، بتحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٦٣ - ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٩٥٤م.
- ديوان عبدة بن الطبيب = شعر عبدة بن الطبيب.
- ١٦٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، بلا تاريخ.
- ١٦٥ - ديوان عدي بن الرقاع برواية ثعلب، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي ببغداد، ١٩٨٧م.
- ديوان عروة بن أذينة = شعر عروة بن أذينة.

- ١٦٦ - ديوان عروة بن الورد بصنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور محمد فؤاد نعناع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة دار العروبة بالكويت، ط ١، ١٩٩٥ م.
- ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق.
- ١٦٧ - ديوان كثير عزة، جمع الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ١٩٧١ م.
- ١٦٨ - ديوان المتنبي، دار صادر ببيروت، ط ٢٠، ١٩٩٩ م.
- ١٦٩ - ديوان المتنبي بشرح الواحدي، برلين، ١٨٦١، مصوّر في دار صادر ببيروت.
- ١٧٠ - ديوان مجنون ليلى، بتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ١٧١ - ديوان محمد بن وهيب (ضمن شعراء عباسيون)، جمعه الدكتور يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، ط ٢، ١٩٩٠ م.
- ١٧٢ - ديوان المفضليات بشرح الأنباري، بتحقيق كارلوس يعقوب لائل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠ م.
- ١٧٣ - ذيل أمالي القالي، مصورة في دار الجيل ودار الآفاق الجديدة ١٩٨٧ م، عن طبعة دار الكتب المصرية.
- ١٧٤ - الرسالة البيانية، للصبان (بهاشم حاشية الإنباي عليها)، المطبعة الأميرية ببولاق، ط ١، ١٣١٥ هـ.
- ١٧٥ - الرسالة الحاتمية، لأبي علي الحاتمي (مع الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي)، بتحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف بالقاهرة، ط ٢، ١٩٦٩ م.
- ١٧٦ - الرسالة الشافية (مع دلائل الإعجاز)، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط ٣، ١٩٩٢ م.
- ١٧٧ - الرسالة الموضحة، للحاتمي، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، ١٩٦٥ م.
- ١٧٨ - الروض المريع في صناعة البديع، لابن البناء المراكشي، بتحقيق رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية بالدار البيضاء، ١٩٨٥ م.
- ١٧٩ - رسائل الجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.

- ١٨٠ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، بتحقيق محمد الأمد وعمر السلامي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ١٨١ - الزهرة، لمحمد بن داود الأصبهاني الظاهري، بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالزرقاء، ط٢، ١٩٨٥م.
- ١٨٢ - زهر الآداب، للحصري القيرواني، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط٢، بلا تاريخ.
- ١٨٣ - زهر الربيع في المعاني والبيان والبدیع، لأحمد الحملاوي، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط١، ١٩٠٥م.
- ١٨٤ - سرّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، بتحقيق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء بالقاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٨٥ - السؤال البلاغي، لبسمة بلحاج رحومة الشكيلي، دار محمد علي للنشر، ط١، ٢٠٠٧م.
- ١٨٦ - السبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.
- ١٨٧ - سمط اللآلي، لعبد العزيز الميمني، مصور في دار الكتب العلمية بيروت، بلا تاريخ.
- ١٨٨ - سياق الحال في الدرس الدلالي: تحليل وتطبيق، للدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ١٨٩ - شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، بتحقيق محمد خلوف العبد الله، دار النوادر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٩م.
- ١٩٠ - شرح التلخيص، للبارقي، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان بطرابلس، ط١، ١٩٨٣م.
- شرح الحماسة = شرح ديوان الحماسة.

- ١٩١ - شرح الدروس في النحو، لابن الدهان، بتحقيق الدكتور إبراهيم الإدكاوي، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- ١٩٢ - شرح ديوان الحماسة، للأعلم الشنتمري، بتحقيق الدكتور علي المفضل حمّودان، دارالفكر بدمشق، ٢٠٠١م.
- ١٩٣ - شرح ديوان الحماسة، للخطيب للتبريزي، المطبعة الأميرية بيولاق ١٢٩٦هـ، مصوّرة بعالم الكتب.
- ١٩٤ - شرح الحماسة، للفارسي (أبي القاسم زيد بن علي)، بتحقيق الدكتور محمد عثمان علي، دار الأوزاعي بيروت، ط١، بلا تاريخ.
- ١٩٥ - شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مصوّر بدار الجليل بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٩٦ - شرح ديوان الفرزدق، جمعه عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي بمصر، ط١، ١٩٣٦م.
- ١٩٧ - شرح الرسالة السمرقندية في الاستعارات، لعصام الدين بن عربشاه، بتحقيق عدنان الخطيب، دار التقوى بدمشق، ٢٠٠٦م.
- ١٩٨ - شرح الرضي على الكافية، بتحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، مصوّر في مؤسسة الصادق بطهران.
- ١٩٩ - شرح رسالة الرماني في إعجاز القرآن، لعالم مجهول كأنه الإمام عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الدكتور زكريا سعيد علي، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
- ٢٠٠ - شرح عقود الجمان، للسيوطي، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٣٩م.
- ٢٠١ - شرح عقود الجمان، للعمري المعروف بالمرشدي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢، ١٩٥٥م.
- ٢٠٢ - شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، بتحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام ببغداد، ١٩٧٣م.
- ٢٠٣ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٣م.



- ٢٠٤ - شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، لصفي الدين الحلبي، بتحقيق الدكتور نسيب نشاوي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٢٠٥ - شرح كتاب سيويه، للسيرافي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وجماعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦-٢٠٠٦م.
- ٢٠٦ - شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار الإرشاد بحمص، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢٠٧ - شرح المعلقات العشر، للخطيب التبريزي، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.
- ٢٠٨ - شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبى بالقاهرة، بلا تاريخ.
- شرح المفضليات = ديوان المفضليات.
- ٢٠٩ - شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة في دار الجليل، ط١، ١٩٨٧م.
- شرح الواحدي = ديوان المتنبى بشرح الواحدي.
- ٢١٠ - شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور موسى بنأي العلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠م.
- ٢١١ - شروح سقط الزند، بإشراف الدكتور طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥م.
- ٢١٢ - الشعر والشعراء، لابن قتيبة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٢١٣ - شعر الأخطل صنعة السُّكري، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط٤، ١٩٩٦م.
- ٢١٤ - شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمع د. وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم بالرياض، ط١، ١٩٨٣.
- ٢١٥ - شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية ببغداد، ١٩٧١م.
- ٢١٦ - شعر عروة بن أذينة، جمع الدكتور يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس ببغداد، بلا تاريخ.

- ٢١٧ - شعر عمرو بن معديكرب الزُّبيدي، جمعه مطاع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.
- ٢١٨ - شعر مروان بن أبي حفصة، بتحقيق الدكتور حسين عطوان، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٣م.
- ٢١٩ - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
- ٢٢٠ - صحيح البخاري، بترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، وتقديم أحمد محمد شاكر، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط ١، ٢٠٠٤م.
- ٢٢١ - صحيح مسلم، دار الفيحاء بدمشق ودار السلام بالرياض، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- ٢٢٢ - الصحابي، لابن فارس، بتحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٢٣ - الصبح المُنبئ عن حيثية المتنبي، ليوسف البديعي، بتحقيق مصطفى السقا وصاحبيه، دار المعارف بالقاهرة، ط ٣، ١٩٩٤م.
- ٢٢٤ - الصَّحاح، للجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ط ٤، ١٩٩٠م.
- ٢٢٥ - الصنيع البديع في شرح الحلية ذات البديع، لابن زاكور الفاسي، بتحقيق بشرى البدرأوي، منشورات كلية الآداب بالرباط، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ٢٢٦ - ضرام السَّقَط، لصدر الأفاضل الخوارزمي (ضمن شروح سقط الزند)، بإشراف الدكتور طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥م.
- ٢٢٧ - ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، لرشيد بلحبيب، كلية الآداب في جامعة محمد الأوَّل بوجدة، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢٢٨ - طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بوجدة، بلا تاريخ.
- ٢٢٩ - الطَّرَاز، ليحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤م، صُوِّر في دار الكتب العلمية ببيروت مع إسقاط مقدمة المرصفي!

- ٢٣٠ - الظاهرة الدلالية، للدكتور صلاح الدين زرال، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٢٣١ - العجائب في بيان الأسباب، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمري، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٢٣٢ - عروس الأفراح، لبهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٣٣ - عقد الدرر البهية في شرح الرسالة السمرقندية، للملوي (مع شرح الرسالة السمرقندية للعصام)، بتحقيق عدنان الخطيب، دار التقوى بدمشق، ٢٠٠٦م.
- ٢٣٤ - العقد الفريد، لابن عبد ربه، بتحقيق أحمد أمين وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٣، ١٩٦٥م.
- ٢٣٥ - العلاقات والقرائن في التعبير البياني، للدكتور محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٢٣٦ - علم الأدب عند السكاكي، لمجدي بن صوف، منشورات المعهد العالي للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بتونس، ط١، ٢٠١٠م.
- ٢٣٧ - علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٨م.
- ٢٣٨ - علوم القرآن الكريم، للدكتور نور الدين عتر، مطبعة الصباح، ط٦، ١٩٩٦م.
- ٢٣٩ - العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق، بتحقيق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٢٤٠ - عيار الشعر، لابن طباطبا العلوي، بتحقيق الدكتور عبد العزيز المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق ٢٠٠٥م.
- ٢٤١ - عيون الأخبار، لابن قتيبة، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٥م.
- ٢٤٢ - غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٨٤م.

- ٢٤٣ - غريب الحديث، للخطّابي، بتحقيق الدكتور عبد الكريم العزباوي، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- ٢٤٤ - الفاضل في اللغة والأدب، للمبرد، بتحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.
- ٢٤٥ - الفتح على أبي الفتح، لابن فورجة، بتحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط٢، ١٩٨٧م.
- ٢٤٦ - الفسر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، بتحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع بدمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٢٤٧ - الفصل والوصل في القرآن الكريم، للدكتور شكر محمود عبد الله، دار دجلة بعمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٢٤٨ - الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصاص، بتحقيق الدكتور عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط١، ١٩٨٥م.
- ٢٤٩ - فضّ الختام عن التورية والاستخدام، لصلاح الدين الصفدي، بتحقيق الدكتور المحمدي عبد العزيز الحناوي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- ٢٥٠ - الفوائد الضيائية (مُلاً جامي)، لعبد الرحمن الجامي، إستانبول، بلا تاريخ.
- ٢٥١ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ضبط يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، ١٩٩٩م.
- ٢٥٢ - قانون البلاغة، لأبي طاهر البغدادي، بتحقيق الدكتور محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.
- ٢٥٣ - القرائن عند الأصوليين، للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٥م.
- ٢٥٤ - القرائن وأثرها في التفسير، للدكتور محمد بن زيلعي هندي، دار كنوز إشييليا، ط١، ٢٠١٠م.
- ٢٥٥ - القرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، للدكتور حمحامي مختار، الشركة الجزائرية اللبنانية ودار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٩م.

- ٢٥٦ - القرينة في اللغة العربية، للدكتور كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة بعمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٢٥٧ - القضاء بالقرائن المعاصرة، للدكتور عبد الله العجلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م.
- ٢٥٨ - الكامل، للمبرّد، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.
- ٢٥٩ - كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق، ط١، ١٩٨٠م.
- ٢٦٠ - كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، مصور بدار الجليل بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٦١ - كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- ٢٦٢ - كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، بتحقيق علي محمد البجاوي وصاحبه، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٢م.
- ٢٦٣ - كتاب المعاني الكبير، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م.
- ٢٦٤ - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، بمراجعة الدكتور رفيع العجم، ط١، ١٩٩٦م.
- ٢٦٥ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة بيروت، مصوّر في دار الفكر بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٦٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٢م.
- ٢٦٧ - كشف المعاني في المشابه من المثاني، لبدر الدين بن جماعة، بتحقيق الدكتور عبد الجواد خلف، دار الوفاء بالمنصورة، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٦٨ - الكلّيات، للكفوي، بتحقيق الدكتور عدنان درويش وصاحبه، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

- ٢٦٩ - لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.
- ٢٧٠ - اللامع العزيمي: شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، بتحقيق محمد سعيد المولوي، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٢٧١ - اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسّان، دار الثقافة بالدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤م.
- ٢٧٢ - اللغة والمعنى والسياق، لجون لاينز، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ١٩٨٧م.
- ٢٧٣ - المآخذ على شراح المتنبي، لابن معقل الأزدي، بتحقيق الدكتور عبد العزيز المانع، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٧٤ - المؤلف والمختلف، للآمدي، بتحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٩٦١م.
- ٢٧٥ - ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرّاز القيرواني، بتحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.
- ٢٧٦ - ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، بتحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط٣، ١٩٩٣م.
- ٢٧٧ - المثل السائر، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور أحمد الحوفي وصاحبه، نهضة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٧٨ - المجازات النبوية، للشريف الرّضي، بتحقيق مروان العطية والدكتور محمد رضوان الداية، منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق، ١٩٨٧م.
- ٢٧٩ - المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٤م.
- ٢٨٠ - مجاز القرآن، لأبي عبيدة، بتحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- ٢٨١ - مجالس العلماء، للزجاجي، بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٩م.
- ٢٨٢ - مجمع الأمثال، للميداني، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، دار النصر بيروت، بلا تاريخ.

- ٢٨٣ - مجمل اللغة، لابن فارس، بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- ٢٨٤ - مجهول البيان، للدكتور محمد مفتاح، دار توبقال بالدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٨٥ - محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، بتحقيق الدكتور رياض مراد، دار صادر بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
- ٢٨٦ - المُحَبَّر، لمحمد بن حبيب، بتصحيح الدكتورة إيلزه ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٨٧ - المحتسب، لابن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف وصاحبه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- ٢٨٨ - المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٨٩ - المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي، بتحقيق الدكتور طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٢٩٠ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٢٩١ - المختصر، للتفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٩٢ - مدخل إلى علم الأسلوب، للدكتور شكري عياد، أصدقاء الكتاب بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.
- ٢٩٣ - المرايا المحدّبة: من البنيوية إلى التفكيك، للدكتور عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة بالكويت، العدد ٢٣٢، ١٩٩٨م.
- ٢٩٤ - المرتجل، لابن الخشّاب، بتحقيق علي حيدر، طبعة دمشق، ١٩٧٢م.
- ٢٩٥ - المزهري، للسيوطي، بتحقيق علي محمد البجاوي وصحبه، دار إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.

- ٢٩٦ - المساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك، بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- ٢٩٧ - المستقصى في علم الأصول، للإمام الغزالي، بتحقيق الدكتور حمزة حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، بلا تاريخ.
- ٢٩٨ - المستقصى في الأمثال، للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
- ٢٩٩ - المصباح، لبدر الدين بن مالك (ابن الناظم)، بتحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- ٣٠٠ - المصون في الأدب، لأبي أحمد العسكري، بتحقيق عبد السلام هارون، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- ٣٠١ - المطول في شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، إستانبول ١٣٣٠هـ، مصور في المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٣٠٢ - معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨م.
- ٣٠٣ - معاني القرآن، للأخفش، بتحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- ٣٠٤ - معاني القرآن، للفراء، بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.
- ٣٠٥ - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، بتحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٣٠٦ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، ١٩٤٧م.
- ٣٠٧ - معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٣٠٨ - المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، بتحقيق محمد حميد الله وصاحبيه، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٦٤م.



- ٣٠٩ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٣١٠ - معجم البلاغة العربية، صنعة الدكتور بدوي طبانة، دار المنارة بجدة ودار ابن حزم بيروت، ط٤، ١٩٩٧م.
- ٣١١ - معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- ٣١٢ - معجم الشعراء، للمرزباني، بتحقيق عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٣١٣ - معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٣١٤ - معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، لمجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- ٣١٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مصور في إيران، بلا تاريخ.
- ٣١٦ - المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٣م.
- ٣١٧ - المعنى في البلاغة العربية، للدكتور حسن طبل، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٣١٨ - المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، للدكتور محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي ببيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٣١٩ - معيار النُّظَّار في علوم الأشعار، للزنجاني، بتحقيق الدكتور محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٩١م.
- ٣٢٠ - المغرب في ترتيب المُعَرَّب، للمطرزّي، بتحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد بحلب، ط١، ١٩٧٦م.
- ٣٢١ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط١، ٢٠٠٠م.

- ٣٢٢ - مفتاح تلخيص المفتاح، للخلخالي، بتحقيق الدكتور هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٣٢٣ - مفتاح العلوم، للسكاكي، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٣٢٤ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية بيروت، بلا تاريخ.
- ٣٢٥ - مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، بتحقيق صفوان داودي، دار القلم بدمشق والدار الشامية بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ٣٢٦ - مفردات القرآن، لعبد الحميد الفراهي، بتحقيق الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٣٢٧ - المفصل في شرح المطول، لموسى العالمي البامباني، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، ١٩٦٧م.
- ٣٢٨ - المفصل في علوم البلاغة العربية، للدكتور عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٥م.
- ٣٢٩ - المفصل في النحو، للزنجشيري، نشرة المستشرق بروخ، برلين، ١٨٥٩م.
- ٣٣٠ - المفصليات، للمفصل الضبي، بتحقيق أحمد محمد شاکر وصاحبه، دار المعارف بالقاهرة، ط٨، ١٩٩٣م.
- ٣٣١ - مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٣٣٢ - مقاييس اللغة، لابن فارس، بتحقيق عبد السلام هارون، نسخة مصورة بدار الجيل بيروت، بلا تاريخ.
- ٣٣٣ - مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، للدكتور إبراهيم الخولي، دار البصائر بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٣٣٤ - المقتضب، للمبرد، بتحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، بلا تاريخ.

- ٣٣٥ - مقدمة تفسير ابن النقيب، بتحقيق الدكتور زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٩٩٥ م. (وكان قد طُبع خطأ بعنوان: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيم الجوزية، فصَحَّ المحقق نسبه).
- ٣٣٦ - ملاك التأويل، لابن الزبير الغرناطي، بتحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧ م.
- ٣٣٧ - المناسبة في القرآن: دراسة لغوية أسلوية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي، للدكتور مصطفى شعبان عبد الحميد، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- ٣٣٨ - مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، بتحقيق الدكتور بديع السيد اللحام، دار قتيبة بدمشق، ط ٢، ٢٠٠١ م.
- ٣٣٩ - المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، للسجلماسي، بتحقيق علاء الغازي، مكتبة المعارف بالرباط، ط ١، ١٩٨٠ م.
- ٣٤٠ - المنصف، لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ١، ١٩٥٤ م.
- ٣٤١ - المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، لابن وكيع، بتحقيق الدكتور يوسف محمد نجم، دار صادر بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- ٣٤٢ - من نحو المباني إلى نحو المعاني، بحث في الجملة وأركانها، للدكتور محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين بدمشق، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- ٣٤٣ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، بتحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط ٢، ١٩٨١ م.
- ٣٤٤ - منهاج الواضح للبلاغة، لحامد عوني، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، بلا تاريخ.
- ٣٤٥ - منهج السياق في فهم النص، للدكتور عبد الرحمن بودرع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط ١، ٢٠٠٦ م.

٣٤٦ - موادّ البيان، لعلي بن خلف الكاتب، بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٤٧ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، للآمدي، (١-٢) بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٢، و(٣-٤) بتحقيق الدكتور عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٣٤٨ - الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، بتحقيق الدكتور عبد الله درّاز، دار المعرفة ببيروت، ط٦، ٢٠٠٤م.

٣٤٩ - مواهب الفتّاح، لابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم = كشاف اصطلاحات.

٣٥٠ - الموشح، للمرزباني، بتحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر، بلا تاريخ.

٣٥١ - الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي، للتبريزي، بتحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٥٢ - نتائج الفكر في النحو، للسّهيلي، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٥٣ - نسب قريش، للزبيري، بتحقيق إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.

٣٥٤ - نُصرة الثائر على المثل السائر، لصلاح الدين الصفدي، بتحقيق محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.

٣٥٥ - نُصرة الإغريض في نُصرة القريض، للمُظفّر العلوي، بتحقيق الدكتورة نهى عارف الحسن، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٥٦ - نظرة في قرينة الإعراب، للدكتور محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، ١٩٨٤م.

٣٥٧ - نظرية اللغة في النقد العربي، للدكتور عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٠م.

٣٥٨ - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٥٩ - نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، بتحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٣٦٠ - النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، لابن المستوفي، بتحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ١٩٨٩م.

٣٦١ - النقد التطبيقي عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين، للدكتور أحمد محمد نثوف، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠١٠م.

٣٦٢ - النكت في إعجاز القرآن، للرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٦٣ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي، بتحقيق الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٦٤ - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي، بتحقيق صفوان داودي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٦٥ - الوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية، لسامي العجلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠٠٩م.

٣٦٦ - وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، مكتبة الأسرة بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٣٦٧ - وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد الزحيلي، مكتبة دار البيان بدمشق، ط٣، ٢٠٠٧م.

٣٦٨ - الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار القلم بيروت، بلا تاريخ.

٣٦٩ - وفيات الأعيان، لابن خلكان، بتحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

٣٧٠ - الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، للدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

ب - المخطوطات:

- ١ - حاشية قطب الدين الشيرازي على الكشاف، نسخة محفوظة بمكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق برقم ٦٥.
- ٢ - حواشي الكشاف، للفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ٦١٩.
- ٣ - شرح المفتاح، للفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ١٥٥١٣.
- ٤ - مفتاح المفتاح، لقطب الدين الشيرازي، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ٩١٠٤.

ج - الرسائل الجامعية:

- ١ - السياق في كتب التفسير، محمد المهدي حمادي رفاعي (رسالة ماجستير)، جامعة حلب، ٢٠٠٤م.
- ٢ - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، للطّبي، دراسة وتحقيق (من أول القرآن الكريم إلى الآية ١٠٠ من سورة البقرة)، إعداد نور الهدى الكرك، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.
- ٣ - القرائن المعنوية في النحو العربيّ، إعداد عبد الجبار توامي، جامعة الأغواط بالجزائر، ١٩٩٦م.
- ٤ - قرينة التّضامّ في القرآن الكريم: دراسة بلاغية، إعداد مصطفى عبد الرحمن نمر، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- ٥ - القرينة الصوتية في النحو العربي، إعداد عبد الله الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
- ٦ - المصباح في شرح المفتاح، للشريف الجرجاني: دراسة وتحقيق، إعداد نوال علي حمود، جامعة دمشق ٢٠٠١م.
- ٧ - نظرية السّياق في التراث البلاغي: من القرن الثالث إلى القرن الخامس الهجري، إعداد بثينة أحمد سليمان، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- ٨ - الواو وموقعها في النظم القرآني، إعداد محمد الأمين الخضري، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م.

#### د-المجلات:

- ١ - مجلة اتحاد الجامعات العربيّة للأداب، العدد ٢، المجلد ٤، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م، تصدرها جمعية كليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية، عنوان البحث المستفاد منه: «نظرية القرائن في التحليل اللغوي». لخالد بسندي.
- ٢ - مجلة الإحياء العدد ٢٥، جمادى الثانية ١٤٢٨ هـ = تموز ٢٠٠٧ م، تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، عنوان الأبحاث المستفاد منه:  
«السياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة» للدكتور محمد الولي.  
«السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة» للدكتور إبراهيم أصبان.  
«السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم» للدكتورة فاطمة بوسلامة.  
= والعدد ٢٦، شوال ١٤٢٨ هـ = تشرين الثاني ٢٠٠٧ م؛ عنوان الأبحاث المستفاد منه:  
«السياق: المفهوم، المنهج، النظرية» للدكتور طه جابر العلواني.  
«المعنى بين اللفظ والقصد: في الوظائف المنهجية للسياق» للدكتور حميد الوافي.  
«المعنى والسياق بين الشافعي والشاطبي: رؤية مقصدية» للدكتور محمد كمال الدين إمام.
- ٣ - مجلة التراث العربي، العدد ١٠١، المحرّم ١٤٢٧ هـ = كانون الثاني ٢٠٠٦ م، السنة السادسة والعشرون، يصدرها اتحاد الكتاب العرب بدمشق؛ عنوان البحث المستفاد منه: «القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه» للدكتور إبراهيم محمد عبد الله.
- ٤ - مجلة فصول، العدد ٤، المجلد ١٥، شتاء ١٩٩٧ م، تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، عنوان البحث المستفاد منه: «في النّصبة والبيان ومحنة المعنى» لرجاء بن سلامة.

## فهرس المحتوى

|   |        |
|---|--------|
| المقدمة.....  | ٣-٩    |
| <b>الباب الأول: نظرية القرائن</b> .....                 | ١٠-١٧٤ |
| <b>الفصل الأول: مصطلح القرينة</b> .....                 | ١١-٦٧  |
| المبحث الأول: تعريف القرينة.....                        | ١٣-٢٩  |
| المعنى اللغوي.....                                      | ١٣-١٤  |
| اشتقاق لفظ القرينة.....                                 | ١٤-١٥  |
| المعنى الاصطلاحي.....                                   | ١٥-٢٩  |
| ضوابط تعريف القرينة.....                                | ١٦-٢٢  |
| تعريفات القرينة عند البلاغيين.....                      | ٢٢-٢٩  |
| <b>المبحث الثاني: مراحل ظهور مصطلح القرينة</b> .....    | ٣٠-٥٣  |
| مرحلة الاقتصار على الكناية عنه بألفاظٍ دالة عليه.....   | ٣٠-٣٩  |
| مرحلة التصريح به على قلة والكناية عنه في الأكثر.....    | ٣٩-٤٩  |
| مرحلة انتشار المصطلح والعناية به.....                   | ٤٩-٥٣  |
| <b>المبحث الثالث: مصطلح القرينة عند المعاصرين</b> ..... | ٥٤-٦٧  |
| مصطلح القرينة عند الدكتور تمام حسان.....                | ٥٤-٦٠  |
| مصطلح القرينة عند أتباع الدكتور تمام حسان.....          | ٦٠-٦٧  |
| <b>الفصل الثاني: أنواع القرائن</b> .....                | ٦٨-١٣٦ |
| <b>المبحث الأول: القرائن المقالية</b> .....             | ٧٠-٨٠  |
| القرائن الدالة بلفظها.....                              | ٧٠-٧٥  |
| القرائن الدالة بمعناها.....                             | ٧٥-٨٠  |
| الدلالة بالتناسب.....                                   | ٧٥-٧٩  |
| الدلالة بالتضاد.....                                    | ٧٩-٨٠  |
| <b>المبحث الثاني: قرينة السياق</b> .....                | ٨١-١٠٢ |
| السياق لغة.....   | ٨٣-٨٥  |
| السياق اصطلاحاً.....                                    | ٨٥-٩٠  |
| هل تدخل دلالة الحال في مفهوم السياق؟.....               | ٩٠-٩٥  |



|   |         |
|---|---------|
| السياق من القرائن .....                             | ٩٧-٩٥   |
| حدود السياق في الكلام.....                          | ١٠٢-٩٧  |
| المبحث الثالث: القرائن الحالية.....                 | ١٣٥-١٠٣ |
| أحوال المتكلم .....                                 | ١١٩-١٠٤ |
| أ- الأحوال الظاهرة المصاحبة للكلام .....            | ١١١-١٠٥ |
| ب- الأحوال التي تُعرف عن المتكلم .....              | ١١٤-١١  |
| ج- الأحوال التي تُعرف من المتكلم .....              | ١١٩-١١٤ |
| أحوال المخاطب .....                                 | ١٢٦-١١٩ |
| أ- الأحوال الظاهرة المصاحبة للكلام .....            | ١٢١-١٢٠ |
| ب- الأحوال التي تُعرف عن المخاطب .....              | ١٢٦-١٢١ |
| الظروف المحيطة بالكلام.....                         | ١٣٥-١٢٦ |
| أ- أسباب النزول .....                               | ١٣٠-١٢٦ |
| ب- مناسبات الكلام .....                             | ١٣٤-١٣٠ |
| ج- العرف والعادة .....                              | ١٣٥-١٣٤ |
| الفصل الثالث: عمل القرائن .....                     | ١٧٤-١٣٧ |
| المبحث الأول: وجوه عمل القرائن .....                | ١٦٤-١٣٩ |
| رفع اللبس والإبهام .....                            | ١٥٥-١٣٩ |
| أ- رفع اللبس والإبهام عمّا استعمل بخلاف الأصل ..... | ١٤٨-١٤٠ |
| ب- رفع اللبس والإبهام عن مُحتَمِل الدلالة .....     | ١٥٥-١٤٨ |
| الدلالة على الأغراض البلاغية .....                  | ١٦٤-١٥٥ |
| المبحث الثاني: سمات عمل القرائن .....               | ١٧٣-١٦٥ |
| وضوح القرائن وخفاؤها .....                          | ١٧٠-١٦٥ |
| تعاضد القرائن.....                                  | ١٧٢-١٧٠ |
| تعارض القرائن.....                                  | ١٧٣-١٧٢ |

|         |   |
|---------|---|
| ٤٧٨-١٧٥ | الباب الثاني: أثر القرائن في علم المعاني      |
| ٢٣٧-١٧٦ | الفصل الأول: أثر القرائن في أحوال الإسناد     |
| ٢٠٠-١٧٨ | المبحث الأول: الإسناد الخبري                  |
| ١٩٢-١٧٩ | أغراض الخبر                                   |
| ١٧٩     | أ- أغراض لا تعلق لها بالقرائن                 |
| ١٩٢-١٨٠ | ب- أغراض تتعلق بالقرائن                       |
| ٢٠٠-١٩٢ | أضرب الخبر                                    |
| ١٩٤-١٩٢ | أ- إخراج الكلام على مقتضى الظاهر              |
| ٢٠٠-١٩٤ | ب- إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر         |
| ٢٣٦-٢٠١ | المبحث الثاني: الإسناد الإنشائي               |
| ٢٠٧-٢٠٣ | التمني  |
| ٢١٨-٢٠٧ | الاستفهام                                     |
| ٢٢٦-٢١٨ | الأمر   |
| ٢٢٩-٢٢٦ | النهي   |
| ٢٣٥-٢٢٩ | النداء  |
| ٢٣٦-٢٣٥ | وقوع الخبر موقع الإنشاء                       |
| ٣٩١-٢٣٨ | الفصل الثاني: أثر القرائن في التعريف والتنكير |
| ٢٨١-٢٤٠ | المبحث الأول: التعريف                         |
| ٢٥١-٢٤٠ | التعريف بالإضمار                              |
| ٢٤٤-٢٤٢ | وضع المضمرة موضع المظهر                       |
| ٢٤٦-٢٤٥ | وضع المظهر موضع المضمرة                       |
| ٢٥١-٢٤٦ | الالتفات                                      |
| ٢٥٣-٢٥١ | التعريف بالعلمية                              |
| ٢٦١-٢٥٤ | التعريف بالإشارة                              |
| ٢٧٢-٢٦١ | التعريف بالموصول                              |
| ٢٧٧-٢٧٢ | التعريف باللام                                |
| ٢٨١-٢٧٧ | التعريف بالإضافة                              |

|         |  |
|---------|--|
| ٢٨٢-٢٩٠ | المبحث الثاني: التنكير                               |
| ٢٨٣-٢٨٢ | التنكير لإفادة النوعية                               |
| ٢٨٥-٢٨٣ | التنكير للتعظيم وللتحقير                             |
| ٢٨٩-٢٨٥ | احتمال التنكير لغير ما غرض                           |
| ٢٩٠-٢٨٩ | التنكير لمانع من التعريف                             |
| ٣٤٠-٢٩٢ | <b>الفصل الثالث: أثر القرائن في التقديم والتأخير</b> |
| ٣٢٣-٢٩٤ | <b>المبحث الأول: التقديم والتأخير النحوي</b>         |
| ٢٩٥-٢٩٤ | الرُتب النحوية في التقديم والتأخير                   |
| ٣٠١-٢٩٥ | المسائل المشككة في التقديم والتأخير                  |
| ٢٩٧-٢٩٥ | التقديم والتأخير للعناية والاهتمام                   |
| ٢٩٩-٢٩٧ | التقديم والتأخير لمراعاة التناسب                     |
| ٣٠١-٣٠٠ | إطلاق التقديم على ما أُقِرَّ في مكانه                |
| ٣٢٣-٣٠١ | مواضع التقديم والتأخير وأثر القرائن فيها             |
| ٣١٦-٣٠٢ | ١- تقديم المسند إليه                                 |
| ٣١٩-٣١٦ | ٢- تقديم المسند                                      |
| ٣٢٣-٣١٩ | ٣- تقديم متعلقات الفعل                               |
| ٣٣٩-٣٢٤ | <b>المبحث الثاني: التقديم والتأخير المعنوي</b>       |
| ٣٢٦-٣٢٤ | مقاييس التقديم والتأخير المعنوي                      |
| ٣٢٨-٣٢٦ | التقدم بالعلة والسبب                                 |
| ٣٣١-٣٢٨ | التقدم بالطبع والذات                                 |
| ٣٣٥-٣٣١ | التقدم بالشرف والفضل                                 |
| ٣٣٩-٣٣٥ | التقدم بالزمان                                       |
| ٣٩٠-٣٤١ | <b>الفصل الرابع: أثر القرائن في القصر</b>            |
| ٣٥٩-٣٤٣ | <b>المبحث الأول: أقسام القصر</b>                     |
| ٣٤٣     | تقسيمه بحسب طرفيه                                    |
| ٣٥٢-٣٤٤ | تقسيمه بحسب الحقيقة والواقع                          |
| ٣٥١-٣٤٤ | أ- القصر الحقيقي                                     |
| ٣٥٢-٣٥١ | ب- القصر الإضافي                                     |

|  |         |
|--|---------|
| تقسيم الإضافي بحسب حال المخاطب .....                     | ٣٥٩-٣٥٢ |
| أ- قصر الأفراد .....                                     | ٣٥٦-٣٥٣ |
| ب- قصر القلب .....                                       | ٣٥٨-٣٥٦ |
| ج- قصر التعيين .....                                     | ٣٥٩     |
| المبحث الثاني: طرق القصر .....                           | ٣٨٩-٣٦٠ |
| العطف بـ«لا» و«بل» و«لكن» .....                          | ٣٦٤-٣٦٠ |
| النفي والاستثناء .....                                   | ٣٦٩-٣٦٤ |
| إنها .....   | ٣٧٦-٣٦٩ |
| تقديم ما حقه التأخير .....                               | ٣٨٤-٣٧٦ |
| توسيط ضمير الفصل .....                                   | ٣٨٧-٣٨٤ |
| تعريف الخبر .....  | ٣٨٩-٣٧٨ |
| الفصل الخامس: أثر القرائن في الفصل والوصل .....          | ٤٣٥-٣٩١ |
| المبحث الأول: مواضع الفصل .....                          | ٤١٠-٣٩٨ |
| كمال الاتصال .....                                       | ٤٠١-٣٩٨ |
| أ- أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى .....             | ٣٩٧-٣٩٣ |
| ب- أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى .....          | ٣٩٩-٣٩٧ |
| ج- أن تكون الجملة الثانية صفة للأولى أو بياناً لها ..... | ٤٠١-٤٠٠ |
| شبه كمال الاتصال (الاستثناء) .....                       | ٤٠٤-٤٠٢ |
| كمال الانقطاع .....                                      | ٤٠٨-٤٠٤ |
| أ- اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً .....                   | ٤٠٥-٤٠٤ |
| ب- فقدان الجامع بين الجملتين .....                       | ٤٠٨-٤٠٥ |
| شبه كمال الانقطاع (القطع) .....                          | ٤١٠-٤٠٩ |
| المبحث الثاني: مواضع الوصل .....                         | ٤٢٦-٤١١ |
| كمال الانقطاع مع الإيهام .....                           | ٤١٣-٤١١ |
| التوسط بين الكماليين .....                               | ٤١٦-٤١٣ |
| أ- أن تتفق الجملتان خبراً وإنشاءً، معنى لا لفظاً .....   | ٤١٥-٤١٤ |
| ب- أن تتفق الجملتان خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى .....     | ٤٢٦-٤١٦ |
| الجهات الجامعة .....                                     | ٤٢٦-٤١٦ |

|         |   |
|---------|---|
| ٤٣٤-٤٢٧ | المبحث الثالث: الفصل والوصل في متشابه القرآن      |
| ٤٣٠-٤٢٧ | مراعاة القصد العام في مبنى السور                  |
| ٤٣٢-٤٣٠ | مراعاة مقام الكلام واختلاف المتكلمين              |
| ٤٣٤-٤٣٢ | مراعاة السياق                                     |
| ٤٧٨-٤٣٦ | الفصل السادس: أثر القرائن في الإيجاز والإطناب     |
| ٤٦٣-٤٤١ | المبحث الأول: الإيجاز                             |
| ٤٤٨-٤٤٢ | إيجاز القصر                                       |
| ٤٦٣-٤٣٩ | إيجاز الحذف                                       |
| ٤٥٩-٤٥٢ | أ- حذف الكلمة (المسند إليه، والمسند، والمفعول به) |
| ٤٦٢-٤٥٩ | ب- حذف الجملة                                     |
| ٤٦٣-٤٦٢ | ج- حذف الجمل                                      |
| ٤٧٧-٤٦٤ | المبحث الثاني: الإطناب                            |
| ٤٧٤-٤٦٤ | الإطناب بالزيادة                                  |
| ٤٦٩-٤٦٥ | أ- التكرير  |
| ٤٧١-٤٦٩ | ب- الإيضاح بعد الإبهام                            |
| ٤٧٤-٤٧١ | ج- بسط الكلام وتفصيله                             |
| ٤٧٧-٤٧٤ | الإطناب بالذکر                                    |
| ٤٧٦-٤٧٤ | أ- ذکر المسند إليه                                |
| ٤٧٧-٤٧٦ | ب- ذکر المسند                                     |
| ٤٨٤-٤٧٩ | نتائج البحث                                       |
| ٥٤٦-٤٨٥ | الفهارس العامة                                    |
| ٤٩٤-٤٨٦ | ١- فهرس آيات القرآن العظيم                        |
| ٤٩٥     | ٢- فهرس الأحاديث                                  |
| ٤٩٥     | ٣- فهرس الأمثال                                   |
| ٥٠٠-٤٩٦ | ٤- فهرس القوافي                                   |
| ٥٠٨-٥٠١ | ٥- فهرس الأعلام                                   |
| ٥٣٩-٥٠٩ | ٦- فهرس المصادر والمراجع                          |
| ٥٤٥-٥٤٠ | ٧- فهرس المحتوى                                   |